مخطط العمل الاستراتيجي
المتوسط المدى لمأسسة

المساواة
بين الجنسين

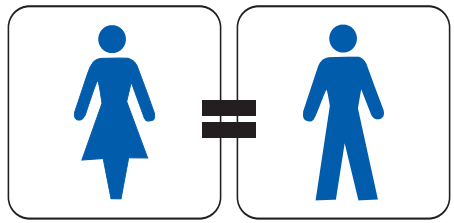

في المنظومة التربوية
2012 - 2009

أعد بشراكة مع
صندوق دعم المساواة بين الجنسين (FAES)
والوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI)

شتنبر 2008

تقديم

إن قطاع التربية الوطنية عازم على الوفاء بالتزاماته الوطنية والدولية، وعلى دعم المجهودات التي تبذلها المملكة المغربية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وبالخصوص المساواة بين الجنسين.

فالمساواة بين الجنسين، كمبدأ أساسي من مبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تعتبر عنصرا أساسيا في البرنامج الاستعجالي لإصلاح النظام التعليمي، لأن احترام هذا المبدأ يسمح للنساء والفتيات بالمساهمة الكاملة في تقدم البلاد. ويعتبر هذا البرنامج ومن خلال المشروع 6* (تطوير مقاربة النوع)، المساواة بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان، ضمانا لتدبير جيد، وحكامة ناجعة بجميع مستويات هرم النظام التعليمي بالمغرب.

وقد جاء مخطط العمل الإستراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين هذا، ليؤكد وبقوة، على مأسسة المساواة بين الجنسين من خلال إدماج مقاربة النوع في السياسات والبرامج والممارسات، مستجيبا بذلك لتوصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

كما أن مشروع تطوير مقاربة النوع في النظام التعليمي المغربي، يشمل تدابير ذات أولوية، ويشدد على أهمية إدماج بعد المساواة بين الجنسين في جميع مشاريع البرنامج الاستعجالي.

هذه الوثيقة، إلى جانب كونها تعبيرا عن إرادة سياسية منسجمة مع مختلف الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة، تقدم تحليلا لسياق الإصلاح، وتقترح آليات تنظيمية لضمان عملية مأسسة المساواة بين الجنسين تناسب قدرات البيئة التعليمية. وبمخطط العمل الإستراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، يكون النظام التربوي المغربي قد اختار تمتين إدماج مقاربة مأسسة للمساواة بين الجنسين في أدبيات وعمليات النظام التعليمي المغربي، لتمكين جميع الفاعلين في المجتمع من المشاركة والاستفادة الكاملة من خدمات هذا النظام. يتمحور مخطط العمل الإستراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، حول ثلاثة محاور وهي كما يلي :

المحور الأول: تطوير قدرة مؤسساتية مستدامة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة النظام التعليمي؛

المحور الثاني: ولوج عادل للإناث والذكور إلى نظام تربوي جيد ومؤهل؛

المحور الثالث: تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء يؤمن التنشئة، وتعلم القيم والسلوكات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

(*) في النسخة الجديدة للبرنامج الاستعجالي، المشروع 6 (تطوير مقاربة النوع في نظام التربية والتكوين) صار تدبيرا من تدابير المشروع :E3.P4 الحكامة، التخطيط ومقاربة النوع.

إن هذه الوثيقة تعتبر مرجعا قويا، مخصصة لتعزيز إحدى القيم الاجتماعية الكبرى، المساواة بين الجنسين، من أجل ترجمتها في إرساء نظام تربوي قائم على المساواة والإنصاف، خدمة لتنمية مستدامة لفائدة الأجيال القادمة.

لطيفة العابدة

كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

شكر

شكر خاص موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وإلى السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، اللذان لم يدخرا جهدا لدعم مشروع مأسسة المساواة بين الجنسين. الشكر كذلك للسيد الكاتب العام على دعمه الدائم، ولفريق القيادة على توجيهاته وتتبعه، وإلى مديرية الإستراتجية والإحصاء والتخطيط على المجهودات التي بذلتها من أجل إنجاح هذا العمل.

شكر خالص موجه، إلى فريق صندوق دعم المساواة بين الجنسين (FAES)، وإلى جميع موظفي قطاع التعليم المدرسي على مساهمتهم القيمة في إنجاز هذه الوثيقة. ونشكر كذلك المسؤولين في الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI)، وإدارة صندوق دعم المساواة بين الجنسين على دعمهم القيم.

ونخص بالشكر أيضا، أعضاء اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة (CCDHC) على مساهمتهم في إنجاز التشخيص التشاركي لوضعية المساواة بين الجنسين وفي إنجاز هذا المشروع [1].

كما نشكر جزيل الشكر، ممثلي الجهات على مساهمتهم القيمة في ورشات العمل الموسعة.

(1) من أجل إعداد مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، استعانت كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي بتنسيق مع صندوق دعم المساواة بين الجنسين، بفريق استشاري مكون من : آن أدامس (Anne Adams) ونبيلة حدوش مستشارتين في المساواة بين الجنسين، ولويزيت مارتان (Louisette Martin) مستشارة في المساواة بين الجنسين تابعة لبرنامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية، فرع المغرب.

الفهرست

مقدمة 8

1. سياق إصلاحات ملائم لتحقيق المساواة بين الجنسين 10

1.1. الإصلاحات والتدابير التي اتخذها المغرب في مجال المساواة بين الجنسين 10

2.1. إصلاحات النظام التربوي المغربي 11

1.2.1. الميثاق الوطني للتربية والتكوين 12

2.2.1. وضع أدوات وآليات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في النظام التربوي 12

3.2.1. مشاريع وبرامج إدماج المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية 13

4.2.1. المخطط الاستعجالي للوزارة، نفس جديد للإصلاح 15

2. ملخص نتائج تشخيص وضعية المساواة بين الجنسين في كتابة الدولة للتعليم المدرسي 18

1.2. مقاربة منهجيّة 18

2.2. معاينات رئيسية 19

1.2.2. عشر سنوات من الجهود في مجال إدماج قيم المساواة في كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي 19

2.2.2. معاينات توضح التحديات التي يجب رفعها لتعزيز المساواة بين الجنسين في النظام التربوي 23

3. التعريف بمخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى 30

1.3. توجيهات عامة 30

2.3. محاور مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى 34

3.3. مضمون ومدة مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى 34

4.3. غاية وهدف مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى 34

5.3. النتائج الإجمالية المنتظرة 35

6.3. مؤشرات المردودية 35

7.3. الشركاء المعنيون 36

4. التعريف بالمحاور الاستراتيجية ومشاريع المخطط 38

1.4. المحور الاستراتيجي 1 38

2.4. المحور الاستراتيجي 2 45
3.4. المحور الاستراتيجي 3 48
5. طرق تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى 54
1.5. المقاربة المنهجية 54
2.5. تنفيذ مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى ومشاريعه 55
3.5. تدبير المساعدة التقنية 55
4.5. التتبع وقياس النتائج 56
6. أدوار ومسؤوليات كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وشركائها 58
1.6. أدوار ومسؤوليات كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي 58
2.6. دور ومسؤوليات ألآليات التنظيمية لمأسسة المساواة بين الجنسين بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي 59
1.2.6. ألآليات التنظيمية المتوقعة 59
2.2.6. لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي 60
3.2.6. فريق تدبير مشروع النوع 61
4.2.6. الدور المقترح للجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين 63
7. توزيع محاور ومشاريع و ميزانية المخطط الاستراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين 2009-2011 64
8. الفرضيات الحرجة وإجراءات التخفيف 68
1.8. الفرضيات الحرجة 68
2.8. إجراءات تخفيف المخاطر 69

الملحقات

ملحق 1: معجم المصطلحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين 70
ملحق 2: إطار التحليل المنطقي للمخطط الاستراتيجي لمأسسة المساواة بين الجنسين بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي 74
ملحق 3: بطاقات المشاريع 80
ملحق 4: الهيكلة الوظيفية لآليات مأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي ... 104

انطلاقا من كون المساواة بين الجنسين تمثل عنصرا هاما في الحكامة الجيدة وعنصرا مفتاحا للتنمية المستدامة، وانخرطا منه في هذه الدينامية، وفر المغرب الشروط الملائمة في أفق تعزيز هذه المساواة، وذلك باتخاذ العديد من المبادرات الرامية إلى تدعيمها ومراجعة القوانين التمييزية ضد المرأة في ترسانته القانونية.

في هذا السياق، أصبح اعتبار المساواة بين الجنسين أحد أهم التحديات أمام أجندة التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات الوطنية ومختلف القطاعات الوزارية بالمغرب، وقد دفعت ضرورة ترجمة هذا الخيار إلى توجهات وسياسات وبرامج في مختلف الميادين ومجالات التدخل، إلى بزوغ إرادة حقيقية في مأسسة المساواة بين الجنسين في القطاعات الوزارية.

وبالنسبة لقطاع التربية الوطنية، تتجلى هذه الإرادة في تراكم العديد من التجارب والمبادرات المتخذة في مجال توطيد ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، بحيث تمت مراجعة عدة برامج مدرسية من منظور النوع وحقوق الإنسان، كما تم وضع عدة مخططات وبرامج عمل بدعم تقني ومادي من طرف الشركاء.

ويعد قطاع التعليم المدرسي قطاعا استراتيجيا لمأسسة المساواة بين الجنسين، لكونه حاملا فعالا لثقافة المساواة باستثماره في المقررات والأدوات الأساسية المحدثة للتغيير. وبوضعه لمخطط عمل استراتيجي متوسط المدى من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين، أصبحت مساهمته في ذلك أمرا واقعا.

والواقع، أن هذا المخطط الاستراتيجي يمثل مخططا قطاعيا للنهوض بالمساواة بين الجنسين، كما هو مسطر في إطار الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين، الدامجة لمقاربة النوع في السياسات والبرامج التنموية والتي تبنتها الحكومة المغربية منذ ماي 2006.

وقد جاء تبني كتابة الدولة المكلفة بالقطاع المدرسي لمخطط العمل الاستراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، تزامنا مع وضع وزارة التربية الوطنية للبرنامج الاستعجالي "نجاح" الرامي إلى إعطاء نفس جديد لإصلاح النظام التربوي. وفي هذا الأفق، يمثل هذا المخطط مساهمة في الأجرأة الفعلية للتوجهات والتدابير الواردة في هذا البرنامج والمتعلقة بالمساواة في الاستفادة من تعليم مؤهل للإناث والذكور، والقضاء على جميع الصور النمطية المبنية على الجنس وإدماج مقاربة النوع في السياسات والممارسات التربوية. وجدير بالذكر، أن الإعتبار الفعلي لقيم المساواة بين الجنسين كمبدأ للحكامة، يتماشى مع إرساء أسلوب تدبير يتمحور حول التجديد وتحديد المسؤوليات والمشاركة والانخراط.

إن مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، هو ثمرة تعاون انطلق في دجنبر 2007 بين كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وصندوق دعم المساواة بين الجنسين التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية.

وهمت مختلف مراحل إنجاز هذا المخطط مايلي :

- جرد التجارب والآليات المتوفرة في مجال المساواة بين الجنسين خلال العشرية الأخيرة؛
- إعداد دليل الموارد البشرية بالنظام التربوي، المستفيدة من تكوين في مجال المساواة بين الجنسين؛
- تحليل الآليات التنظيمية التي يجب وضعها لضمان تنفيذ برنامج مأسسة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إعادة هيكلة اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة؛
- دعم تركيبة الخلية المكلفة بقيادة مأسسة المساواة بين الجنسين وفريق تدبير مشروع تطوير مقاربة النوع في منظومة التربية والتكوين؛
- إنجاز تشخيص تشاركي لوضعية المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية؛
- إعداد النسخة الأولية، ثم النسخة النهائية لمخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم المدرسي.

تقدم هذه الوثيقة تحليلا لسياق الإصلاحات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، مع إبراز أهم نتائج تشخيص وضعية هذه المساواة في المنظومة التربوية. وعلى أساس ذلك، تم تحديد التوجهات العامة والأهداف والمحاور الإستراتيجية الثلاثة ومشاريعها الثلاثة عشر ونتائجها، لمخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن الآليات التنظيمية المسؤولة عن قيادة عملية مأسسة المساواة بين الجنسين، وأهداف المشاريع وتقدير الميزانية وتحليل المخاطر، كلها مكونات واردة في هذا المخطط. ولتسهيل تطوير المرتكزات في مجال المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، تم إدراج، معجم للمصطلحات في الملحق1، وشبكة الأهداف والنتائج والمؤشرات التي بني عليها هذا المخطط في إطار منهجي في الملحق2، وبطاقات المشاريع في الملحق3، والهيكلة الوظيفية للآليات المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين على مستوى النظام التربوي في الملحق 4.

من أجل الحد من الفوارق القائمة على النوع، اتخذ المغرب العديد من الإجراءات الرامية إلى ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين. وهي إجراءات تتماشى مع أهداف الألفية للتنمية، والهدف منها تعزيز وإحداث آليات وطنية من أجل الاستفادة المتساوية والعادلة للرجال والنساء، من الموارد والفرص الاقتصادية والاجتماعية. وتتجلى هذه الإجراءات في سلسلة من الإصلاحات والتدابير والعمليات.

1.1. الإصلاحات والتدابير التي اتخذها المغرب في مجال المساواة بين الجنسين

قام المغرب بالعديد من الإصلاحات، وفتح أوراشا جديدة لحماية وتعزيز حقوق المرأة، ساعيا إلى تكريس المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات والبرامج والخدمات الحكومية.

ويتعلق الأمر بإصلاحات تشريعية ذات أهمية، تكرس مبدأ المساواة بين الجنسين أهمها:

- إصلاح مدونة الأحوال الشخصية التي أصبحت قانون الأسرة (2004)، وجاءت لإقرار المساواة بين الزوجين؛
- مراجعة قانون الشغل (2003) الذي أدخل، ولأول مرة، مبدأ عدم التمييز في سوق الشغل، وجرم التحرش الجنسي، ورفع مدة إجازة الأمومة إلى 14 أسبوعا؛
- مراجعة القانون الجنائي الذي جرم العنف بين الزوجين؛
- إصلاح قانون الجنسية (2007)، الذي خول للمرأة المغربية حق نقل جنسيتها إلى أولادها (المادة 6 من قانون الجنسية المراجع).

واتخذ المغرب عدة إجراءات في مجال المساواة بين الجنسين، صارت تدمج بشكل متزايد في البرامج الحكومية. وفي السنوات الأخيرة، أدت ضرورة ترجمة هذه المساواة في توجهات وسياسات وبرامج مختلف القطاعات وميادين العمل، إلى إرادة حقيقية لمأسستها في القطاعات الوزارية (وزارة الاتصال، وزارة تحديث القطاعات العمومية، إلخ.). كما تم التأكيد على مبادئ المساواة والإنصاف في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقد أطلق المغرب عدة مبادرات تأخذ بالإعتبارالمساواة بين الجنسين عند إعداد الميزانيات الوطنية، حيث أن الإصلاح المالي المرتكز على النتائج المبنية على النوع، فرض على القطاعات الوزارية إدخال بعد[2] النوع في مؤشرات النتائج عند إعداد وتنفيذ الميزانية.

(2) رسائل إطار الوزير الأول، المرسلة إلى جميع الوزارات بمناسبة إعداد القانون المالي ابتداء من سنة 2006.

هذا الإصلاح وضع إطارا عاما للتحليل، ومنهجية شاملة لتوجيه إعداد الميزانية حسب النوع. وهناك تجربة رائدة في هذا المجال تم إنجازها لفائدة قطاع محاربة الأمية والتكوين المهني.

غير أنه رغم هذا التقدم الحاصل في مجال المساواة بين الجنسين، لازال على المغرب أن يبذل مزيدا من الجهود ويقترح مزيدا من الأفكار لتعزيز هذه المساواة. فهو مطالب بتحديد وتعبئة الموارد من جميع القطاعات، والسهر على أن تسخر جميع الموارد العمومية من أجل تقليص التفاوتات بين الجنسين بحكامة جيدة.

ووعيا منه بأن التنمية المستدامة تتحقق من خلال السياسات التي تعمل على إدماج مقاربة النوع، تبنى المغرب في ماي 2006 "إستراتيجية وطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين" دامجة لمقاربة النوع في سياسات وبرامج التنمية، والتي شرعت في تنفيذها كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، التي أصبحت منذ أكتوبر 2007 تسمى وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن. هذه الإستراتيجية تبين التوجهات الحكومية بشأن السياسات الواجب اتخاذها لحماية الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وتوصي بتحديد خطط عمل محددة في مختلف القطاعات للحد من الفوارق بين الجنسين القائمة على الأدوار الاجتماعية المجحفة في حق المرأة. ودورية الوزير الأول، المؤرخة في 8 مارس 2007، والتي تلتمس من الوزارات والولاة وعمال الأقاليم، العمل على إدماج مقاربة النوع في جميع سياسات وبرامج التنمية القطاعية والجهوية، تؤكد شرعية هذه الإستراتيجية الوطنية.

وتوفر هذه الإستراتيجية إطارا مرجعيا لمختلف الوزارات المدعوة إلى مأسسة المساواة بين الجنسين، لاسيما كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، كما تتيح فرصة لتنسيق الجهود في الموضوع داخل الحكومة حول خمسة محاور:

أ. الإنصاف والمساواة في الحقوق المدنية؛

ب. تمثيلية ومشاركة عادلة في صنع القرار؛

ج. الإنصاف والمساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التربية؛

د. محاربة الصور النمطية المبنية على الجنس؛

هـ. ترسيخ الإنصاف والمساواة بين الجنسين في المؤسسات والسياسات.

2.1. إصلاحات النظام التربوي المغربي

في قطاع التربية والتكوين، الذي يمثل تحديا رئيسيا للتطور والتنمية في المغرب، شرع منذ سنوات في اتخاذ مجموعة من الإصلاحات والتدابير التي تروم تحقيق المساواة في جميع أشكالها.

1.2.1. الميثاق الوطني للتربية والتكوين

بدأ التفكير في إصلاح جديد للنظام التربوي في سنة 1999. حيث تم تكوين لجنة خاصة للتربية والتكوين [3]، مهمتها إعداد مشروع لإصلاح المدرسة المغربية. وقد أدت أعمال هذه اللجنة إلى اعتماد وثيقة مرجعية حظيت بتوافق عام ،وهي "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" التي تعتبر حدثا كبيرا في تاريخ المغرب المعاصر. هذا الميثاق يحدد الإطار المؤسساتي للإصلاح المنشود، ويوضح المبادئ الأساسية ويقترح سبل تجديد التربية والتكوين، ويؤكد على القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الأساسي، وعلى ضرورة بذل جهود خاصة لتشجيع تمدرس الفتيات في الوسط القروي، وذلك لمواجهة العراقيل التي لا تزال تعوق ذلك. ويركز الميثاق الوطني للتربية والتكوين على سلسلة من الشروط والأهداف الأساسية، منها:

- تعميم التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي؛
- تكافؤ الفرص في المدرسة؛
- بذل مجهودات خاصة، لفائدة الفتيات بالوسط القروي وللقضاء على الأمية؛
- ضرورة وضع الطفل في مركز التفكير والعمل التربوي.

2.2.1. وضع أدوات وآليات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في النظام التربوي

لمواكبة إصلاح التعليم، تم اتخاذ العديد من الإجراءات، وتم تطوير آليات وأدوات العمل، لاسيما في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

منذ نهاية التسعينيات، قامت وزارة التربية الوطنية بوضع وتجريب العديد من الآليات بهدف تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في التعليم، مثل:

- اللجنة المشتركة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة حقوق الإنسان؛
- النقط البؤرية للنوع؛
- اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، التي أنشئت رسميا في 12 نونبر 2004، وجددت في شتنبر 2006، ثم ألحقت بالكتابة العامة المكلفة بالتعليم المدرسي وعززت على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين عن طريق تعيين مندوبين لها؛
- الخلايا الجهوية للمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص على مستوى الأكاديميات.

وفي إطار تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية، ومن أجل مواكبة تعزيز وإدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في المناهج الدراسية، تم وضع و تطوير آليات وأدوات:

(3) في منتصف التسعينيات ،وقفت السلطات العليا المغربية، بفضل سلسلة من التقارير المنجزة من طرف هيئات وطنية ودولية، على حجم الأزمة والفشل الذي يتخبط فيه النظام التعليمي بالمغرب،ولتجاوز هذا الأمر تم تشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح التربية والتكوين للتفكير في سبل ووسائل إعادة النظر وبعمق في النظام،وتوجت أشغال هذه اللجنة سنة 1999 باعتماد "الميثاق الوطني للتربية والتكوين".

- خلق مرصد للقيم لتعزيز التدابير التي اتخذها قطاع التعليم المدرسي في مجال ادماج القيم الإنسانية في المناهج الدراسية؛
- لجنة القيم، وهي تابعة للجنة الدائمة للبرامج، مهمتها ضمان إدماج القيم الإنسانية في المناهج الدراسية؛
- الكتاب الأبيض الذي يشكل الإطار العام للاختيارات والتوجهات التربوية لإصلاح البرامج التعليمية، يعتمد مرجعية قيم المواطنة وحقوق الإنسان ومبادئها الكونية؛
- دفاتر التحملات لإنتاج الكتب المدرسية، التي حددت المعايير اللازمة لإعداد الكتب المدرسية الجديدة ، مثل اعتماد مفاهيم ومبادئ وقيم ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة والديمقراطية، والقضاء على الصور النمطية والتمييز المبنيين على الجنس واحترام مبادئ الإنصاف والمساواة.

3.2.1. مشاريع وبرامج إدماج المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية

في يوليوز 2005، وفي ظل سياق مشجع بفضل اللامركزية واللاتمركز، وضع قطاع التربية الوطنية، بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، إطارا استراتيجيا لتطوير النظام التربوي يتضمن إدماج مقاربة أفقية للمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في أهدافه الإستراتيجية وفي خطط عمله المتوسطة المدى. ومن بين الأهداف المسطرة في هذا الإطار الإستراتيجي، تحقيق التناسق بين النتائج المراد تحقيقها من أجل القضاء على الفوارق بين الجنسين وعدم المساواة في الفرص من جهة، واعتمادات الميزانية من جهة أخرى.

وخلال إعداد واعتماد الإطار الاستراتيجي، راجعت وزارة التربية الوطنية الأهداف المسطرة والنتائج التي تم تحقيقها في مجال المساواة بين الجنسين منذ بداية أجرأة الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وانكبت بشكل خاص على تمدرس الفتيات، وأيضا على الوضع والشروط المهنية والاجتماعية للموارد البشرية النسائية. كما تم اعتماد خلال هذا التمرين، تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين كعاملين أساسين في التخطيط الإستراتيجي الطويل المدى، وكأحد أكبر الأولويات [4].

وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين واردين أيضا في المخطط المتوسط المدى[5] للإطار الاستراتيجي، الذي يهدف إلى تعزيز المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفوارق في التمدرس بين الإناث والذكور، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين والنهوض بالمرأة في المنظومة التربوية وفي محيطها، ولأجل هذا الغرض تم اعتماد الإجراءات والتدابير التالية:

- التحسيس والتشجيع على تعميم تمدرس الفتاة؛
- دعم الفتيات من أجل متابعة الدراسة إلى أعلى المستويات الممكنة (الإيواء، المنح، المطاعم والنقل المدرسي خاصة في الوسط القروي)؛

(4) الإطار الإستراتيجي لتطوير النظام التربوي، الفصل 3، الصفحة 43.
(5) المرجع نفسه، الفصل 4، I..8، الصفحة 59.

- تعزيز قيم المساواة في الحياة المدرسية وفي المناهج والكتب المدرسية والمقاربات البيداغوجية؛
- دراسة نظام والظروف المهنية والاجتماعية للموارد البشرية النسوية بجميع المستويات وفي جميع مجالات النظام التربوي، في أفق تحديد الصعوبات التي تواجه تفتحها وتطورها. هذه الدراسة يجب أن تمكن من تحديد الآليات والإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق تنميتها المستدامة [6]؛
- تكليف المصالح المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بتنفيذ المخطط [7].

وقد قامت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بوضع مخططاتها الإستراتيجية الجهوية وضمنتها المبادئ والإجراءات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص. وتم إحداث هياكل (خلية، لجنة، إلخ.) تعزيز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص على مستوى بعض الأكاديميات والنيابات الإقليمية من أجل دعم تنفيذ المخططات الإستراتيجية الجهوية، كما تشكلت شبكة للإتصال والإعلام بين الأكاديميات متعلقة بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص. إلا أن هذه الآليات لم تكتسي بعد الطابع المؤسساتي.

ومواصلة للشراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي والوكالة الكندية للتنمية الدولية، تضمن مشروع دعم القدرات المؤسساتية للنظام التربوي المغربي في مجال اللامركزية واللاتمركز (بروكاديم) مكونا يهم وضع تصميم تنظيمي للنظام التربوي يأخذ في الاعتبار الإستراتيجية المؤسساتية لقطاع التربية الوطنية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص [8].

ومن المهم أيضا التذكير، بأن المشروع السالف الذكر، يتضمن المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بطريقة أفقية، وأن استراتيجية في الموضوع لكل مكوناته تم اعتمادها في برنامج تنفيذه[9]. ومن بين ما كان يهدف إليه هذا المشروع الذي انتهى في شتنبر 2009، تعزيز بعد المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في جميع المستويات الإدارية، وخاصة بالنسبة للعناصر الثلاثة: التصميم التنظيمي، تدبير الموارد البشرية والتدبير المرتكز على النتائج (GAR) ووضع ميزانيات تأخذ النوع في الإعتبار [10]. كما يتضمن هذا المشروع إعداد استراتيجية وشبكة للتواصل في مجال المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

إن مجموع الإطارات المرجعية وإطارات التخطيط، التي تم تطويرها في السنوات الأخيرة بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، تتضمن توجهات للمساواة بين الجنسين تمثل من جهة مجال خبرة يجب تعزيزها لدى كتابة الدولة للتعليم المدرسي، ومن جهة أخرى بعدا للإدماج في جميع الخدمات التربوية والإجراءات التي تتخذها الحكومة. والتحدي المطروح، هو النجاح في ترجمة

(6) الإطار الإستراتيجي لتطوير النظام التربوي، الفصل I,4، (8) صفحة 58.

(7) المرجع نفسه، الفصل 4، II.2 الصفحة 59.

(8) يمثل مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، إستراتيجية مؤسساتية في مجال المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.وجدير بالذكر ان مشروع بروكاديم الذي دخل في سنته الإخيرة، حدد في برنامج عمله للفترة الممتدة من أبريل 2008 إلى مارس 2009 الإجراءات المتوقعة في المجال السالف الذكر.

(9) بروكاديم، خطة العمل السنوية، الفترة من 01 أبريل 2007 إلى 31 مارس 2008، الناتج 1.1.

(10) بروكاديم، تقرير نصف سنوي، الفترة من 01 أبريل 2007 إلى 30 شتنبر 2007، الصفحات 3-24.

هذه التوجهات والأهداف الإستراتيجية إلى محاور ذات أولوية، ووضع هياكل ووسائل وتدابير وإجراءات من شأنها إزالة الفوارق بين الجنسين والقضاء على التمييز بينهما في النظام التعليمي.

يمثل البرنامج الإستعجالي 2009-2012، ومخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين المنبثق منه، إطارين موجهين وعاملين مساعدين لكتابة الدولة للتعليم المدرسي من أجل الرفع الدائم للتحديات التي تواجه مأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي وتعرقل تطبيق مبادئ هذه المساواة، ليس فقط في العرض المدرسي، وإنما أيضا في جودة التعليم المقدم للتلميذات والتلاميذ. ومن هذا المنظور، فإن المقترحات والمبادرات في مجال المساواة بين الجنسين التي تحققت في السنوات الأخيرة في إطار التخطيط الاستراتيجي على المستوى المركزي والجهوي، تعتبر مكتسبات يمكن لكتابة الدولة في التعليم المدرسي رسملتها واستثمارها.

4.2.1. المخطط الاستعجالي للوزارة، نفس جديد للإصلاح

من أجل تسريع تنفيذ إصلاح التربية والتكوين وتحقيق الأهداف الكمية والنوعية التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتبعا للتوجيهات الملكية بتاريخ 12 أكتوبر 2007 (خطاب افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان)، أعطي نفس جديد فعلي لإصلاح النظام التربوي من خلال إعداد البرنامج الإستعجالي "نجاح" من قبل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

هذا المخطط الاستعجالي الطموح والمجدد، والممتد على أربع سنوات (2009-2012)، الذي يستمد مرجعيته من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تبنى توجهات الميثاق ويهدف إلى تسريع إصلاح النظام التربوي برمته (من التعليم الأولي إلى التعليم العالي). كما أن أهدافه الإستراتيجية تأخذ في الاعتبار إدماج مقاربة النوع في السياسة التربوية، مع التركيز على تحسين مردودية قطاع التربية وتحقيق إلزامية التمدرس لجميع الأطفال إلى غاية 15 سنة ضمانا لتكافؤ الفرص في ولوج التعليم الإجباري.

وينتظم البرنامج الإستعجالي "نجاح" حول أربعة مجالات للتدخل تعتبر ذات الأولوية، وسبعة وعشرين مشروعا تم تحديدها كحاملة للتغيير وتجيب على سبع إشكاليات كانت موضوع تشخيص (تعميم التمدرس، التجديد التربوي، دعم النجاح المدرسي والجامعي، ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل، جودة الفضاءات، تدبير الموارد البشرية والحكامة).

إن البرنامج الاستعجالي الذي سيتم أجرأته وفق مقاربة التدبير بالمشروع، يوفر فرصة لتعزيز إدماج مقاربة مؤسساتية للمساواة بين الجنسين في سياسات وبرامج وأنشطة النظام التربوي. ويترجم إدماج مقاربة النوع في نظام التربية والتكوين في إطار البرنامج الإستعجالي عزم الوزارة على التوفر على قدرة مؤسساتية في هذا المجال في أفق القضاء على التفاوتات والتمييز بين الجنسين في جميع ميادين النظام التربوي.

وسيكون لإدماج مقاربة النوع في السياسة التربوية مهمة مزدوجة، أولا مهمة قيادة إجراءات مختارة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وثانيا مهمة توفير الدعم والاستشارة اللازمة لدمج مقاربة النوع في استراتيجيات ونتائج ومؤشرات في مشاريع البرنامج الإستعجالي. ومخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين هذا، سيكون بمثابة خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف.

جدول مشاريع البرنامج الاستعجالي "نجاح"

المجالات	المشاريع
المجال الأول	
التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة (13 مشروعا)	$E_1.P_1$: تطوير التعليم الأولي
	$E_1.P_2$: توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي
	$E_1.P_3$: تأهيل المؤسسات التعليمية
	$E_1.P_4$: تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي
	$E_1.P_5$: محاربة التكرار والانقطاع عن الدراسة
	$E_1.P_6$: الارتقاء وتطوير التربية البدنية و الرياضة المدرسية
	$E_1.P_7$: إنصاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة
	$E_1.P_8$: تطوير العدة البيداغوجية
	$E_1.P_9$: مراجعة المناهج
	$E_1.P_{10}$: إدماج تكنولوجيات الإعلام والتواصل في سيرورة التعلمات
	$E_1.P_{11}$: تحسين نظام التقويم والإشهاد
	$E_1.P_{12}$: تحسين جودة الحياة المدرسية
	$E_1.P_{13}$: دعم الصحة المدرسية والأمن الإنساني
المجال الثاني	
حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة (4 مشاريع)	$E_2.P_1$: تأهيل العرض التربوي بالثانوي التأهيلي
	$E_2.P_2$: الارتقاء بالتميز
	$E_2.P_3$: تحسين العرض التربوي في التعليم العالي
	$E_2.P_4$: الارتقاء بالبحث العلمي
المجال الثالث	
مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين (7 مشاريع)	$E_3.P_1$: تعزيز كفاءات الأطر التربوية
	$E_3.P_2$: تعزيز آليات التأطير والتفتيش بالتعليم المدرسي
	$E_3.P_3$: ترشيد تدبير الموارد البشرية
	$E_3.P_4$: الحكامة، التخطيط ومقاربة النوع
	$E_3.P_5$: تحديث وتحسين منظومة الإعلام
	$E_3.P_6$: دعم التحكم في اللغات
	$E_3.P_7$: وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه
المجال الرابع	
توفير وسائل النجاح (3 مشاريع)	$E_4.P_1$: ترشيد الموارد المالية وضمان استدامتها
	$E_4.P_2$: التعبئة والتواصل حول المدرسة
	$E_4.P_3$: تطوير التعليم الخصوصي

وختاما، فإن السياق المغربي، مع كل ما يقدمه من دينامية في موضوع الإصلاحات التي تكرس المساواة بين الجنسين ومن استراتيجيات ومبادرات وطنية التي تأخذ بالاعتبار مقاربة النوع، يبدو من السياقات الأكثر إيجابية لتنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين الذي يعتبر تصريفا عمليا لهذه الاستراتيجيات والمبادرات.

كما أن الوضع الداخلي والخارجي لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي يسمح بوضع خطة تهدف إلى مأسسة المساواة بين الجنسين، خاصة في سياق تسريع وتيرة إصلاح التربية والتكوين في إطار النفس الجديد الذي جاء به البرنامج الاستعجالي، علاوة على التجارب والخبرات في مجال التخطيط الاستراتيجي وإدماج المساواة بين الجنسين التي راكمتها كتابة الدولة. كل هذه المعطيات يمكن استغلالها من أجل توفير ظروف تنفيذ وإنجاح مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين من طرف الفاعلين في النظام التربوي.

1.2. مقاربة منهجيّة

للقيام بتشخيص حقيقي وناجع لوضعية المساواة بين الجنسين في القطبين التربوي والإداري للنظام التعليمي، تم اعتماد مقاربة الاطلاع على التقارير والوثائق التي أنجزتها كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وشركائها من جهة، ومن جهة أخرى وفي إطار منطق التشارك، تم إشراك عدد من الفاعلين (مسيرين وفاعلين في الميدان) المنتمين إلى مختلف مستويات النظام التربوي في عملية تحيين وإتمام والمصادقة على التشخيص.

إن دراسة التقارير والوثائق التي أنجزتها كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وشركائها في مجال المساواة بين الجنسين، مكن من الوقوف على حقيقة المساواة في النظام التربوي، إذ تم إعداد وثيقتين في هذا الإطار (دجنبر 2007)، الوثيقة الأولى تتعلق بملخص تحليلي حول إدماج المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مجال التخطيط الاستراتيجي لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والوثيقة الثانية تتعلق بإحصائيات ودلائل وأدوات أنتجتها وطورتها كتابة الدولة بمساعدة شركائها في مجالات المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

وقد تم تحيين تشخيص وضعية المساواة بين الجنسين في النظام التربوي (يناير 2008) حسب مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين في النظام التربوي. وإشراك هؤلاء الفاعلين في الميدان، كان من أجل تحقيق نوع من الموضوعية والمصداقية في تحديد الحالات التي يتعين تحسينها وضمان التنفيذ الملموس للحلول والإجراءات المقترحة.

فمن جهة، وفي إطار ورشات عمل، تمت دعوة أعضاء اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، وممثلي وممثلات المديريات المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والخلايا الإقليمية المكلفة بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، من أجل تشخيص وضعية المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم المدرسي. وقد استطاعوا، بناء على جدول تحليلي، من تحديد الحالات المطلوب تحسينها في هذا المجال، كما حددوا التمييز المباشر والتمييز غير المباشر والتمييز المنهجي والمصدر التنظيمي لكل تمييز، وما إن كان مرده إلى سياسة أو برنامج أو إجراء، أو إلى عدم وجود سياسة أصلا. وبعد ذلك تم اقتراح حلول على كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في النظام التربوي وبيئته. إن تجربة وخبرة الإدارة المركزية، والجهات والمؤسسات التعليمية، ساعدت على تحديد الأولويات وترابط المعاينات الرئيسية التي ينبغي اعتبارها.

ومن جهة أخرى، مكنت الاجتماعات التي عقدت على شكل مقابلات جماعية لممثلي المديريات المركزية ومقابلات فردية مع المديرين المركزين، من الوقوف على التحديات التي تواجه كل مديرية في مجال المساواة بين الجنسين، وتحديد الحالات التي يتعين تحسينها وتأكيد المعاينات الرئيسية التي ينبغي علاجها.

وقد تمت عمليتي إتمام والمصادقة على النتائج الأساسية للتشخيص وعلى العناصر الأساسية في مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، حسب مقاربة تشاركية في يوليوز 2008 مع نفس مجموعة الفاعلين المنتمين إلى المستويات الأربع للمنظومة التربوية التي شاركت في التشخيص. كما تم الأخذ بنتائج المشاورات التي تمت مع فاعلين جدد يمثلون مديريات أخرى (مديرية التعاون والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي ، مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات، ومديرية والارتقاء بالرياضة المدرسية).

2.2. معاينات رئيسية

1.2.2. عشر سنوات من الجهود في مجال إدماج قيم المساواة

إن قطاع التعليم المدرسي هو القطاع، الذي راكم تجارب أكثر في مجال توطيد ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، وذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات وتدابير، وإنتاج أدوات ذات طابع تربوي وتقني.

أ – توجيهات وتعليمات وتدابير

أدمجت السياسة التربوية، من خلال الإصلاح، مفهوم المساواة في دفتر التحملات لإعداد الكتب المدرسية. وأعطيت التعليمات لمصممي الكتب المدرسية لأخذ مرجعية حقوق الإنسان ومبادئ الإنصاف والمساواة في الإعتبار. كما تم إحداث مرصد ولجنة للقيم ضمن اللجنة الدائمة للبرامج لدعم الترتيبات التي اتخذها قطاع التعليم المدرسي في مجال إدماج القيم الإنسانية في البرامج التعليمية.

كما تم تطوير آليات وأدوات التأطير والتوجيه في مجال التربية على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين لفائدة الفاعلين بالقطاع، المكلفين بإنجاز الأعمال والمشاريع المرتبطة بهذه المجالات، مثل المذكرة رقم 64 بتاريخ 20 أبريل 2006 [11] بشأن تنفيذ اتفاقيات الشراكة.

ومن بين التدابير التي اتخذها قطاع التعليم المدرسي في مجال إدماج مبادئ المساواة والإنصاف ما يلي:

- إدخال القيم والمبادئ التي يستند عليها قانون الأسرة (اعتمد سنة 2004) في بعض المواد ذات البعد الفلسفي والديني والاجتماعي (الفلسفة، التربية الإسلامية، التربية الأسرية والعلوم الاجتماعية)؛

(11) «تنفيذ اتفاقيات الشراكة في مجال التربية على حقوق الإنسان في النظام التربوي». هذه الاتفاقات وقعت في 7 دجنبر 2005 بين قطاع التعليم المدرسي وأربع (4) منظمات غير حكومية لحقوق الطفل وحقوق المرأة، بشأن التربية على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وعلى المواطنة، من خلال أنشطة مختلفة، وخاصة تلك المرتبطة بتحسيس وتكوين الفاعلين في النظام التربوي.

• إدخال التربية على المواطنة كمادة جديدة في المناهج الدراسية، من السنة الرابعة من التعليم الابتدائي إلى السنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي؛ مواضيعها ترتكز على المبادئ الأساسية لحقوق الفرد، مع مجزوء ة عن المساواة في السنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي.

ب – إنتاج إحصاءات حسب الجنس

تنتج كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي إحصاءات سنوية تهم مجموعة من مؤشرات التربية والتكوين (عدد التلاميذ، نسب التمدرس، عدد المستفيدين من الدعم الإجتماعي (المستفيدون من الإطعام المدرسي والمنح)، توزيع الموارد البشرية العاملة في النظام التربوي، إلخ.) .

وتمكن هذه الإحصاءات المصنفة حسب الجنس وحسب الوسط من إبراز نسبة النساء والفتيات في جميع مستويات النظام التربوي، وبالتالي قياس الفوارق بين الرجال والنساء وبين الفتيان والفتيات، والعمل على الحد منها، باتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق الإنصاف والمساواة.

ورغم هذا يمكن إغناء هذه الإحصاءات بتحليلات نوعية للفوارق بين الجنسين والأوساط الجغرافية، عن طريق أبحاث تدخلية تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية، وذلك بهدف تطوير فهم أعمق للإشكاليات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

جـ – إنتاج وسائل وأدوات بيداغوجية وتقنية : دلائل، كراسات ومجزوءات التكوين

إن الجهود التي بذلها قطاع التربية الوطنية خلال العشرية الأخيرة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، أدت إلى تصور برامج وإنتاج أدوات بيداغوجية وتقنية، تشكل مخزون وثائقي في هذا المجال.

وهكذا في مجال توطيد مفهوم حقوق الإنسان في البرامج الدراسية، تم إعداد برنامج وطني بشراكة مع وزارة حقوق الإنسان، مكن من إنتاج مجزوءات للتكوين (1998)، ودليل مرجعي في مجال حقوق الإنسان (2001) يتضمن الإطار التاريخي والنظري لهذه الحقوق، وكراسات بيداغوجية كأدوات لأجرأة وتطبيق البرنامج في أربعة مواد دراسية : التربية الإسلامية والفلسفة واللغة العربية واللغة الفرنسية (أربعة كتيبات 2001-2002) .

وأيضا، وفي أفق تعزيز الكفايات البيداغوجية للأطر التربوية من أجل إدماج قيم ومبادئ حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف، أنجز قطاع التربية الوطنية بتعاون مع شركائه (منظمات غير حكومية، منظمات دولية..) عددا من دلائل التكوين والدعم منها :

• دليل التكوين على الإنصاف في الفضاء المدرسي، أنجز من طرف مديرية العمل التربوي سنة 2002؛

• دليل بيداغوجي (2004) وكتيب التكوين (2005) بشأن إدماج مبادئ مدونة الأسرة في المناهج الدراسية والفضاء المدرسي عبر أربعة (4) مواد دراسية (التربية الإسلامية والعلوم الاجتماعية والفلسفة والتربية الأسرية)؛

- دليل قراءة الكتاب المدرسي من وجهة نظر حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (2006)[12]؛
- دليل وكتاب التكوين في مجال التعبئة الاجتماعية (2003).

وترمي هذه الوثائق التي تتخذ من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان مرجعية لها (المساواة في جميع أشكالها) إلى توطيد قيم المساواة والإنصاف، كما تبين مدى التزام وعزم قطاع التربية الوطنية على التعزيز الفعلي للمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص. وهكذا يمكن لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي الاستفادة من هذا المخزون الوثائقي في عمليات التحسيس وتعزيز قدرات الفاعلين في المنظومة التربوية، شريطة تنظيم هذا المخزون ونشره في نطاق واسع.

د – إدماج المساواة بين الجنسين في التخطيط الاستراتيجي لقطاع التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

مكن الإدماج الأفقي للمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص التي اعتمدته وزارة التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في التخطيط الاستراتيجي، من إنتاج مخطط استراتيجي لتنمية النظام التربوي سنة 2005 يحتوي على توجهات وأهداف وأولويات ومؤشرات في مجال المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص. وقد أظهرت النسخ الأولية للمخططات الإستراتيجية الجهوية التي أعدتها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، الجهود المبذولة في مجال المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص على الصعيد الجهوي.

وقد تم إعداد وثيقة مختصرة تعرض الإنجازات التي تحققت في مجال التكوين، ودعم المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في التخطيط الاستراتيجي على المستويين المركزي والجهوي، وتعرض النتائج والدروس المستخلصة من التجربة وكذلك التوصيات بشأن الآفاق المستقبلية. كما تم إعداد دفاتر مصاحبة[13] لفائدة المسؤولين على المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، وتكوين لجان مديرية جهوية ولجان موضوعاتية.

هـ – حوض موارد في مجال المساواة بين الجنسين

في إطار التعاون مع شركائها (المنظمات غير الحكومية، ومشاريع التعاون)، قامت الوزارة بعدة أنشطة حول التحسيس والتكوين والمتابعة في مجالات النوع وكذا في مجالي التربية على المساواة وإدماج ومأسسة المساواة بين الجنسين. وقد استفاد من هذه الأنشطة حوالي مائة شخص، تضم مسيري وأطر مختلف مستويات النظام التربوي، إضافة إلى أعضاء اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، والخلايا المكلفة بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص على مستوى الجهات.

(12) جمعية التربية على حقوق الإنسان (HREA) بشراكة مع اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة (CCDHC) بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي (SEES).

(13) دفاتر أعدتها كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي بشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية، في إطار برنامج دعم وتعزيز كفاءات وأدوات التدبير لإصلاح التعليم.

وبذلك أصبحت كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تتوفر على موارد يمكن الاستفادة منها في تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى. هذه الموارد (نساء ورجال) اكتسبت معرفة وخبرة متنوعة حسب التكوين والتجارب الميدانية. وعموما، يمكن القول بأنه تم تحسيس هذه الموارد بإشكاليات المساواة بين الجنسين، وبالبعد الأفقي لهذه المساواة عند صياغة الأهداف وتخطيط الأنشطة. وقد طورت هذه الموارد قاعدة فهم مشتركة، لمفاهيم وأدوات ومقاربات ومنهجيات ذات صلة بمأسسة المساواة بين الجنسين، والبعض منها اكتسبت خبرة في مجال إدماج المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في التخطيط الاستراتيجي.

وتجدر الإشارة إلى أن كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي بصدد الانتهاء من إعداد دليل في مجال المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في النظام التربوي لفائدة الموارد المكونة.

و – الإجراءات التنظيمية التي تم وضعها للنهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

قام قطاع التربية الوطنية بتجريب عدد من الآليات، لمواكبة النهوض بمبادئ وقيم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وإدماجها في مختلف مستويات النظام التربوي. ولهذا الغرض تم خلق بعض الأجهزة منها:

- لجنة التربية على حقوق الإنسان في سنة 2002؛
- اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة: أحدثت رسميا في 12 نونمبر 2004، وتم تجديدها في شتنبر 2006 وأصبحت تابعة لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي. وأسند لها مهام النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة في الفضاء المدرسي والحياة المدرسية. وقد تم تعزيزها على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الستة عشر بتعيين مندوبات ومندوبين في كل أكاديمية؛
- الخلايا الجهوية للمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص: أحدثت على مستوى جميع الأكاديميات وتم تعزيز قدراتها في إطار التخطيط والتا طير وتنفيذ برامج ومشاريع متعلقة بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

غير أن تعدد الهيئات المسؤولة عن برامج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وغياب التنسيق فيما بينها، وعدم استقرار أعضائها، إضافة إلى عدم وجود وحدة قيادة مهيكلة ومأسسة، كلها عوامل حالت دون بلوغ الأهداف المرجوة من إدماج وتعزيز القيم الإنسانية للإنصاف والمساواة في النظام التربوي.

كل هذه المبادرات، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي، تبين أن على كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي رسملة وترصيد المكتسبات والتجارب الناجحة من أجل تطوير قدراتها، من أجل إدماج المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في تدبير المنظومة والخدمات التربوية. ويتطلب التطبيق الفعال لمخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، الأخذ في الاعتبار ما تم تحقيقه وما تم اكتسابه بفضل كل المبادرات المنجزة والتي هي في طور الإنجاز.

2.2.2. معاينات توضح التحديات التي يجب رفعها لتعزيز المساواة بين الجنسين في النظام التربوي

رغم كل الجهود التي بذلها قطاع التربية الوطنية، لإدماج المساواة بين الجنسين، ولتطوير أدوات وآليات تعزيز حقوق الإنسان والمساواة، ورغم التقدم الحاصل بفضل دعم وتأييد مختلف الشركاء في عملية إصلاح التربية والتكوين [14]، فإن التشخيص التشاركي لواقع المساواة كما عاشها وعاينها مختلف الفاعلين في النظام التربوي، كشف الكثير من جوانب النقص على عكس المنتظر. كما يجب تسليط الضوء على بعض الحالات الثابتة التي تتطابق، مع الأهداف الأساسية للإصلاح، كما جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومع التوجهات والأولويات الواردة في المخطط الإستعجالي.

المعاينة 1 : تدبير الموارد البشرية

أ – ضعف تمثيلية النساء في مناصب القرار

إن ضعف تمثيلية النساء في مناصب القرار على المستويين المركزي والجهوي، كما يوضح ذلك الجدول 1 أدناه، تم تشخيصها كوضعية تحتاج إلى تحسين. فالإحصاءات تشير إلى أنه بالرغم من أن 38 % من الوظائف في قطاع التربية والتكوين تشغلها النساء ، فإن نسبتهن في مناصب المسؤولية واتخاذ القرار على المستوى المركزي والجهوي تقل عن 10 %. وهذا الوضع الذي يميل إلى الإستدامة، ناتج عن عدم الإعداد الكافي للعنصر النسوي لتولي مناصب قيادية في المؤسسات (9 % فقط نائبات للمدير).

(14) برنامج دعم إصلاح النظام التربوي المغربي (PARSEM) يهدف إلى دعم تنفيذ الجوانب ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي لتطوير النظام التربوي، الذي من أهدافه تجسيد أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين (تعميم التمدرس، تحسين جودة التعليم وتعزيز القدرات المؤسساتية من خلال تحسين قدرات التسيير على جميع المستويات الإدارية).

الجدول 1
المناصب التي تشغلها النساء في المنظومة التربوية

المؤشرات	النسبة المئوية
مجموع الوظائف التي تشغلها النساء	% 38.0
مناصب أطر-نساء	% 8.0
مديرات مركزيات	% 26.6
رئيسات أقسام على المستوى المركزي	% 9.0
رئيسات مصالح على المستوى المركزي	% 9.8
مديرات أكاديمية جهوية للتربية والتكوين	% 6.0
نائبات إقليميات	% 5.7
مديرات مؤسسات تعليمية	% 5.0
نائبات مديري المؤسسات التعليمية	% 9.0

المصدر : وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي 2007-2006.

وقد تم تحديد بعض أسباب عدم مشاركة النساء وضعف تمثيليتهن في مناصب اتخاذ القرار، من قبل ممثلي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وممثلي الإدارة المركزية فيما يلي :

- تعدد العقبات التي تقف في وجه تحديد المسار المهني للنساء، فهن لا يحصلن على الدعم اللازم لتسلق المراتب الوظيفية، إضافة إلى قلة حصولهن على المعلومات المتعلقة بالوظائف،كما أن الحوافز الوطنية للاستحقاق المهني لا تشجع الاعتراف بنجاحهن، كما أن سياسات تدبير الموارد البشرية لم تعتمد بعد إجراءات تشجع الملاءمة بين الحياة العملية والحياة الأسرية؛
- عدم الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمناصب الوظيفية الشاغرة ومهامها، وعن برامج التكوين اللازم للترقي في حياتهن المهنية (ضعف استفادة النساء من التكوين المستمر على المستوى المركزي والدولي، ضعف المعلومات عن المهام والسفر من أجل مهمة)؛
- اعتقاد صانعي القرار أن النساء لا يهتمن بشغل مناصب القرار، وبالتالي فهن غالبا ما لا يطلبن شغل هذه المناصب، و يذهبون إلى حد إثارة أحكام مسبقة وصور نمطية متعلقة بالدور الإنجابي للنساء، الذي يعتبرونه لا يلائم الشروط المطلوبة لشغل مناصب المسؤولية؛
- عدم وجود إرادة عند صانعي القرار لضمان تمثيلية أفضل للنساء ،وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بين الرجال و النساء.

ب – ضعف تمثيلية النساء في هيئة التدريس

فيما يتعلق بهيئة التدريس، يسود الإعتقاد لدى عدد من الفاعلين في قطاع التربية الوطنية، مركزيا وجهويا، بأن عدد المدرسات يفوق عدد المدرسين. والواقع أن الإحصاءات التي تصدرها الوزارة (انظر الجدول 2 أدناه) تبين أن المدرسات يمثلن 39 % فقط من مجموع هيئة التدريس على الصعيد الوطني و26 % بالوسط القروي. وتوزيع المدرسات حسب الأسلاك ذو دلالة كذلك، فإذا كن أكثر حضورا في الابتدائي بنسبة 42.7 % على الصعيد الوطني، فإنهن لا يمثلن سوى 37 % في التعليم الثانوي الإعدادي و30 % في التعليم الثانوي التأهيلي. وهذه النسب أضعف بكثير بالوسط القروي، وهي على التوالي 31 % في التعليم الابتدائي، و28 % في الثانوي الإعدادي و20 % في الثانوي التأهيلي.

الجدول 2
نسب المدرسات حسب السلك
التعليمي وحسب الوسط

المؤشرات	على الصعيد الوطني	بالوسط القروي
جميع الأسلاك	% 39	% 26
التعليم الابتدائي	% 42.7	% 31
التعليم الثانوي الإعدادي	% 37	% 28
التعليم الثانوي تأهيلي	% 30	% 20

المصدر : وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، 2007-2006.

ويظهر أيضا ضعف نسبة تمثيلية النساء، في عدد مناصب المشرفين التربويين، حيث 5.7٪ من المفتشين والموجهين فقط هم من النساء.

ج – ضعف نسبة تمثيلية النساء في مجالس التدبير بالمؤسسات التعليمية وفي مختلف الجمعيات المهنية

إن حضورالنساء، في جمعيات آباء وأولياء التلاميذ والنقابات وجمعيات المدرسين والمفتشين ضعيف. ويتجلى ضعف تمثيليتهن في مجالس المؤسسات، أما الفتيات فيتجلى في لجان التلاميذ. واتخاذ تدابير لتشجيع مشاركة أكبر للنساء والفتيات في هذه الجمعيات والنقابات والمجالس واللجان، سيمكنهن من المشاركة في صنع القرار والأخذ في الحسبان حاجاتهن ومصالحهن على نحو أفضل، مع ضمان تأهيلهن في مجال التواصل والتفاوض والتدبير والقيادة.

المعاينة 2 : تكثيف الجهود من أجل تعميم تمدرس الفتاة ومحاربة الانقطاع عن الدراسة

إن الأهداف التي حددها الميثاق الوطني والمتعلقة بتعميم تمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات من العمر لم يتم بلوغها. إلا أن تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية (2001-2000) الذي استفاد من عدة برامج للدعم، ترجم في تحسن ملموس لمؤشرات التربية والتكوين [15]. وقد تم تسجيل تقدم ملحوظ في مجال التمدرس بالتعليم الأساسي، وفي مجالات أخرى تتعلق بالتجديد الذي يرومه الإصلاح. ويتعلق هذا التقدم أساسا بتمدرس الفتاة في التعليم الابتدائي (الفئة العمرية 6-11 سنة)، حيث ارتفعت نسبة تمدرسها من 74.2 % سنة 2000-1999 إلى 91.6 % سنة 2007-2006 على المستوى الوطني، ومن 83.1 % سنة 2004-2003 إلى 88.7 % سنة 2007-2006 بالوسط القروي.

ولم يسفر الاهتمام الخاص الذي حظي به تمدرس الفتاة والاحتفاظ بها في المنظومة التربوية، كما نص على ذلك الميثاق من أجل القضاء على الفوارق بين الوسط الحضري والوسط القروي وبين الجنسين، عن نتائج مرضية رغم الجهود التي بذلتها الوزارة وشركائها، مثل توفير حافلات النقل المدرسي وزيادة عدد دور الطالبة والداخليات، وتخصيص ميزانيات لبناء المدارس والإعداديات في الوسط الشبه حضري والوسط القروي. وهذا يوضح أن الجهود المبذولة لدعم التمدرس ومحاربة الإنقطاع عن الدراسة تبقى محدودة أمام حجم الحاجيات.

وفي نفس الاتجاه، يشير تقرير البنك الدولي [16] أن التقدم المحرز من طرف المغرب في مجال إصلاح التعليم يبقى دون الانتظارات، خاصة فيما يتعلق بالهندسة البيداغوجية وضمان الجودة، ويشير إلى أنه رغم التقدم الحاصل على مستوى التعليم الابتدائي بالنسبة للفتاة، لايزال هناك الكثير، يتعين القيام به على مستوى التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي، خاصة بالوسط القروي.

الجدول 3

نسب التمدرس حسب الفئة العمرية والوسط والجنس

2007-2006		5-4 سنوات	11-6 سنة	14-12 سنة	17-15 سنة
على الصعيد الوطني	المجموع	% 59,7	% 94,0	% 74,5	% 48,1
	الإناث	% 51,0	% 91,6	% 67,9	% 43,4
بالوسط القروي	المجموع	% 45,6	% 92,6	% 53,9	% 20,9
	الإناث	% 28,5	% 88,7	% 43,5	% 14,4

المصدر : وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، 2007-2006.

(15) مشروع دعم التعليم الأساسي (APEF) يستهدف الفئة العمرية 4-15 سنة بالتعليم الأساسي، ويعطي الأولوية لتلميذات وتلاميذ الوسط القروي. أطلق المشروع سنة 2003 من قبل قطاع التربية الوطنية وصندوق التضامن الأولوي الفرنسي Fond de solidarité prioritaire français ويهدف إلى الحد من الفوارق الجغرافية وبين الجنسين، بالرفع من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وتحسين نوعية عرض التعليم الأساسي.

(16) تقرير البنك الدولي المتعلق بمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا (MENA) بعنوان : مسار لم يكتمل بعد : «إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، الصفحات 16-20.

إن الإحصاءات حول مؤشرات التمدرس لسنة 2006-2007 التي أنجزتها كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، تبين أنه على الرغم من التقدم الحاصل في تمدرس الفتاة بالتعليم الإبتدائي، على الصعيد الوطني وبالوسط القروي، فإن فوارقا مقلقة لا تزال قائمة بالتعليم الأولي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي حيث نسب التمدرس أكثر ضعفا.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها قطاع التربية الوطنية في مجال حملات التوعية، وتكوين المربين والمربيات، وفتح أقسام للتعليم الأولي بمؤسسات التعليم العمومي خاصة بالوسط القروي، مازالت الفتاة تعاني من الإقصاء. فإذا كانت نسبة 51 % من الفتيات ولجت التعليم الأولي سنة 2006-2007 على الصعيد الوطني، فإن هذه النسبة لا تتعدى 28.5 % بالوسط القروي.

وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي، فإن ضعف نسبة الفتيات الحاصلات على المنح الدراسية والنقص في مؤسسات الإستقبال إضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية، تشكل حواجز أمام الانتقال من سلك دراسي إلى آخر. والإحصاءات المتعلقة بالهدر المدرسي في صفوف الفتيات بمستويات التعليم الثانوي تبين ذلك، خاصة بالوسط القروي.إذ لم يكن يمثلن، سنة 2006-2007 سوى 43.5% من مجموع التلاميذ بالتعليم الثانوي الإعدادي، و41.4 % فقط بالتعليم الثانوي التاهيلي.

ويرجع ضعف تمدرس الفتيات والاحتفاظ بهن، بالوسط القروي والشبه حضري إلى مجموعة من العوامل، منها:

- بعد المؤسسات التعليمية؛
- عدم ملائمة المؤسسات التعليمية للمعايير المعمول بها(غياب السياج، عدم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، عدم الربط بالشبكة الكهربائية وشبكة التطهير)؛
- غياب أو عدم ملاءمة المرافق الصحية للفتيات بالوسط المدرسي؛
- عدم ملاءمة التوقيت المدرسي مع الخصوصيات الاجتماعية والجغرافية للوسط؛
- غياب الدعم الاجتماعي والاقتصادي للآباء المعوزين لدعم تمدرس الفتاة؛
- عدم وجود دعم تربوي للفتيات والفتيان؛
- الفشل الدراسي؛
- غياب الدعم المعنوي والمادي اللازم لتعزيز الفتيات على التعبير عن الذات والمشاركة الكاملة في الأنشطة المدرسية والأنشطة الموازية والتربية البدنية؛
- انعدام الأمن وتفشي ظاهرة العنف ضد الفتيات في الوسط المدرسي والشبه مدرسي[17].

(17) دراسة تقييم أثر برامج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة لوزارة التربية الوطنية، صفحة 43، Idoine أكتوبر 2007.

المعاينة 3 : إعادة إنتاج الصور النمطية المبنية على الجنس في المناهج التعليمية ، وفي الممارسة التربوية

في المناهج التعليمية : أكد تحليل موجز لعينة من الكتب المدرسية، الملاحظات التي عبر عنها ممثلو و ممثلات المؤسسات التعليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أي أن الكتب المدرسية تكرس الأدوار النمطية للفتيات والفتيان من خلال المحتوى والصور واللغة المبنية على الجنس. إن هذه الوضعية لازالت مستمرة رغم الانطباع السائد عند مسيري المنظومة التعليمية، بأن الوضع تم تصحيحه بفضل بنود دفتر التحملات (المنصوص عليها في المادة 21) والتي تنص بوضوح على أن الكتب المدرسية ينبغي أن تعزز مبادئ الإنصاف والمساواة وبفضل مراجعة اللجان التربوية ولجنة القيم[18] . فمديرية المناهج تعتبر أن هذه الصور النمطية والمواقف كان من المفروض أن يتم التخلص منها تماشيا مع المواصفات المدرجة في دفتر تحملات مختلف المناهج. وبعد مراجعة بعض البرامج المدرسية وفق منظور يعتمد مقاربة النوع وحقوق الإنسان، ورغم الإرادة الحسنة، فإن الكفاءات المطلوبة للقضاء على الصور النمطية والصور المبنية على الجنس، لم يتم تطويرها عند الفاعلين الرئيسيين المعنيين.

فمن جهة، لا يتوفر أعضاء اللجان على تكوين يمكنهم من مواجهة الإشكالية، ومن جهة أخرى، منتجو الكتب المدرسية، وهم متعاقدون من خارج المنظومة التربوية ليس لهم بالضرورة إلمام بقضايا النوع، يقومون بإعادة إنتاج واستدامة الصور النمطية السائدة في محيطهم وسياقهم الثقافي.

في الممارسة التربوية : لا زالت الصور النمطية المبنية على الجنس رائجة على نطاق واسع من قبل مختلف المتدخلين والفاعلين التربويين في فضاءات التربية والتكوين بواسطة اللغة والسلوكات (فصل البنين والبنات داخل الأقسام) وعن طريق نقل إيديولوجيات ومعتقدات تمييزية ذاتية [19] .

ويعتبر غياب التكوين في مجال المساواة بين الجنسين عند الفاعلين التربويين في جميع مستويات المنظومة التربوية، سببا رئيسيا، مسؤولا عن استدامة الصور النمطية المبنية على الجنس. إذ ليس هناك أي وحدة تتناول هذه الإشكالية في برامج التكوين الأساسي للمربين (المدرسين، المستشارين، المفتشين، الموجهين)، سواء في برامج التكوين بمراكز تكوين أطر قطاع التربية الوطنية، أو في برامج التكوين المستمر التي تخصص لها اعتمادات في الميزانية.

المعاينة 4 : انعدام الأمن وتفشي العنف القائم على النوع في الوسط المدرسي ومكان العمل

إن جميع أشكال العنف، بما في ذلك العقاب البدني والتحرش المعنوي والجنسي، وانعدام الأمن داخل مؤسسات التربية والتكوين أو في محيطها، الذي تتعرض له الفتيات والنساء من قبل الفاعلين

(18) المرجع نفسه، صفحة 52.
(19) المرجع نفسه، صفحة 44.

في المنظومة التربوية أو من طرف أشخاص من خارج المنظومة، تعتبر عاملا يحد من تمدرس الفتيات والرقي المهني للنساء، مدرسات كن أو إداريات. فهذه الظواهر التي تمس سلامة وكرامة الشخص، يمكن أن تؤثر سلبا على المردود الدراسي للفتيات أو تشكل حاجزا حقيقيا في وجه التحاقهن بالمدرسة، أو مشاركتهن بشكل كامل في أنشطة هذه الأخيرة وفي الأنشطة الموازية، ويمكن أن تدفعهن إلى الانقطاع عن الدراسة،مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة عليهن وعلى أسرهن وعلى المجتمع.

ورغم وجود هذه الظواهر في بيئة المنظومة التربوية، ووعي الفاعلين بضرورة التصدي والقضاء عليها، فإن آليات الرصد والمساعدة والدعم غير ممأسسة، ولم يتم إحداث أي جهاز لأجل ذلك. ومعظم الحالات الحرجة المتعلقة بالعنف يتم رصدها ومتابعتها من طرف جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، وجمعيات تهتم بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل.

ومن نتائج وجود مناخ انعدام الأمن والعنف ضد النساء والفتيات في الوسط المدرسي، تعزيز الصور النمطية المبنية على الجنس وإدامة التمييز بين الجنسين من جيل الى آخر. ومن تبعاته كذلك اعتبار العنف أمرا لا مفر منه، وأنه ليس من الأولوية مواجهته أو القضاء عليه حتى تتمكن، الفتيات من الحصول على تربية وتكوين جيد ومؤهل، وحتى يتم توفير ظروف عمل مساعدة للمدرسات والإداريات.

هذا الوضع لازال مستمرا، رغم مراجعة قانون الشغل الذي صار يعاقب على التحرش الجنسي داخل أماكن العمل. وجدير بالذكر، أنه لم تتم الإشارة إلى قانون الشغل، كوسيلة لمعالجة القضايا الرئيسية ذات الصلة بالتحرش، من طرف الفاعلين الذين تم استجوابهم في إطار التشخيص، رغم ادعائهم الوعي بهذه المسألة [20].

لمعالجة القضايا ورفع التحديات الواردة أعلاه، وبعد رسملة وترصيد مختلف المبادرات والخبرات كمكتسبات يجب مأسستها، صار من الضروري أن يعتمد النظام التربوي إطارا للتوجيه والتدخل في مأسسة المساواة بين الجنسين، على شاكلة مخطط عمل استراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، الذي يأخذ في اعتباره القضايا الأساسية الثلاث الآتية :

1. القدرة المؤسساتية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي على الأخذ بعين الاعتبار، قضايا المساواة بين الجنسين في ممارساتها وهياكلها، بحيث تصبح هذه المساواة مبدأ من مبادئ الحكامة في المنظومة التربوية، ويتم دمجها في التصور ووضع الميزانية وتقديم وتتبع وتقييم الخدمات التربوية؛
2. تعميم التمدرس بالتساوي للفتيات والفتيان في نظام تعليمي جيد ومأهل؛
3. تاهيل الفضاء المدرسي ليصبح فضاء يؤمن التنشئة، وتعلم القيم والسلوكات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

(20) المرجع نفسه، صفحة 43.

1.3. توجيهات عامة

بعد تشخيص إشكاليات المساواة بين الجنسين والتحديات التي يجب رفعها لتسريع وتيرة الإصلاح التربوي وعصرنة الحكامة وتدارك التأخر المسجل على مستوى تعميم التعليم وجودته، فإن التوجيهات الثلاث الكبرى التالية ستقود أجرأة مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين.

التوجيه 1

مساهمة قطاع التعليم المدرسي في تنفيذ استراتيجيات وطنية، تهدف إلى الإنصاف والمساواة بين الجنسين و محاربة العنف المبني على النوع.

يتوفر المغرب منذ سنة 2006 على إستراتيجية وطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين لإدماج مقاربة النوع في سياسات وبرامج التنمية. هذه الإستراتيجية المتعددة القطاعات تشتمل على توجيهات تخص النظام التربوي وتتماشى مع التشخيص الوارد في إطار مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى، وهي كالتالي [21]:

- ضمان توفير الشروط الضرورية لتحقيق تعميم التمدرس؛
- إتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق نمو ملموس لنسب تمدرس الفتيات بعد السلك الابتدائي، خاصة بالوسط القروي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات السوسيو ثقافية لكل جهة؛
- تطوير كفاءات خاصة بالنوع لدى الهيئة التربوية والهيئة الإدارية (التكوين الأساسي والتكوين المستمر)؛
- إدماج بعد النوع في المناهج التربوية ومحتوى الكتب المدرسية وكذا في الخريطة المدرسية؛
- توفير الدعم من أجل البحث وإنتاج المعلومات المتعلقة بالنوع فيما يخص مختلف نواحي التربية والتكوين؛
- جمع البيانات الخاصة بالجنسين، بشكل منتظم، على جميع مستويات التربية والتكوين ونشرها.

وتعتمد طرق تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية، على تحديد المسؤولية بالنسبة لكل قطاع وزاري، كما أن هذه القطاعات مدعوة إلى تبني مخطط عمل قطاعي لمأسسة المساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار يهدف مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط

(21) الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع في سياسات وبرامج التنمية، كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفل والأشخاص المعاقين 2006، الصفحة 20.

المدى إلى مأسسة هذه المساواة في النظام التربوي، ويعتبر واحدا من أول المخططات الوزارية للمساواة بين الجنسين. وهكذا تكون كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، تسير على خطى المجهودات المبذولة من طرف وزارة تحديث القطاعات العمومية ووزارة الإتصال، اللتان تتوفران على مخططات مشابهة منذ سنة 2007. وقد اتبعت قطاعات أخرى نفس النهج، مثل وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة المالية، مع برنامج لدعم إعداد ميزانيات حسب النوع.

وسيساهم مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف المبني على النوع التي تبنتها الحكومة المغربية سنة 2002، والتي تحتوي على سلسلة من الإجراءات التي هي من مسؤولية قطاع التربية وهي :

- تطوير ثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين عبر الكتب المدرسية وبرامج التربية والتكوين.
- القضاء على الصور النمطية في جميع أنواع وسائط التواصل والتربية وتوطيد الصورة الايجابية للفتاة والمرأة في الأدوات التربوية؛
- مراجعة جميع الوسائط والأدوات البيداغوجية بشكل يضمن التكافؤ بين الجنسين؛
- إدماج محاربة العنف في البرامج التربوية؛
- إستعمال الفضاءات الإستراتيجية، كالمدارس وأماكن العمل، لأجل التوعية بضرورة محاربة العنف ضد الفتيات والنساء؛
- التحسيس ضد سوء المعاملة المبنية على الجنس في الوسط المدرسي.

وتتطلب أجرأة هذه الإستراتيجية الوطنية، توفر الوزارات المعنية على برنامج مؤسساتي للوقاية ورصد ومواجهة العنف ضد النساء والفتيات. ومخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى جاء ليحدد الإلتزامات وتكثيف إجراءات النظام التربوي في مجال محاربة العنف، فأحد المشاريع المدرجة في مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى، يتمحور حول الإشكالية التي تناولها البرنامج الإستعجالي في إطار مشروع دعم الصحة المدرسية والأمن الإنساني (مشروع $E_1.P_{13}$).

التوجيه 2

الاستفادة من تسريع وتيرة إصلاح التربية والتكوين، للقضاء على التمييزات والفوارق بين الجنسين باتخاذ تدابير وقائية وتصحيحية.

بينت الدراسات الاجتماعية على النوع، أن عدم المساواة الذي يتكون داخل الأسر (مجال خاص)، مثل إعطاء الأولوية لتربية الذكور، يعاد إنتاجه في النظام التعليمي (مجال عام)، مما يدعو كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي إلى ضرورة استغلال فترة التجديد المتمثلة في البرنامج الإستعجالي، لضمان أن الإجراءات المعتمدة تعالج اللامساواة القائمة.

وإضافة إلى ذلك، على السياسات الجديدة، والبرامج، والأنظمة التي تم وضعها، أن تكون وقائية من أجل المساهمة في تقدم الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وأن تكون تصحيحية باتخاذها تدابير للقضاء على التمييز الذي تعاني منه أغلبية النساء والفتيات. هكذا وبفضل هذه المقاربة المزدوجة، الوقائية والتصحيحية، يمكن للنظام التربوي خلق فضاء تربوي وإداري يشجع قيم المساواة، ليس فقط كمبدأ ولكن أيضا كممارسة. وفي هذا الإطار، يهدف البرنامج الإستعجالي في أفق سنة 2015، إلى القضاء على الفوارق بين الجنسين لأجل ولوج متساو إلى التعليم الإلزامي إلى غاية سن 15 سنة. وهذا الهدف الأساسي يتماشى مع التزامات المغرب في إطار أهداف الألفية للتنمية.

وجميع الإجراءات المقترحة في البرنامج الإستعجالي، فيما يخص المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، نجدها في مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى وهي:

- التحسيس بضرورة المساواة بين الجنسين بالنسبة للمكونين قبل تعميم التكوين حول المساواة بين الجنسين عبر التكوينات الأساسية والمستمرة ؛
- تثمين مكانة المرأة في الكتب المدرسية بالقضاء على كل الاعتبارات المبنية على الجنس، مع القيام بإجراءات تحسيسية حول الصور النمطية عبر وسائل الإعلام ؛
- القيام بإجراءات وقائية لمحاربة العنف القائم على النوع داخل المؤسسات التعليمية ؛
- إدماج بعد النوع في التوجيه المدرسي؛
- إلغاء جميع الصور النمطية المبنية على الجنس في مطويات تقديم المؤسسات ؛
- الأخذ بعين الاعتبار الأهداف والمؤشرات الإحصائية حسب الجنس، عند إبرام برامج عقود وزارة – أكاديمية – جامعة، وفي مشاريع المؤسسات ؛
- تعيين مسؤولين على المستوى المركزي والجهوي، مكلفين بتطوير عمليات للارتقاء بالمساواة بين الجنسين ؛

كما يتضمن البرنامج الإستعجالي أربع إجراءات للدفع بالمساواة بين الجنسين وهي:

1. إدماج بعد النوع في السياسات التربوية بوضع معايير مؤسساتية؛
2. إدماج بعد النوع في سيرورة وضع الميزانيات؛
3. وضع إجراءات تهدف إلى تسهيل ولوج الفتيات إلى المدرسة، خاصة بالوسط القروي (داخليات، نقل مدرسي..)؛
4. تعميم المرافق الصحية بالمؤسسات التعليمية.

ويتوافق هذا المخطط الإستراتيجي مع المقاربة والتوجهات العامة الواردة في البرنامج الإستعجالي، فهو ترجمة لأولويات وأهداف هذا الأخير في مجال تطوير مقاربة النوع. كما أنه يقترح، كإجراءات تكميلية، عمليات تهدف إلى تسهيل ولوج النساء إلى الوظائف في المجال التربوي، مع تحسين تمثيليتهم في مناصب المسؤولية.

ويقدم البرنامج الإستعجالي مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، كبرنامج طموح وحامل للتغيير يجب أن يستغله النظام التربوي لأجل قيادة سليمة لتحقيق الأهداف والإجراءات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، فهو يشكل إذن مخطط قطاعي لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع التربية الوطنية، إضافة إلى قيادة وتنظيم عمليات المشروع المتعلق بالنوع.

التوجيه 3

الإرساء المؤسساتي للمساواة بين الجنسين عبر اللامركزية واللا تمركز بالنظام التربوي

يشكل الفضاء المدرسي دعامة يجب استثمارها من أجل ترسيخ القيم وتعلم سلوكات قائمة على المساواة. ففي المدرسة يتم إنتاج النماذج التقليدية لتوزيع الأدوار الاجتماعية وتمثلات الأنوثة والذكورة، والهوية المكونة داخل الأسرة خلال مرحلة الطفولة يتم تزكيتها في المدرسة. وعملية التنشئة الاجتماعية هذه الموشومة بالتمييز بين الجنسين الناجم عن الصور النمطية، لها تأثير على التوجيه المدرسي والاختيار المهني عند التلميذات والتلاميذ. وبالتالي، يجب تكثيف الجهود من أجل القضاء على أي تصور نمطي عن دور الجنسين في البرامج التربوية والتوجيه المدرسي والمهني وفي تنظيم الحياة المدرسية، وذلك على جميع مستويات التعليم ابتداء من المرحلة الحاسمة، مرحلة التعليم الأولي.

إن النظام التربوي المغربي في الطريق إلى أخذ منعرج هام، من خلال اللامركزية واللاتمركز. فتحويل المسؤوليات والصلاحيات والكفاءات، إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية، سيؤدي إلى مزيد من الاستقلالية عن المركز، في التدبير وتسيير الموارد، وحتى في تصور البرامج التعليمية. فالإدارة المركزية تعرف عملية تغيير في مهامها، تتجه نحو مهام توجيه وتنسيق ودعم واستشارة ومتابعة ومراقبة للنتائج. وهي مهام تتطلب تعبئة أكبر لمختلف الشركاء المحليين، مثل السلطات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص.

إن سياق إرساء اللامركزية واللاتمركز، ينطوي على طاقة كامنة يجب استثمارها لصالح المساواة بين الجنسين، وتفعيل المساواة بين الجنسين في المؤسسات التعليمية لن يتم إلا من خلال ترسيخ مؤسساتي لمفهوم المساواة كمبدأ للحكامة على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية والمؤسسات التعليمية.

وهذه الحالة تبرز أهمية تحديد المهام والأدوار والمسؤوليات في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين، ووضع آليات تنظيمية لتعزيز هذه المساواة، وتطوير المنهجيات والأدوات الكفاءات المطلوبة على المستوى الجهوي والمحلي، من أجل ضمان ترسيخها الحقيقي في الفضاء المدرسي. ويعتبر سياق إرساء اللامركزية واللاتمركز سياقا ملائما لتحديث المدرسة، ولإشراك أكثر للآباء والأمهات والتلاميذ في الحياة المدرسية ، ومنه أهمية استغلال هذه الفرصة لتشجيع النساء والبنات لتولي القيادة في أجهزة اتخاذ القرارات.

2.3. محاور مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى

من أجل تجسيد التوجهات السالفة الذكر، ينتظم مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى حول ثلاثة محاور إستراتيجية رئيسية ويتكون من ثلاثة عشر مشروعا.

والمحاور الإستراتيجية الرئيسية لمخطط العمل الإستراتيجي هي:

المحور الأول : تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة النظام التعليمي.

المحور الثاني : ولوج منصف للإناث والذكور إلى نظام تربوي ذي جودة ومؤهل.

المحور الثالث : تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء آمنا لتعلم قيم وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

3.3. مضمون ومدة مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى

يمتد مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى للمساواة بين الجنسين على مدة أربع سنوات (2009-2011) ويتوافق مع نفس المدة المخصصة للبرنامج الإستعجالي الهادف إلى تسريع وتيرة إصلاح التربية والتكوين. وهو يشكل إطارا لتوجهات كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، سيسمح بترجمة الأهداف والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص الواردة في البرنامج الإستعجالي (مشروع الحكامة، التخطيط ومقاربة النوع) إلى واقع.

ولتنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى وضمان سيرورته، ستوظف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي مواردها الخاصة بهدف تحسين مساهمتها وبلوغ النتائج المرجوة، ويمكن أن تعتمد على علاقات التعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية عبر التزامات صندوق دعم المساواة بين الجنسين وبروكاديم. ومع ذلك، يبقى تنفيذ مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى وإنجاح جميع مشاريعه وتوطيد سيرورة مأسسة المساواة بين الجنسين، رهين بدعم الشركاء المحليين والشركاء التقنيين والماليين. وتنظيم مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى على شكل مشاريع، سيسهل البحث عن دعم إضافي مع ضمان تعاضد مختلف المساهمين.

4.3. غاية وهدف مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى

إن الغاية من مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى هو المساهمة في تسريع وتيرة الإصلاح التربوي بالمغرب عبر توفير بيئة إدارية وتربوية تعمل على محاربة التمييز والفوارق بين الجنسين. والغاية هي دعم كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي في إرادتها التوفر على قدرة مؤسساتية دائمة، تجعل من المساواة بين الجنسين مبدءا للحكامة في النظام التربوي وفي وضع الميزانيات وتتبع وتقييم الخدمات التربوية.

5.3. النتائج الإجمالية المنتظرة

النتائج المنتظرة على مستوى الأثر (المدى الطويل) هي كالآتي:

- النظام التعليمي المغربي يحقق مردودية متزايدة بفضل القضاء على الفوارق بين الجنسين بأسلاك التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والتأهيلي، وذلك بالنسبة إلى الولوج والاحتفاظ بالتلاميذ بالمدرسة وإلى تعدد اختيارات التوجيه ونجاح الإناث والذكور على المستوى التأهيلي.
- البيئة المدرسية تساعد على تحويل الأدوار الاجتماعية بمحاربة الصور النمطية والارتقاء بقيم المساواة.
- قطاع التعليم المدرسي يصبح نموذجا في تساوي نسب تمدرس الإناث والذكور وتمثيلية النساء في الوظائف ومناصب المسؤولية.

النتائج المرجوة على مستوى المفعول (المدى المتوسط) هي كالتالي:

- في إطار تسريع وتيرة الإصلاح، تتوفر كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تتوفر على رؤية إستراتيجية للمساواة بين الجنسين على المدى المتوسط، بهدف تحديد الحاجيات والاهتمامات المميزة للرجال والنساء والفتيان والفتيات وأخذها بعين الاعتبار في السياسات، وتكوين الهيئات المؤسساتية وتحديد المهام والبرامج ووضع المشاريع والمخططات الإستراتيجية والميزانيات، وذلك بالمستويات الأربع للنظام التربوي.
- مردودية كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تحسنت بفضل إصلاح تدبير الموارد البشرية والميزانية، اللذان يشكلان محوران مهمان لتسريع تقدم المساواة بين الجنسين.
- كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وضعت إجراءات وتصحيحات تهدف إلى الرفع من نسب ولوج الإناث والذكور في جميع أسلاك التعليم، من التعليم الأولي إلى التعليم الثانوي التأهيلي، وإلى تحسين جودة التعليم وكذا إلى تشجيع تعلم قيم وسلوكات المساواة بالوسط المدرسي.

6.3. مؤشرات المردودية

إن المؤشرات الرئيسية التي ستسمح بقياس مدى بلوغ النتائج على مستوى الأثر والمفعول هي كالتالي:

- تطور مؤشر التعادل بين الجنسين حسب منظور البرنامج الإستعجالي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- درجة بلوغ أهداف الألفية المتعلقة بالتمدرس بالمغرب، في سنة 2015؛
- ترتيب المغرب سنة 2015 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية مقارنة مع دول مشابهة؛
- الإنتقال من ثقافة تنظيمية محافظة على قيم التمييز إلى ثقافة ترمي إلى الارتقاء بالإنصاف والمساواة بين الجنسين والتي تلتقي مع توجهات الحقوق الكونية ومع قيم الدين الإسلامي المتسامح والمنفتح على العالم؛

- عدد وأهمية ومضمون الإجراءات والترتيبات المؤسساتية والقانونية المتخذة من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين والتفاوت في الولوج إلى المدرسة؛
- نسبة الإناث والذكور الذين تمكنوا من الوصول إلى التعليم الثانوي التأهيلي؛
- النسبة المائوية والتوزيع ومستوى تمثيلية النساء في الوظائف وهيئات اتخاذ القرارات في النظام التربوي؛
- درجة إدماج المساواة بين الجنسين عند وضع تصورات وتنفيذ مشاريع البرنامج الإستعجالي، وأيضا في التصورات، والتدبير، ووضع الميزانيات، وتقييم المردودية والبرامج والخدمات التربوية؛
- التوفر على آليات تنظيمية مكلفة بالمساواة بين الجنسين في هياكل المستويات الأربع للنظام التربوي؛
- درجة تفعيل الإجراءات المتعلقة بالمسؤولية وإلزامية النتائج فيما يخص المساواة بين الجنسين والتي تدخل في مهام ومسؤوليات المدبرين؛
- التوفر على إجراءات ترمي إلى تسهيل ولوج النساء إلى الوظائف ومناصب المسؤولية.
- درجة الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين لولوج الوظائف في إطار التعيينات الجديدة المتوقعة في البرنامج الإستعجالي؛
- درجة ملاءمة النتائج المرجوة للقضاء على التمييز والفوارق بين الجنسين مع الميزانية المخصصة لهذا الهدف؛
- عدد وأهمية ومضمون الإجراءات والتصحيحات المتخذة لتسهيل ولوج الإناث والذكور إلى المنظومة التربوية وضمان الاحتفاظ بهم من التعليم الأولي إلى الثانوي التأهيلي؛
- وجود جهاز تنظيمي لرصد الصور النمطية المبنية على الجنس في المناهج والكتب المدرسية ووجود إجراءات لمراقبة دفاتر التحملات؛
- عدد الموارد المكونة في مجال المساواة بين الجنسين في حدود مسؤولياتهم لأخذها بعين الاعتبار في التغيرات الملاحظة في الممارسة المهنية.

تجدر الإشارة إلى أن الأهداف وسلسلة النتائج والمؤشرات وتقييم المخاطر، توجد بشكل مفصل في إطار التحليل المنطقي الوارد في الملحق رقم 2.

7.3. الشركاء المعنيون

يعد تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، من مسؤولية كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، وآليات المساواة بين الجنسين التي سيتم وضعها بالمستويات الأربعة للنظام التربوي، كما أن تسهيل تنفيذه سيتم بمساعدة مجموعة من الشركاء منهم:

• وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والتي تتمثل مهمتها في التنسيق لتنفيذ الإستراتيجيتان الوطنيتان المرتبطتان بالمساواة بين الجنسين في السياسات التنموية ومحاربة العنف ضد النساء؛

- وزارة تحديث القطاعات العمومية ووزارة الاتصال، لكونهما أعدتا برنامجا للمدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاعيهما. وسيكون من المهم القيام مع وزارة تحديث القطاعات بدراسة المبادرات المتعلقة بإجراءات ادماج المساواة بين الجنسين في إصلاح تدبير الموارد البشرية؛
- هيئات المجتمع المدني (جمعيات نسائية وجمعيات حقوق الإنسان والتنمية) التي لها شراكات مع كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي؛
- النقابات والجمعيات المهنية العاملة بمجال التربية؛
- الشركاء التقنيون والماليون الذين يقدمون دعمهم في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين، خاصة الوكالة الكندية للتنمية الدولية وصندوق دعم المساواة بين الجنسين، إضافة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبروكاديم، الذين يمكن التماس مساعدتهم التقنية والمالية من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين الواردة في إطار البرنامج الاستعجالي والمفصلة في مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى.

لبلوغ هدف المساواة بين الجنسين في النظام التربوي، حسب التوجهات العامة المعروضة في الفصل السابق وحسب أهداف وإجراءات المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص الواردة في البرنامج الاستعجالي، تم تقسيم مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين إلى ثلاث محاور إستراتيجية مكونة من 13 مشروعا، تم إعدادها بعد تشخيص تشاركي محين، لوضعية المساواة بين الجنسين داخل النظام التربوي في يناير 2008، والذي تم إغناؤه لاحقا بعد المشاورات الموسعة حول المخطط السالف الذكر في يوليوز 2008.

وتجدر الإشارة إلى أن تقديما تركيبيا على شكل جدول للمحاور الثلاثة مع توزيع للمشاريع والميزانيات يوجد في القسم السابع، والبطاقات التقنية للمشاريع 13 عشر توجد في الملحق 3.

1.4. المحور الإستراتيجي 1

تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية

بين التشخيص التشاركي لوضعية المساواة بين الجنسين داخل المنظومة التربوية، أن قطاع التربية الوطنية يتوفر على مجموعة من التجارب والمبادرات الرامية إلى الارتقاء بالمساواة بين الجنسين، كما أن الإجراءات المتخذة لتسهيل تمدرس الفتاة القروية مكنت من تحقيق تقدم ملموس. ورغم أن النتائج التي تم تحقيقها تعتبر مشجعة، فإنها تبقى ناقصة في غياب إطار مهيكل لتوجهات الوزارة في مجال المساواة بين الجنسين. إضافة إلى ذلك وإلى الآن، تبقى الآليات التي تم وضعها ثمرة مشاريع الدعم ومبادرات فاعلين في المنظومة التربوية، أي أنها غير ممأسسه وبالتالي فهي لا تخضع لهيكل تنظيمي يضمن تجانس الوظائف بين المستويات الأربع للنظام التربوي.

وتؤدي هذه الوضعية إلى تشتيت المجهودات وعدم تكامل الأنشطة وتعدد المرجعيات، مما يؤدي إلى آثار عكسية لما هو منتظر. يضاف إلى ذلك عدم تحديد المسؤولية وغياب مخاطب رسمي فيما يخص النتائج المرجوة في مجال المساواة بين الجنسين. ويعد المسار الذي عرفه قطاع التربية الوطنية لإدماج المساواة بين الجنسين، مسارا طبيعيا لكل مؤسسة تحاول إيجاد حلول للمشاكل المستعجلة كتمدرس الفتاة القروية مثلا.

مكنت مختلف المبادرات المتخذة من طرف قطاع التربية الوطنية ليس فقط من تحسيس عدد مهم من الفاعلين في الحقل التربوي، ولكن أيضا من إظهار أهمية إدماج المساواة بين الجنسين داخل إطار مؤسساتي يخص السياسات والبرامج والأنظمة والبنيات والميزانيات وتحديد إطار للنتائج المرجوة. وضرورة المرور إلى مرحلة التنظيم والمهنية في مجال المساواة بين الجنسين يفرض نفسه والبرنامج الإستعجالي يترجم هذه الإرادة السياسية.

إن مشاريع مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى المرتبطة بهذا المحور، تهدف أساسا إلى التطوير المؤسساتي للمساواة بين الجنسين بوضع الآليات الضرورية ودعم قدراتها، وأيضا بتحديث نظام الحكامة عن طريق ادماج الإجراءات الحاملة للتغيير في مجال المساواة بين الجنسين في نظام التخطيط ووضع الميزانيات والموارد البشرية، دون نسيان المجهودات الهامة التي يجب أن تبذل في مجال التواصل الداخلي والخارجي.

ويبقى وضع الآليات التي ستتولى مأسسة المساواة بين الجنسين وتطويرها والاعتراف الرسمي بها أمرا لا محيد عنه كما تعكس ذلك المشاريع الثلاث الأولى المندرجة في هذا المحور (المشاريع 1.1 و2.1 و3.1) التي يجب الشروع في تنفيذها ابتداء من السنة الأولى لكونها تشكل تمهيدا لسيرورة مأسسة المساواة بين الجنسين. هذه المأسسة التي تتطلب تغييرات منهجية في مجال تدبير الموارد البشرية، ومجال التخطيط ووضع الميزانية. ويتعلق الأمر هنا بدعامتين أساسيتين ستقودان كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على أشكال التمييز بين الجنسين (مقاربة علاجية)، والارتقاء بالمساواة بين الجنسين حتى لا تنتج السياسات والبرامج المقبلة أشكالا أخرى من التمييز تضر بالإناث والذكور (مقاربة وقائية)، هذان المجالان يغطيهما مشروعان (المشروع 4.1 والمشروع 5.1)، أما المجال الأخير المتعلق بالتواصل فيغطيه مشروع واحد (المشروع 6.1).

المشروع 1.1: دعم وضع الآليات التنظيمية المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى المركزي وتعزيز قدراتها (فريق مشروع النوع، لجنة قيادة المساواة بين الجنسين، اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة)

الهدف

يهدف هذا المشروع إلى دعم وضع وتطوير قدرات تنظيمية وتقنية للآليات المكلفة بالتنسيق والتنفيذ والتتبع وقياس نتائج مشاريع مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، وفق الأهداف والإجراءات الواردة في البرنامج الإستعجالي.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

الآليات المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى المركزي مهيكلة ومعززة ووظيفية وتتوفرعلى الأدوات الضرورية لتنفيذ مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين مرجعيته البرنامج الإستعجالي.

الأنشطة

- تحديد تصميم تنظيمي لمهام وواجبات فريق تسيير مشروع النوع، ولجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين؛

- تنظيم ورشة عمل تشاركية لأجل دراسة مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، وإطلاق مشروع النوع، بهدف تسهيل تعاون جميع مستويات كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي؛
- مصاحبة وتتبع الفريق المكلف بمشروع النوع لتطوير أنظمة وأدوات التدبير (لوحة القيادة السنوية، منهجية العمل، أدوات التتبع والتقييم، إستراتيجيات التطوير)؛
- تعزيز قدرات أعضاء الفريق المكلف بالنوع فيما يخص إدماج التحليل الفارقي حسب الجنس في عمليات التصور والتخطيط والتنفيذ والتتبع وتقييم المشاريع المتمحورة حول النتائج؛
- تطوير كفاءات مناسبة في مجال الميزانية حسب النوع؛
- تأهيل الفريق في تقنيات الكشف وتحليل الإنحرافات المبنية على الجنس والتمييزات المبنية على النوع، وتطوير إجراءات علاجية في المجال التربوي (المناهج والكتب المدرسية) وفي الوسط المدرسي؛
- تكوين الفريق المكلف بالنوع حول إجراءات الولوج المنصف إلى الوظائف داخل القطاع العمومي وتحسين تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية؛
- دعم تطوير نظام إعلامي إحصائي بمؤشرات حسب الجنس؛
- دعم اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة لتطوير قدراتها في مجالات تدخلها المتعلقة باليقظة والتتبع، المرتبط بالمساواة بين الجنسين ومحاربة العنف في النظام التربوي؛
- دعم وتطوير قدرات وأدوات لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين لتفعيلها وجعلها قادرة على أداء مهامها.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : وزارة تحديث القطاعات العمومية ووزارة الاتصال من أجل تبادل التجارب حول آليات مأسسة المساواة بين الجنسين، ووزارة التنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن كمنسقة للإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين.

المشروع 2.1 : دعم إدماج المساواة بين الجنسين في الهياكل التنظيمية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي (المهام والآليات التنظيمية) بمختلف مستويات النظام التربوي

الهدف

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات فريق العمل في مجال تصميم الهيكلة التنظيمية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي حتى تكون الآليات والهيئات المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات والنيابات والمؤسسات التعليمية محددة ومدمجة في الهيكل التنظيمي لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي الذي سيتم وضعه لترسيخ اللامركزية واللاتمركز.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

تتوفر كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي على هيكل تنظيمي يشمل المهام والآليات المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين بالمستويات الأربع للنظام التربوي.

الأنشطة

- القيام ببحوث–عمل من أجل تزويد الفريق المكلف بتصميم الهيكلة التنظيمية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي باقتراح نماذج للمهام والآليات التي ستتكفل بمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي (أكاديميات، نيابات، مؤسسات تعليمية) اعتمادا على مجموعة من المعايير: الأهمية، القابلية للتطبيق، استغلال المكتسبات، إلخ. وتحليل الممارسات المتميزة في هذا المجال على المستوى الدولي؛
- إدماج الآليات المتوقعة مركزيا وجهويا لمأسسة المساواة بين الجنسين في التصميم التنظيمي لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي؛
- القيام بحملات تحسيسية ودورات تكوينية لتطوير القدرات والأدوات لإرساء النموذج التنظيمي اللامركزي واللامتمركز الذي سيتم اعتماده من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين على مستوى الأكاديميات والنيابات والمؤسسات التعليمية.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : الأكاديميات، النيابات، المؤسسات التعليمية، فريق العمل المسؤول عن التصميم التنظيمي.

المشروع 3.1 : مصاحبة ودعم آليات تنسيق مأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية

الهدف

يهدف المشروع إلى تطوير قدرات آليات تنسيق مأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات لجعلها قادرة على ادماج منهجية مأسسة المساواة بين الجنسين على مستوى الوحدات المكلفة بالمساواة بين الجنسين التي سيتم وضعها بالنيابات الإقليمية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

طورت الأكاديميات والنيابات الإقليمية قدرات تنظيمية وتقنية تسمح لها بتحقيق تقدم في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في تدبير المنظومة التربوية وفي الحياة المدرسية وفي الخدمات التربوية بالمؤسسات التعليمية.

الأنشطة

- المصاحبة من أجل وضع 16 آلية لمأسسة المساواة بين الجنسين في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، عن طريق التكوين والدعم التنظيمي من أجل تفعيل هذه الآليات؛

- المصاحبة لأجل إعداد مخطط عمل وبرنامج لدعم القدرات؛
- القيام بالتكوينات الضرورية لتمكين المكلفين بمأسسة المساواة بين الجنسين من أداء مهامهم ودعم الآليات المعنية ، بالنيابات الإقليمية، .
- خلق شبكة تواصلية للآليات 16 المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- تطوير منهجيات وأدوات تسمح لآليات مأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بقيادة وتنسيق البنيات المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين في النيابات الإقليمية.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : الأكاديميات والنيابات.

المشروع *4.1* : تطوير أنظمة و كفاءات التخطيط ووضع الميزانية المتمحورة على النتائج والنوع

الأهداف

1. دعم قدرات مديرية الميزانية وكذلك المسؤولين في هذا المجال على المستوى الجهوي، لجعلهم قادرين على وضع ميزانيات حسب النوع؛
2. إدماج بعد النوع في ميزانية القطاع وفي البرامج التعاقدية الخاصة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية؛
3. إدماج المساواة بين الجنسين في إطار سيرورة التخطيط الإستراتيجي الحالي وفي مخططات عمل النيابات وفي البرامج التعاقدية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

1. مديرية الميزانية والمسؤولون الجهويون قادرون على تطوير تجربة وضع ميزانية حسب النوع ، تلائم النظام التربوي؛
2. التوجهات والإجراءات الخاصة بالمساواة بين الجنسين الواردة في البرنامج الإستعجالي ترجمت في التخطيط الجهوي للأكاديميات مع ضمان الملاءمة بين الإشكاليات التي يجب حلها لمحاربة الفوارق بين الجنسين والميزانيات الضرورية؛
3. البرامج التعاقدية للأكاديميات والنيابات تدمج نتائج ومؤشرات الأداء المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

الأنشطة

- مصاحبة مديرية الميزانية والمسؤولين الجهويين من أجل تطوير أدوات تسمح بتطبيق منهجية الميزانية حسب النوع ؛

- تكوين أطر الإدارة المركزية والأكاديميات في مجال التحليل حسب النوع، والقابل للتطبيق في النظام التربوي؛
- إنتاج دليل للتخطيط والميزانية حسب النوع في سياق اللامركزية واللاتمركز وملائم للنظام التربوي؛
- التكوين والمصاحبة في مجالات التدبير المتمحور حول النتائج، والتحليل حسب النوع والميزانية حسب النوع لفائدة أعضاء فرق التخطيط الاستراتيجي والمسؤولين عن المساواة بين الجنسين في الأكاديميات والنيابات؛
- إدماج محتويات مرتبطة بالميزانية حسب النوع في مجزوءات التكوين حول التدبير المتمحور حول النتائج بالأكاديميات؛
- مراجعة دفاتر التحملات التي تنظم البرامج التعاقدية من أجل إدماج التوجهات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- تأهيل أعضاء المجالس الإدارية للأكاديميات لجعلهم قادرين على إتخاذ قرارات واضحة بشان الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين أثناء عملية التخطيط بالأكاديميات وفي البرامج التعاقدية.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : وزارة المالية فيما يتعلق بالميزانية حسب النوع، ولجان المجلس الإداري للأكاديميات وشركاء خارجيين للدعم التقني.

المشروع 5.1 : تحديث تدبير الموارد البشرية بتطوير إجراءات مؤسساتية هادفة إلى تسريع ولوج النساء إلى مناصب القرار والوظائف في القطاع التربوي

الهدف

يهدف المشروع إلى تحقيق الولوج المنصف للنساء والرجال إلى وظائف النظام التربوي والرفع من تمثيلية النساء في مناصب القرار بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

مجموعة من الإجراءات المؤسساتية تم وضعها لتشجيع الولوج العادل العادل للنساء والرجال للوظائف، وتسريع ولوج النساء لمناصب القرار وتطوير قدراتهن في القيادة والتدبير.

الأنشطة

- إعداد ونشر مجموعة من الإجراءات المؤسساتية المتعلقة بتشجيع ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية، من أجل تجنب الانحرافات المبنية على الجنس عند التوظيف والتقييم، وبتشجيع التوفيق بين العمل والأسرة؛
- تطوير وتكوين الأطر من أجل تأهيلهم لدعم النساء الموظفات المتوفرات على قدرة للقيادة ولعب دور المرشد بالنسبة لهن؛

- تنظيم حملات تحسيسية وتواصلية لنساء كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي لتحفيزهم على ولوج مناصب المسؤولية؛
- تطوير وإعداد برنامج لتأهيل النساء لولوج مناصب القرار وذلك بتنظيم تداريب قائمة على الإرشاد موجهة للموظفات المتوفرات على مؤهلات لولوج هذه المناصب؛
- تكوين النساء في مجال القيادة بالوسط المدرسي مع تداريب في وضعيات حقيقية للعمل بجانب أشخاص في مراكز المسؤولية؛
- خلق شبكة تواصلية تجمع الموظفات المستعدات لولوج مناصب القرار بهدف تقاسم التجارب الناجحة وتطوير كفاءتهن؛
- وضع نظام إعلام شفاف في متناول النساء حتى يتسنى لهن الاطلاع على فرص الشغل و مناصب المسؤولية المتاحة وعلى التكوينات التي يستفيد منها موظفو قطاع التعليم المدرسي على المستوى الوطني والدولي؛
- تطوير برنامج لتأهيل الشركاء من أجل إدماج مقاربة النوع في إستراتيجيتهم المتعلقة بالحوار الاجتماعي بالقطاع التربوي (نقابات، جمعيات مهنية) .

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء :

- وزارة تحديث القطاعات العمومية بصفتها منسقة لعملية إصلاح تدبير الموارد البشرية، وتقود برنامجا يهدف إلى تحقيق الولوج المتساوي بين الجنسين للوظائف ومناصب المسؤولية وذلك في إطار مخططها الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين.
- النقابات والجمعيات المهنية.

المشروع 6.1 : استراتيجية للتواصل الداخلي والخارجي لقطاع التربية الوطنية تخدم قيم المساواة وترمي إلى تغيير العقليات والسلوكات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في النظام التربوي والمجتمع المغربي

الهدف

مراجعة سياسة وإستراتيجيات وأدوات التواصل الداخلي والخارجي لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي بهدف إدراج خطوط توجيهية ومعايير للقضاء على التمثلات والصور النمطية المبنية على الجنس وللارتقاء بقيم ونماذج المساواة الإيجابية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

الوسائط والأدوات التواصلية المستعملة في المستويات الأربعة للنظام التربوي تثمن المساواة بين الجنسين وتشجع الولوج والاحتفاظ بالإناث والذكور داخل المدرسة.

الأنشطة

- تشخيص الانحرافات المبنية على الجنس في وسائل التواصل في النظام التربوي وتحليل تأثيرها واقتراح إجراءات تصحيحية لها؛
- تفعيل إجراءات تصحيحية في إطار السياسة التواصلية للقطاع وتطوير منتجات وأدوات للتواصل تحتوي على قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين، وفقا لمبادئ وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الإستعجالي في مجال المساواة بين الجنسين؛
- إحداث بوابة متخصصة في المساواة بين الجنسين بالموقع الرسمي للوزارة على الشبكة العنكبوتية، ويمكن لهذه البوابة نشر المنهجيات والدلائل والأدوات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، ونشر الممارسات والتجارب والنماذج الناجحة والفرص المهنية للنساء، وكذا دعم الشبكة التواصلية للموظفات في قطاع التعليم المدرسي. كما يمكن لهذه البوابة أن تحتوي أيضا على منتدى للتفكير والنقاش حول المساواة بين الجنسين؛
- دعم مبادرات المؤسسات المدرسية لنشر قيم المساواة، من خلال بطاقات تقديم المؤسسات، ومنشورات دورية، وتحقيقات وجرائد وراديو.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : المسؤولون عن التواصل بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

2.4. المحور الاستراتيجي 2

ولوج عادل للإناث والذكور لنظام تربوي ذي جودة ومؤهل.

يحظى هذا المحور بتوافق عبر عنه جميع الفاعلين في النظام التربوي، وتدعمه التوجهات الواردة في إطار النفس الجديد للإصلاح. فإذا كان تمدرس الأطفال بالمستوى الابتدائي شبه معمم، فإن الوضعية في التعليم الإعدادي تبقى غير مرضية، إذ أن 46 % فقط من الجماعات القروية مغطاة بثانوية إعدادية، وطفل واحد من بين اثنين، من الفئة العمرية 12-14 سنة، يستفيد من التعليم الإعدادي (نسبة التمدرس الخاصة بهذه الفئة تبلغ 53.9 %). وتبقى الوضعية جد مقلقة بالنسبة للفتيات، إذ ينقطعن عن الدراسة عند الانتقال من السلك الابتدائي إلى السلك الإعدادي بسبب انعدام البنيات التحتية والدعم الملائم، هذا إضافة إلى إشكالية الانقطاع عن الدراسة بصفة عامة الذي لم يسجل سوى تحسنا طفيفا منذ سنة 2000.

فإضافة إلى الجهود التي يجب بذلها لتوسيع عرض البنيات التحتية المدرسية، لازال على النظام التربوي رفع تحديات كبيرة لتوفير خدمات النقل والإيواء والإطعام الملائمة لحاجيات الإناث والذكور، ومنح مساعدات مادية للمنتمين منهم لعائلات فقيرة.

وتبقى كل هذه الإجراءات غير كافية بدون تتبع شخصي للتلاميذ (إناث وذكور)، وبدون منح دعم تربوي ملائم لحاجيات الأطفال الذين لديهم صعوبات في التعلم.

إن مشاريع هذا المحور مخصصة لدعم تطوير إجراءات الإرتقاء والدعم الكفيلين بضمان ولوج الفتيات لسلك التعليم الابتدائي والاحتفاظ بهن حتى إنهاء التعليم الإعدادي. وهذا المحور يرتبط مباشرة بالمشروعين 3 و4 من البرنامج الإستعجالي المتعلقين بتأهيل المؤسسات وتكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي، كما يحتوي على مشروع جائزة الاستحقاق السنوية لتشجيع ترسيخ المساواة بين الجنسين داخل الفضاء المدرسي من خلال مبادرات للتلاميذ.

المشروع 1.2 : دعم كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي في توطيد إجراءات دعم تعميم ولوج الفتيات للتعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي

الهدف

يهدف هذا المشروع إلى تحسين الشروط اللازمة لتعميم تمدرس الفتيات، وذلك بتحليل تجارب الميدان للوقوف على النجاحات المحققة، من أجل الاستفادة منها لإصلاح وتحسين العمليات الكفيلة بدعم تمدرس الفتيات.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تضمن تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور لولوج التعليم الإلزامي.

الأنشطة

- إنجاز بحث ميداني على عينة من أسر قروية وشبه حضرية لتحديد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون ولوج الفتيات للمدرسة وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
- اتخاذ مبادرات نموذجية لتسهيل ولوج الإناث للتعليم الأولي خاصة بالوسط القروي والشبه حضري؛
- القيام بدراسة فارقية حسب الجنس لتحديد آثار ولوج التعليم الأولي على تمدرس الإناث؛
- إدماج أقسام التعليم الأولي بالمؤسسات التعليمية الابتدائية خاصة بالوسط القروي والشبه حضري؛
- تطوير وتوسيع البنيات التحتية للنقل والإيواء والإطعام المناسبة للحاجيات المختلفة للإناث والذكور (داخليات، مرافق صحية، إلخ.)، ودعم التلاميذ بمساعدات مادية من أجل التمدرس.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : الجماعات المحلية والشركاء الإجتماعيون.

المشروع 2.2 : دعم تطوير إجراءات تشجيعية لمحاربة الانقطاع عن الدراسة بالسلكين الإبتدائي والثانوي الإعدادي

الهدف

مساعدة كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي على تطوير إجراءات الدعم لتعميم ولوج الإناث للمدرسة والاحتفاظ بهن.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تضع إجراءات تحفيزية لمحاربة الانقطاع عن الدراسة الذي يمس الإناث بشكل خاص.

الأنشطة

- تفعيل خلايا اليقظة بالمؤسسات وتزويدها بالوسائل الضرورية لمحاربة الانقطاع عن الدراسة ؛
- إعداد برنامج للتحسيس والتكوين لفائدة الفاعلين في المجال التربوي وذلك لتأهيلم للكشف والوقاية من ظاهرة الانقطاع عن الدراسة واقتراح الحلول على مستوى تدخلهم (التتبع الشخصي وتقديم الدعم للتلاميذ الذين لهم صعوبات في التعلم)؛
- إنجاز بحث ميداني من أجل تطوير مبادرات وإجراءات قادرة على الرفع من نسبة تمدرس الفتيات بسلك التعليم الثانوي الإعدادي والحد من ظاهرة الانقطاع عن الدراسة.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : المؤسسات المدرسية (بهدف تفعيل وتجريب الإجراءات المقترحة).

المشروع 3.2 : تنظيم جائزة استحقاق سنوية على المستوى الجهوي والإقليمي لتشجيع المبادرات المبدعة في مجال الإرتقاء بالمساواة بين الجنسين

الهدف

تقنين قدرات التلاميذ الخلاقة وتشجيع المواهب الشابة بتثمين المبادرات المبدعة في مجال الإرتقاء بالمساواة بين الجنسين ومحاربة العنف المبني على النوع، من خلال جائزة الاستحقاق السنوية على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

جائزة الإستحقاق السنوية صارت أداة للتوعية والتعبئة لجعل المدرسة وسطا للمساواة.

الأنشطة

- وضع لجنة متساوية الأعضاء (ذكور /إناث) لتنسيق منح جائزة الاستحقاق السنوية بمعية شخصيات معروفة وفاعلين من أوساط مختلفة تحظى بتقدير المستهدفين (جمعوية، فنية، إلخ.)؛

- تحديد معالم جائزة الاستحقاق : التصور، الفئة المستهدفة، كيفية التنفيذ، معايير تقييم المبادرات، معايير اختيار وتحديد أعضاء لجنة التحكيم، الدعوة إلى الترشيح، جدولة تنظيم وانطلاق تظاهرة توزيع الجائزة، إلخ.؛
- مأسسة الجائزة بإدراجها ضمن الدليل المرجعي للحياة المدرسية (في طور الإنهاء)؛
- إدماج مضامين ومعايير متعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع الجوائز المنظمة من طرف قطاع التربية والتكوين؛
- البحث عن تمويلات لجائزة الاستحقاق؛
- توفير تغطية إعلامية واسعة للعملية.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : القطاع الخاص ومؤسسات وجمعيات مختلفة.

3.4. المحور الاستراتيجي 3

تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء للتنشئة وتعلم قيم وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين

أكد تحليل عينة من الكتب المدرسية الملاحظات التي عبر عنها ممثلو وممثلات المؤسسات التعليمية والنيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، كون أن الكتب المدرسية مستمرة في تكريس الأدوار النمطية للإناث والذكور من خلال المضمون والصورة واللغة، وذلك رغم معايير دفتر التحملات (المذكورة في البند21) التي تنص بوضوح على أن الكتب المدرسية يجب أن تدعم مبادئ الإنصاف والمساواة؛ ورغم مراجعات اللجان التربوية ولجنة القيم [22]. إن استمرار وجود الصور النمطية المبنية على الجنس بالكتب المدرسية يبقى واقعا، فأعضاء اللجان السالفة الذكر غير مكونين لهذه الإشكالية، ومنتجي الكتب المدرسية، وهم متعاقدون من خارج المنظومة التربوية وليس لهم بالضرورة وعي بقضايا النوع، يقومون بإنتاج الصور النمطية السائدة في محيطهم السوسيو-ثقافي.

كما أن نقل الصور النمطية المبنية على الجنس لازال مستمرا وعلى نطاق واسع عبر مجموعة من المتدخلين والفاعلين التربويين داخل الفضاءات المدرسية للتربوية والتكوين، سواء من خلال اللغة وسلوكات (فصل الإناث عن الذكور داخل الفصل) أو عبر نقل إيديولوجيات وقناعات شخصية تمييزية. وأثر التربية على تطور صورة ودور المرأة داخل المجتمعات العصرية، أثر معروف ولا يحتاج إلى برهان.

وأخيرا، يبقى العنف المبني على النوع داخل الفضاء المدرسي ومكان العمل مقلقا، ويمكن اعتباره سببا في عزوف وانقطاع الفتيات عن الدراسة، ناهيك عن المساس بالكرامة الإنسانية والسلامة الجسدية والنفسية للفتيات والنساء.

(22) نفس المرجع، الصفحة 52.

إن مشاريع هذا المحور تتضمن الجهود التي يجب بذلها للقضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس في الفضاء التربوي وأماكن العمل وفي المناهج والكتب المدرسية، وهي جهود لن تعطي نتائج ملموسة ما لم تكن مصحوبة بالتكوينات المناسبة لفائدة الفاعلين الساهرين على إعداد البرامج التعليمية والمربين والموجهين للتلاميذ، ومنه أهمية إعداد مشروع في هذا المجال. كما أن محاربة العنف المبني على النوع تشكل مجالا لتعزيز الإجراءات الهادفة إلى القضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس بجميع أنواعها داخل النظام التربوي بهدف الوصول إلى مساواة فعلية بين الجنسين في القطاع التربوي.

المشروع 1.3: القضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس المسيئة للنساء والفتيات في المناهج والكتب المدرسية وفي الممارسة التربوية وفي تنظيم الحياة المدرسية

الهدف

تقوية قدرات مديرية المناهج وباقي الهيئات المعنية على تحديد والقضاء على اللغة والصور النمطية المبنية على الجنس في الكتب المدرسية ومناهج التعليمية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تبنت إجراءات تصحيحية للقضاء على التمثلات والتمييزات المبنية على الجنس في المناهج والكتب المدرسية والدلائل والأدوات البيداغوجية.

الأنشطة

- مصاحبة مديرية المناهج والهيئات الأخرى المعنية للقضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس والإرتقاء بقيم المساواة في إطار مراجعة الكتب المدرسية المرتقبة في أفق 2011، وكذا مراجعة دفاتر التحملات على ضوء المعايير الجديدة المحددة للكتب والمناهج الدراسية؛
- إعداد ونشر دليل يسمح بتسهيل تحديد الصور النمطية المبنية على الجنس في اللغة والكتب والمناهج للقضاء عليها؛
- إعداد شبكة لرصد الصور النمطية المبنية على الجنس في الكتب المدرسية ووضعها رهن إشارة المتدخلين في مختلف مراحل التصور والاختيار والمصادقة على الكتب المدرسية؛
- تكوين حول رصد الصور النمطية لفائدة أعضاء لجنة المناهج والبرامج واللجنة الدائمة للتقييم والمصادقة على الكتب المدرسية؛
- الدعم التقني للمتخصصين في المناهج على المستوى الوطني والجهوي والمحلي من أجل مراجعة البرامج وإعادة بنائها لضمان أخذ أهداف المساواة بين الجنسين بالاعتبار؛
- إدراج خطوط توجيهية متعلقة بالمساواة بين الجنسين واللغة المتضمنة للجنسين في الدليل المرجعي للحياة المدرسية ودليل مشروع المؤسسات؛

• مشاركة المتدخلين في ندوات وتكوينات، حول التمييز المبني على الجنس في المناهج والكتب المدرسية.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، مديرية المناهج، المفتشية العامة للشؤون التربوية.

الشركاء : لجنة المناهج والبرامج، اللجنة الدائمة للتقييم والمصادقة على الكتب المدرسية.

المشروع 2.3 : تصور وإعداد وإدماج مجزوءات متعلقة بالمساواة بين الجنسين في التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين التربويين لكي يتمكنوا من اكتساب الكفاءات اللازمة ويصبحوا فاعلين في التغيير المنشود في مجال المساواة بين الجنسين في الفضاء التربوي وأماكن العمل

الهدف

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات مختلف المتدخلين (مدرسون، مستشارون في التوجيه، مفتشون، مديرو المؤسسات، مسيرون) من أجل تحديد اللغة والصور النمطية المبنية على الجنس المنتشرة في الفضاءات المدرسية وأماكن العمل والقضاء عليها.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

1. التكوين الأساسي الخاص بالمدرسين والمستشارين في التوجيه والمفتشين يحتوي على مجزوءة عملية خاصة بالمساواة بين الجنسين لتطبيقها في البرامج والعملية التربوية؛
2. التكوينات المستمرة المنظمة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تضم مجزوءة خاصة بالمساواة بين الجنسين أثناء الممارسات التربوية؛
3. المكونون بمؤسسات تكوين المدرسين والأطر يتوفرون على الكفاءة اللازمة للتكوين الأساسي والتكوين المستمر في مجال المساواة بين الجنسين.

الأنشطة

• تحليل الحاجيات حسب الفئة المستهدفة وجرد حصيلة بعض التجارب المتعلقة بالتكوينات الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنجزة في النظام التربوي (مراكز تكوين المعلمين، المراكز التربوية الجهوية وشركاء آخرين)؛

• تحسيس المسؤولين عن المؤسسات التكوينية بأهمية التكوينات المذكورة؛

• البحث وتصور مجزوءات للتكوين في المساواة بين الجنسين حسب الفاعلين المستهدفين؛

• إدماج هذه المجزوءات في برامج التكوين؛

• التجريب وتكوين المكونين والمكونات.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي والمدارس العليا للأساتذة ومراكز تكوين المعلمين والمراكز التربوية الجهوية وقسم استراتيجيات التكوين.

الشركاء : الجمعيات العاملة في مجال التكوين المتعلق بالمساواة بين الجنسين في النظام التربوي.

المشروع 3.3 : تقوية تمثيلية وقيادة النساء والفتيات في الوسط التربوي بإجراءات تشجع انخراطهم ومشاركتهم في المنظمات المهنية والنقابية وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ ولجان التلاميذ، إلخ.

الهدف

تقوية قدرات القيادة لدى النساء والفتيات اللواتي لهن القدرة على شغل مناصب المسؤولية في المؤسسات التعليمية والهيئات الموازية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

بيئة مدرسية تشجع على تطوير القدرات القيادية لدى النساء والفتيات ومشاركتهن المتزايدة في هيئات اتخاذ القرار.

الأنشطة

- تطوير ووضع إجراءات تشجيعية لزيادة تمثيلية النساء والفتيات في مجالس المؤسسات ولجان التلاميذ وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ والمنظمات المهنية والنقابية؛
- تطوير وإعداد برنامج للتكوين حول القيادة النسوية في الوسط المدرسي والهيئات الموازية؛
- تنظيم تظاهرات مهنية لفائدة التلميذات والتلاميذ؛
- وضع آليات لضمان مشاركة فعالة للنساء والفتيات في الأنشطة الثقافية بالمدرسة.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : مجالس المؤسسات، لجان التلاميذ، جمعيات آباء وأولياء التلاميذ والمنظمات المهنية والنقابية.

المشروع 4.3 : القضاء على العنف المبني على النوع في الوسط المدرسي والنظام التربوي بواسطة برامج للوقاية والكشف وآليات اليقظة والمساعدة

الهدف

يهدف هذا المشروع إلى وضع برنامج للوقاية والكشف، ووضع آلية لليقظة والمساعدة لضحايا العنف المبني على النوع في الوسط المدرسي والعملي.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

مكافحة العنف والتحرش داخل المؤسسات المدرسية وأماكن العمل أصبح موضوع إجراءات وبرامج ممأسسة للوقاية والكشف والمساعدة بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الأنشطة

- مصاحبة مديرية الشؤون القانونية والمنازعات واللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة من أجل تطوير أدوات (مذكرات ودوريات) لمحاربة العنف المبني على النوع ووضع آليات للمساعدة في النظام التربوي؛
- إعداد برنامج للتحسيس والتكوين لتأهيل الفاعلين في الوسط التربوي من أجل الوقاية والكشف عن العنف والتحرش الجنسي والمعنوي؛
- إدماج خطوط توجيهية تتعلق بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف المبني على النوع في ميثاق الحقوق و الوجبات بالمؤسسات ؛
- تأهيل خلايا اليقظة بالمؤسسات ومنحها الأدوات اللازمة لجعلها قادرة على الوقاية والكشف ومحاربة العنف المبني على النوع؛
- عقد شراكات تفاهم مع المؤسسات المعنية من أجل التحسيس والتواصل والقيام بحملات لمحاربة العنف (الجماعات المحلية، إدارة التراب الوطني، الأمن الوطني، الدرك الملكي، العدل، الجمعيات)؛
- اتخاذ مبادرات في النظام التربوي للقيام بحملات سنوية لمحاربة العنف المبني على النوع وتنسيق الجهود مع آليات التنسيق الجهوية التي هي في مرحلة الإرساء في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، الجماعات المحلية، إدارة التراب الوطني، الأمن الوطني، الدرك الملكي، العدل والجمعيات.

1.5. المقاربة المنهجية

إن تنفيذ مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين يستلزم اللجوء إلى خبرات تقنية (وطنية ودولية) من أجل المصاحبة لتحقيق هذه المأسسة في أحسن الظروف بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي .

ومقاربة المصاحبة هذه، ستسمح بتطوير آليات ومنهجيات وأدوات ومضامين مختلف المجالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى .

وستتركز عمليات الدعم على تطوير المعارف والكفاءات القابلة للتطبيق في وضعيات العمل وحسب مجالات مسؤولية الموارد البشرية التي ستشارك في تحقيق هذه المشاريع .

كما تهدف مقاربة المصاحبة، عبر تعبئة مختلف وسائل الدعم التقني والمالي، إلى تطوير خبرة مؤسساتية قادرة على ضمان التكفل بالمساواة بين الجنسين في النظام التربوي . والمبادئ الموجهة لهذه المقاربة هي كالتالي :

- **التكفل بمأسسة المساواة بين الجنسين مسؤولية كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وذلك عبر آليات سيتم وضعها لضمان تحقيق أهداف وإجراءات المساواة بين الجنسين الواردة في البرنامج الإستعجالي والمفصلة في مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين**؛ وتتطلب إستدامة هذه العملية دعما لبناء جهاز تنظيمي لمأسسة المساواة بين الجنسين على مستوى كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، كما تتطلب كذلك تطوير قدرات المسؤولين والمعنيين بقيادة هذه المأسسة؛
- **التوازن بين المصاحبة والدعم الضروري لتطوير مجموعة من الطرق والأدوات والتحليلات الإستراتيجية والمضامين** . وبما أن مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى يحتوي على جديد بالنسبة للنظام التربوي، فإنه يجب تفضيل صيغا من الدعم تشجع على اكتساب المعارف والخبرات وذلك بتنفيذ عمليات تستجيب لرهانات المساواة بين الجنسين، وبالتالي على المصاحبة أن تدعم عملية التغيير المؤسساتي وكذا تطوير المنهجيات والأدوات والمضامين؛
- **تثمين وتقوية الخبرة المحلية الموجودة بتشجيع توأمة الخبرات الدولية والمغربية** والسهر على تبادل التجارب والمهارات التقنية والتنظيمية؛
- **الاستفادة من التجارب المؤسساتية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان الشريكة في مجال التعاون مع كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي** وتطوير شراكات دولية تبقى مفيدة لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي من أجل تقاسم

القيم المشتركة والاستفادة المتبادلة من التجارب والممارسات الناجحة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في القطاع التربوي. فالتجارب في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية والمنهجيات التي تم تطويرها بدول الشمال والجنوب أنتجت وثائق كثيرة وطرق وأدوات تقنية مختلفة جدير الإطلاع عليها ونشرها للاستفادة منها؛

2.5. تنفيذ مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى ومشاريعه

بعد التبني الرسمي لمخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي ستنطلق عملية التخطيط للمشاريع ذات الأولوية في السنة الأولى لتنفيذ المخطط، مع ضرورة تحقيق المشاريع الثلاثة الأولى للمحور الأول لكونها تشكل قاطرة لتحقيق المشاريع الأخرى.

وسيقوم الفريق المسؤول عن مشروع النوع بتنسيق مع مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط ولجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي بتخطيط سنوي للنتائج المرجوة وللمشاريع التي يجب إنجازها، وأيضا وضع استراتيجية لتعبئة الموارد المالية الضرورية لتحقيق مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى.

كما سيتم إعداد لوحة قيادة سنوية لتحديد النتائج والمؤشرات والأنشطة والآجال وعمل فريق المشروع والتوقعات المالية.

وسيخضع كل مشروع لتخطيط مفصل يتضمن سلسلة النتائج والأنشطة والمخاطر المحتملة وحاجيات الدعم وآجال التنفيذ والميزانية. كما سيتم إعداد العناصر المرجعية الخاصة بالدراسات والمساعدة التقنية حسب نوع المشروع، ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من بطاقات المشاريع الواردة في الملحق 3 في توجيه مراحل التخطيط لكل مشروع.

إن تفعيل مختلف المشاريع رهين بتعبئة الموارد الداخلية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وطلب الدعم المالي والتقني من مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين، خاصة للأنشطة المرتبطة بتطوير القدرات التي تتطلب خبرة تقنية، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية للتواصل والتفاوض.

3.5. تدبير المساعدة التقنية

إن تنفيذ مختلف المشاريع، يتطلب في العديد من الحالات الاستعانة بخبرات دقيقة ومعروفة (وطنية ودولية) في المجالات التالية:

- إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات والخدمات التربوية؛
- تعزيز الآليات المؤسساتية المكلفة بالمساواة بين الجنسين؛
- إدماج التحليل الفارقي حسب الجنس لتطوير البرامج والخدمات التربوية؛

- المساواة في ولوج الوظائف بالإدارات العمومية؛
- رصد وتحليل الانحرافات المبنية على الجنس في الكتب المدرسية؛
- إعداد مجزوءات للتكوين (الأساسي والمستمر) لفائدة المدرسين والموارد المكلفة بالتوجيه المدرسي؛
- إعداد برامج وقائية للمساواة بين الجنسين؛
- محاربة العنف بالفضاء المدرسي.

وسيتم تحديد احتياجات وأنواع الخبرات المطلوبة (وطنية ودولية) في إطار التخطيط المفصل لكل مشروع، ويمكن لهذه الخبرات أن تقدم خدمات تتعلق بالتكوين والمصاحبة والبحث وتطوير برامج وإجراءات متعلقة بالمساواة بين الجنسين التي يجب وضعها في إطار تدبير النظام التربوي والفضاء المدرسي لفائدة التلاميذ والمدرسين.

4.5. التتبع وقياس النتائج

يجب أن تقوم الهيئات المكلفة بتنفيذ مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى، والمكونة من فريق تدبير مشروع النوع ومديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط ولجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي، بوضع آليات التسيير والمراقبة والتتبع.

ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من أدوات التتبع وقياس المردودية التالية:

- الإطار المنطقي لمخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى والذي يحوي سلسلة النتائج ومؤشرات المردودية على المدى القصير والمتوسط والطويل؛
- جدول توزيع المحاور والمشاريع والآجال والميزانيات المقدرة.

كما يجب تكملة نظام التتبع والتقييم بأدوات أخرى، مثل:

- مخطط سنوي على شكل لوحات قيادة تتضمن مؤشرات؛
- قياس مؤشرات الانطلاق، الشيء الذي سيمكن من تقييم سنوي للنتائج؛
- تقارير عن المشاريع؛
- تقارير المساعدة التقنية؛
- تقارير سنوية ونصف سنوية عن نتائج مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى؛
- تقارير التتبع والمردودية لفريق مشروع النوع.

وسيكون مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى موضوع تقييم سنوي من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي للوقوف على النتائج الإجمالية والنتائج المحققة في إطار تنفيذ المشاريع المختلفة، مما سيمكن من إجراء التعديلات الضرورية للأولويات وللمشاريع وطرق الإنجاز وتوزيع الميزانية.

1.6. أدوار ومسؤوليات كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

- المصادقة الرسمية على مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين وضمان نشره وتوزيعه؛
- ضمان الربط الضروري بين مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين وبين البرامج والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والإنصاف والمواطنة والديموقراطية؛
- وضع آليات تنظيمية لتنسيق وتنفيذ وتتبع وتقييم مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في البرنامج الإستعجالي وكذلك تعيين مسؤولين مكلفين بالإرتقاء بالمساواة بين الجنسين؛
- ضمان تنسيق الجهود في مجال المساواة بين الجنسين بين الجهة المكلفة بقيادة البرنامج الإستعجالي والبنيات والهيئات المكلفة بتنسيق وتتبع تطبيق مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- ضمان توفير الموارد البشرية لتحقيق البرامج والمشاريع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- وضع نظام تحفيزي لتشجيع وتتبع الإنجازات في المساواة بين الجنسين، مع العمل على تحديد النتائج والأهداف والمؤشرات في إطار مشاريع-عقود مع الأكاديميات ومشاريع المؤسسات والاتفاقيات مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين؛
- الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين في إطار الدعم المالي الممنوح من طرف الممولين الخارجيين لتنفيذ البرنامج الإستعجالي ومخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، مع تعبئة موارد مالية تكميلية والاستعانة بمختلف الخبرات من أجل تطوير القدرات في مجال المساواة بين الجنسين داخل النظام التربوي وتنفيذ مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- تخصيص ميزانية خاصة بمشروع النوع في إطار عملية وضع ميزانيات المشاريع من أجل الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات لتقوية القدرات وتطوير الخبرات التقنية في مجال المساواة بين الجنسين؛
- توقيع اتفاقيات شراكة خاصة بالمشاريع واتفاقيات التعاون مع الممولين الخارجيين؛

- ضمان تدبير فعال وذي مردودية لأنشطة مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى والمصادقة على تقارير الأنشطة المنجزة؛
- التقييم السنوي لنتائج مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى والقيام بالتعديلات اللازمة وإنجاز تقرير سنوي للنتائج المحققة.

2.6. دور ومسؤوليات الآليات التنظيمية لمأسسة المساواة بين الجنسين بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

1.2.6. الآليات التنظيمية المتوقعة

فيما يخص الجهاز التنظيمي، يتوقع البرنامج الإستعجالي وضع فريق خاص لإنجاز مشروع النوع في النظام التربوي، كما أنه من المتوقع تعيين مسؤولين مكلفين بالإرتقاء بالمساواة بين الجنسين على المستوى المركزي والجهوي. ومن المتوقع أيضا مأسسة اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة في إطار مشروع تحسين جودة الحياة المدرسية الوارد في البرنامج الاستعجالي.

ومن المنتظر، في هذه المرحلة، أن تتكلف ثلاث آليات بسيرورة مأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى المركزي وهي : لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين، فريق مكلف بمشروع النوع، اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة.

كما يجب تحديد تصور للآليات المنتظر إحداثها بالأكاديميات والنيابات والمؤسسات التعليمية بمجرد تكوين فريق مشروع النوع، ويمكن القيام بذلك في إطار الأعمال المرتبطة بتطوير الهيكلة التنظيمية المتوقعة لتحديد الأدوار والمسؤوليات والسلط على المستويات الأربع للنظام التعليمي. وتمثل مراجعة هيكلة الوزارة فرصة لإدماج آليات ووحدات خاصة مكلفة بالمساواة بين الجنسين وكذا مراجعة اختصاصات المديريات المعنية بالأمر، وبذلك ستصبح هذه الآليات ممأسسة بشكل يضمن استمرارها في النظام التربوي.

إن الآراء المعبر عنها في الاستشارات المختلفة تتفق على ضرورة رسملة الآليات المتوفرة وتجنب الإكثار منها، لهذا الغرض يمكن استعمال خلايا اليقظة بالمؤسسات المدرسية للارتقاء بالمساواة بين الجنسين مع منحها التكوينات والأدوات اللازمة لذلك. وعلى مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين يمكن للقسم المسؤول عن التخطيط أن يتولى تدبير مشروع النوع، كما يمكن إضافة لجنة لتنسيق مأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات وخلية بالنيابات الإقليمية.

أما الآليات التنظيمية لمأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى المركزي، فتوجد على شكل هيكلة وظيفية في الملحق رقم 4.

2.2.6. لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

المهمة

تنسيق وتتبع ونشر نتائج سيرورة مأسسة المساواة بين الجنسين القائمة بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي في إطار البرنامج الإستعجالي ومخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين.

الأدوار والمسؤوليات

- دعم إرساء وتنفيذ مأسسة المساواة بين الجنسين الواردة في البرنامج الإستعجالي؛
- الموافقة على مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين وتسليمه للوزارة من أجل المصادقة؛
- إحترام الربط الضروري بين مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين والإستراتيجيات والبرامج الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والإنصاف والمواطنة والديموقراطية؛
- تقديم الاستشارة لقطاع التربية الوطنية فيما يتعلق بالإجراءات اللازم اتخاذها لتسريع وتيرة التقدم في مجال الحكامة والبرامج والخدمات التربوية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- اتخاذ قرارات إستراتيجية لدعم تفعيل مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين وضمان انخراط تام لمختلف المديريات والوحدات المعنية بالمساواة بين الجنسين مركزيا وجهويا؛
- دعم البحث عن الموارد المالية الضرورية لضمان نجاح المشاريع الواردة بمخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- المصادقة على المخطط السنوي المعد من طرف مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط المتعلق بمشروع النوع؛
- الموافقة على المشاريع المختارة للإنجاز سنويا في إطار مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- تقديم تقرير سنوي للوزارة حول النتائج المحققة في إطار مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين وفي مشروع النوع ($E_3.P_4$).
- ضمان تمثيلية القطاع في الهيئات الوطنية المكلفة بالتنسيق بين الوزارات في مختلف السياسات، خاصة الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين المعتمدة في ماي 2006 من طرف المغرب والإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف تجاه النساء المعتمدة سنة 2002.

التركيبة

تتكون لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين من الأعضاء التاليين:

الكاتب العام للوزارة، رئيس اللجنة؛

مدير الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط، الكاتب العام التنفيذي؛

مدير الموارد البشرية وتكوين الأطر؛

مدير الميزانية والممتلكات؛

مدير الشؤون القانونية والمنازعات؛

مديرة المناهج؛

مدير التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات؛

مدير التعاون والإرتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي؛

مدير الارتقاء بالرياضة المدرسية؛

مديرة مشروع جيني؛

رئيس قسم الإتصال؛

رئيس قسم إستراتيجيات التكوين؛

منسق اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة.

الإرتباطات

لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين تابعة للكتابة العامة لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي والكتابة التنفيذية للجنة القيادة تابعة لمديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط.

وتتولى مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط قيادة عملية أجرأة مأسسة المساواة بين الجنسين من خلال مشروع النوع ($E_3.P_4$) عبر فريق تدبير مشروع النوع التابع لها والوحدة العملية المكلفة بتنفيذ عمليات مأسسة المساواة بين الجنسين الواردة في مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين.

3.2.6. فريق تدبير مشروع النوع

المهمة

دعم القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار البرنامج الإستعجالي واقتراح إجراءات وحلول مجددة كفيلة بتحقيق تقدم في مجال المساواة بين الجنسين في النظام التربوي.

الأدوار والمسؤوليات

- تنسيق وضمان تتبع الأخذ بالاعتبار المساواة بين الجنسين أثناء تنفيذ البرنامج الإستعجالي ومخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- إعداد وتنفيذ مخطط سنوي مبني على النتائج، اعتمادا على أهداف وإجراءات مأسسة المساواة بين الجنسين الواردة في البرنامج الإستعجالي وفي مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين وتقديم النتائج بانتظام إلى مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- تنسيق جهوده مع فرق مشاريع البرنامج الإستعجالي المعنية بالمساواة بين الجنسين لدعم تطوير وإنجاز مشاريع مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- تقديم الدعم والاستشارة المهنية لفرق مشاريع البرنامج الإستعجالي، وذلك لإدماج نتائج ومؤشرات المساواة بين الجنسين في استراتيجيات وعمليات وبرامج مختلف هذه المشاريع؛
- القيام بتحليلات وبحوث ميدانية حول الرهانات ذات الأولوية في مجال المساواة بين الجنسين وتوثيقها، واقتراح حلول جديدة وإجراءات مؤسساتية (وقائية وعلاجية) لتصحيح الفوارق والتمييز بين الجنسين، وضمان عدم إنتاج برامج جديدة تكرس اللامساواة؛
- تطوير ودعم إنجاز برنامج لتعزيز القدرات لفائدة الهيئات والموارد البشرية التي ستتكلف بالمساواة بين الجنسين على مستوى الأكاديميات والنيابات والمؤسسات المدرسية؛
- دعم اعتبار المساواة بين الجنسين في السياسات والتواصل بالقطاع؛
- تطوير وتجريب ونشر منهجيات وأدوات لمأسسة المساواة بين الجنسين قابلة للتطبيق وملائمة للحاجيات وسياق الموارد المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- توثيق ونشر التجارب الناجحة في مجال المساواة بين الجنسين في النظام التربوي؛
- تقديم اقتراحات إلى لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين تهم تقدم المساواة بين الجنسين في حكامة النظام التربوي وفي البرامج والخدمات التربوية؛
- تقديم تقرير سنوي للجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين حول النتائج المحققة في المساواة بين الجنسين في إطار البرنامج الإستعجالي .

الإرتباط المؤسساتي

- تم تكليف مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط بمشروع النوع ($E_3.P_4$) .
- فريق مشروع النوع على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين سيكون تابعا للقسم أو الوحدة المكلفة بالتخطيط .
- ستحدد في وقت لاحق آليات تنسيق المساواة بين الجنسين على مستوى الأكاديميات والنيابات والمؤسسات المدرسية .

التركيبة

ستكون تركيبة الفريق المكلف بمشروع النوع موضوع تحليل من أجل تطوير هندسة تنظيمية ملائمة ووظيفية (على شكل وحدة تضم مجموعة مهام متناسقة وموضوعاتية حسب المشاريع).

التكوين والخبرة اللازمة

يَتكون فريق مشروع النوع من منسق وتسعة عناصر مهنية مكلفة بملفات أو مجموعة من المشاريع الواردة في البرنامج الإستعجالي:

- مكلف بوضع شبكة تجمع المسؤولين عن المساواة بين الجنسين بالأكاديميات وعن التواصل؛
- مكلفان بالتخطيط وتطوير مؤشرات حسب الجنس؛
- مكلفان بالتحليل الفارقي حسب الجنس في السياسات والبرامج والميزانيات؛
- مكلفان بالتكوين في مأسسة المساواة بين الجنسين وتطوير المنهجيات المناسبة لذلك؛
- مكلفان بتتبع وتقييم مردودية عمليات مأسسة المساواة بين الجنسين.

ويمكن للفريق الإستعانة بخبرات خارجية في المجالات والكفاءات التي تحتاج إلى التقوية. وسيحتاج الفريق أيضا إلى المصاحبة في السنة الأولى من تنفيذ المشروع لتقوية بنيته وتمكين أعضائه من المنهجيات والأدوات اللازمة. ومن الضروري أيضا تطوير خبرات الأعضاء ومنحهم تكوينات لجعل مجال المساواة بين الجنسين مجالا مهنيا.

شروط التعيين

سيتم تعيين أعضاء فريق المشروع بناء على طلب الترشيحات.

4.2.6. الدور المقترح للجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين

تتجلى مهمة اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة فيما يخص المساواة بين الجنسين، في إطار البرنامج الإستعجالي ومخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، فيما يلي:

- عضوة بلجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين؛
- المساهمة في تطوير وإنجاز وتتبع المشروع المتعلق بتحسين جودة الحياة المدرسية؛
- المساهمة في وضع إجراءات تهدف إلى محاربة العنف المبني على النوع داخل الفضاء المدرسي وأماكن العمل؛
- تقديم اقتراحات لتمكين قطاع التربية الوطنية من إدماج حقوق النساء والمساواة بين الجنسين في سياساته وبرامجه؛
- تذكير مسؤولي القطاع بالرهانات الهامة في مجال المساواة بين الجنسين وبالممارسات التي يجب تصحيحها لضمان إحترام الحقوق المتساوية الأساسية في الوسط المدرسيبصفة خاصة وفي تدبير النظام التربوي بصفة عامة.

المحور 1: تطوير قدرات مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة

المشاريع

مشروع 1.1 : دعم وضع الآليات التنظيمية المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى المركزي وتعزيز قدراتها (فريق مشروع النوع، لجنة قيادة المساواة بين الجنسين، اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة)

مشروع 2.1 : دعم إدماج المساواة بين الجنسين في الهياكل التنظيمية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي (المهام والآليات التنظيمية) بمختلف مستويات النظام التربوي

مشروع 3.1 : مصاحبة ودعم آليات تنسيق مأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية

مشروع 4.1 : تطوير أنظمة وكفاءات التخطيط ووضع الميزانية المتمحورة على النتائج والنوع

مشروع 5.1 : تحديث تدبير الموارد البشرية بتطوير إجراءات مؤسساتية هادفة إلى تسريع ولوج النساء إلى مناصب القرار والوظائف في القطاع التربوي

مشروع 6.1 : استراتيجية للتواصل الداخلي والخارجي لقطاع التربية الوطنية تخدم قيم المساواة وترمي إلى تغيير العقليات والسلوكات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في النظام التربوي والمجتمع المغربي

المحور 2: ولوج عادل للفتيات والفتيان لنظام تربوي

المشاريع

مشروع 1.2 : دعم كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي في توطيد إجراءات دعم تعميم ولوج الفتيات للتعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي

مشروع 2.2 : دعم تطوير إجراءات تشجيعية لمحاربة الانقطاع عن الدراسة بالسلكين الإبتدائي والثانوي الإعدادي

مشروع 3.2 : تنظيم جائزة استحقاق سنوية على المستوى الجهوي والإقليمي لتشجيع المبادرات المبدعة في مجال الإرتقاء بالمساواة بين الجنسين

بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية

الجهات المسؤولة	الشركاء	الآجال	الميزانية بالدرهم المغربي
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين، اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة	عملية داخلية	2009-2011	1,5 مليون
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، فريق العمل المكلف بإعداد الهيكلة التنظيمية	عملية داخلية	2009	525 000
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، النيابات الإقليمية	عملية داخلية		2,8 مليون
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، النيابات الإقليمية، المؤسسات التعليمية، مديرية الاستراتيجية والإحصاءات والتخطيط، مديرية الميزانية	وزارة المالية والخوصصة	2009-2012	1,5 مليون
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع،مديرية الموارد البشرية	وزارة تحديث القطاعات العمومية، النقابات، الجمعيات المهنية	2009-2012	1,4 مليون
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، مسؤولي التواصل، الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، النيابات الإقليمية	عملية داخلية	2009-2012	1 مليون

ذي جودة ومؤهل

الجهات المسؤولة	الشركاء	الآجال	الميزانية
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، مديرية تنظيم الحياة المدرسية، مديرية التعاون والإرتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي، مديرية الميزانية	الجماعات المحلية، الشركاء الإجتماعيون	2009-2011	1,5 مليون
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، مديرية تنظيم الحياة المدرسية، مديرية التعاون والإرتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي	الجماعات المحلية، الشركاء الإجتماعيون	2009-2011	1,5 مليون
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، مديرية تنظيم الحياة المدرسية	القطاع الخاص، الجمعيات والمؤسسات	2009-2012	1,2 مليون

المحور 3: تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء، للتنشئة وتعلم قيم

المشاريع

مشروع 1.3 : القضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس المسيئة للنساء والفتيات في المناهج والكتب المدرسية وفي الممارسة التربوية وفي تنظيم الحياة المدرسية

مشروع 2.3: تصور وإعداد وإدماج مجزوءات متعلقة بالمساواة بين الجنسين في التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين التربويين لكي يتمكنوا من اكتساب الكفاءات اللازمة ويصبحوا فاعلين في التغيير المنشود في مجال المساواة بين الجنسين في الفضاء التربوي وأماكن العمل

مشروع 3.3: تقوية تمثيلية وقيادة النساء والفتيات في الوسط التربوي بإجراءات تشجع انخراطهم ومشاركتهم في المنظمات المهنية والنقابية وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ ولجان التلاميذ، إلخ.

مشروع 4.3: القضاء على العنف المبني على النوع في الوسط المدرسي والنظام التربوي بواسطة برامج للوقاية والكشف وآليات اليقظة والمساعدة

مجموع الميزانية

وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين

الجهات المسؤولة	الشركاء	الآجال	الميزانية بالدرهم المغربي
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، اللجنة الدائمة لتقييم والمصادقة على الكتب المدرسية، مديرية المناهج	عملية داخلية	2010-2009	2,1 مليون
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، فريق مشروع النوع، المدارس العليا للأساتذة، مراكز تكوين المعلمين والمعلمات، المراكز التربوية الجهوية	جمعيات تتوفر على خبرة في التكوين حول المساواة بين الجنسين	2010-2009	2,1 مليون
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	مجالس المؤسسات، لجان التلاميذ، جمعيات آباء وأولياء التلاميذ	2011-2010	725 000
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة	المجتمع المدني	2012-2009	2,1 مليون
			18 150 000

1.8 . الفرضيات الحرجة

يتطلب تحقيق نتائج مخطط العمل الإستراتيجي المتوسط المدى توفر بعض الشروط الكفيلة بأجرأته.

وفيما يلي عرضا لها حسب النتائج المراد بلوغها ارتباطا بالبعد الزمني:

أ – على مستوى التأثير (نتائج على المدى البعيد)

- الإلتزام السياسي الثابت لأصحاب القرار في النظام التربوي بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وترجمته على أرض الواقع؛
- الإنخراط الواسع لأصحاب القرار والفاعلين التربويين في تنفيذ البرنامج الإستعجالي؛
- توفيرالاعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مشروع النوع الوارد في البرنامج الإستراتيجي؛
- وعي المدبرين والفاعلين التربويين بوجود تمييز وفوارق بين الجنسين في المنظومة التربوية، وأن الأمر يتطلب إجراءات علاجية تصحيحية؛
- الدعم المالي والتقني للشركاء الوطنين والدوليين لتنفيذ المخطط الإستراتيجي لمأسسة المساواة بين الجنسين وتنسيق الجهود في هذا المجال من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

ب – على مستوى المفعول (نتائج على المدى المتوسط)

- انخراط جميع بنيات وهياكل القطاع المدرسي في سيرورة مأسسة المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ البرنامج الاستعجالي والمخطط الإستراتيجي لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- وضع بنيات وآليات دائمة لضمان مأسسة المساواة بين الجنسين، مع توفير الموارد البشرية والمالية الضرورية من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي؛
- اتخاذ اجراءات مؤقتة تصحيحية لرفع تمثيلية النساء في الوظائف ومناصب القرار؛
- اعتماد مقاربات ومنهجيات عملية وملائمة لسياق القطاع لوضع ميزانيات حسب النوع؛
- اتخاذ قرارات لتوسيع العرض المدرسي وإجراءات الدعم الاجتماعي لتشجيع ولوج الفتيات للمدرسة والاحتفاظ بهن؛
- بذل جهود إضافية من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي من أجل القضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس في المناهج والكتب المدرسية ومن أجل محاربة العنف في الوسط المدرسي وأماكن العمل.

جـ – على مستوى المخرجات (نتائج على المدى القصير)

- توفر هياكل وآليات مأسسة المساواة بين الجنسين على موارد وأدوات لتسهيل مهامها؛
- ضمان كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي توفير الموارد البشرية الضرورية وتكوينها للنهوض بعملية المساواة بين الجنسين؛

- استجابة إجراءات الدعم للحاجيات الحقيقية للأسر والفتيات المستهدفة؛
- وعي كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي والأطر والمدرسين بأهمية الوقاية ومحاربة العنف المبني على النوع بالوسط المدرسي؛

2.8. إجراءات تخفيف المخاطر

تبين الفرضيات الحرجة المذكورة أعلاه، بأن تنفيذ المخطط الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين سيتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، قد تعرقل تحقيق النتائج الكمية والنوعية المنتظرة وتأخر تنفيذ المشاريع الواردة فيه.

ومن أجل مواجهة هذه المخاطر وتدبيرها، هناك عدة إجراءات يجب التفكير في اتخاذها للتخفيف منها ومن أهمها:

- التبني الرسمي للمخطط الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين ونشره على نطاق واسع من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي كترجمة على الالتزام الفعلي لأصحاب القرار؛
- التواصل والنشر الواسع للمخطط الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين من أجل انخراط ومشاركة جميع الفاعلين العاملين بالمنظومة التربوية؛
- تنظيم حملات للتواصل تجمع الآباء والمدرسين والتلاميذ، وكذلك تنظيم جائزة استحقاق سنوية لتشجيع المبادرات الخلاقة في مجال المساواة بين الجنسين؛
- استحضار المساواة بين الجنسين في مهام واختصاصات هيكلة المستويات الأربعة للنظام التربوي، وخلق مناصب مسؤولين ومستشارين في مجال المساواة بين الجنسين؛
- تطوير وتعزيز الكفاءات والمنهجيات الملائمة للعمليات المنجزة في مجال المساواة بين الجنسين؛
- إلزامية إدراج المساواة بين الجنسين في جميع مشاريع البرنامج الإستعجالي، وتحديد النتائج والمؤشرات ونشر تقرير سنوي عن حصيلة إدماج المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية؛
- استحضار المساواة بين الجنسين عند وضع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، وتطوير إستراتيجية لجلب الممولين لتمويل تنفيذ المخطط الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- تتبع وتدبير المخاطر بتحليل منتظم ومحين لسيرورة تنفيذ المخطط الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين ولأدوات قيادة البرنامج الإستعجالي؛
- تحديد الفرضيات والمخاطر في تخطيط وتدبير مختلف مشاريع المخطط الإستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- نشر التجارب الناجحة والنماذج المتفوقة من أجل خلق المنافسة والتشجيع على الابتكار في مجال المساواة بين الجنسين.

ملحق 1 : معجم المصطلحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

فعل إيجابي أو تمييز إيجابي

هو إجراء لفائدة مجموعة خاصة، بهدف القضاء والوقاية أو التعويض عن أضرار ناتجة عن مواقف وسلوكات وأنظمة قائمة.

تحليل فارقي حسب الجنس Analyse différenciée selon les sexes

هو عبارة عن سيرورة تقييم آثار مختلف السياسات والإجراءات التشريعية والبرامج القائمة أوالمقترحة على الرجال والنساء.

ويمكن هذا التحليل من بلورة سياسة تستحضر الفوارق بين الجنسين وطبيعة العلاقات بين النساء والرجال وواقعهم الاجتماعي وانتظاراتهم وظروفهم الاقتصادية المختلفة. يتعلق الأمر بأداة تمكن من فهم السيرورة الاجتماعية واقتراح خيارات نيرة وعادلة.

التحليل الفارقي حسب الجنس يقارن كيف ولماذا يختلف تأثير السياسات على الرجال عن تأثيرها على النساء، وهو يضع موضع تساؤل الفرضية القائلة بأن السياسات والبرامج والإجراءات لها نفس الوقع على الجميع وبدون تمييز. فبعض السياسات التي يبدو أنها محايدة قد تؤدي إلى التمييز إذا كان تطبيقها يؤدي إلى آثار غير مناسبة أو سلبية تجاه النساء.

وفي الواقع، الآثار المختلفة للسياسات على النساء والرجال غالبا ما تكون خفية أو غامضة. وهذا التحليل يقر أن الواقع المعاش من طرف الجنسين يختلف، وأن تكافؤ الفرص لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج متساوية.

التحليل حسب النوع

هو دراسة الاختلافات، في الشروط والاحتياجات ونسب المشاركة والوصول إلى الموارد وتدبير الممتلكات وصناعة القرار بين الرجال والنساء على أساس الجنس.

التمييز المباشر على أساس الجنس

عندما يعامل شخص بطريقة أقل بسبب جنسه.

التمييز الغير مباشر على أساس الجنس

عندما تسبب ممارسة أو قانون، محايدان في الظاهر، ضررا بشريحة كبيرة من نفس الجنس بدون أي مبرر موضوعي.

الفارق بين الجنسين

هو الفرق بين الجنسين في جميع الميادين، ويتعلق بنسبة المشاركة والولوج والحقوق والأجور والإمتيازات.

تكافؤ الفرص

يقوم تكافؤ الفرص على مفهوم الإنصاف، وهو في النظام التربوي يعني ضمان نفس الفرص لكل الأطفال للاندماج الاجتماعي والمهني والتفتح الشخصي، وذلك في إطار منطق اختلاف الحاجيات وبغض النظر عن عرقهم وجنسهم وانتمائهم الجغرافي وظروفهم الاجتماعية والصحية وكذا قناعاتهم ومعتقداتهم.

المساواة بين الجنسين

مفهوم يعني تمتع الرجال والنساء بنفس الوضعية في مجتمع معين، وهذا لا يعني أن الرجال والنساء شخصان متطابقان، لكن أوجه التشابه والاختلاف بينهما يجب أن تكون لها نفس القيمة. المساواة بين الجنسين تعني أن الرجال والنساء يتمتعون بشروط متساوية تمكنهم من الاستفادة الكاملة من حقوقهم الإنسانية، وأن بإمكانهم المساهمة بشكل متساو في تنمية البلاد والسياسة والاقتصاد والشأن الاجتماعي والثقافي والاستفادة المتساوية من هذه التنمية.

الإنصاف بين الجنسين

هو ممارسة سلوك عادل اتجاه الرجال والنساء. ولضمان هذا الإنصاف، لابد من تبني إجراءات تهدف إلى رفع الظلم التاريخي والاجتماعي الذي غالبا ما يحول دون استفادة النساء من فرص متساوية. في هذا الاتجاه، يصبح الإنصاف بين الجنسين وسيلة والإنصاف غاية.

النوع/جنس (العلاقات الاجتماعية بين الجنسين)

مفهوم يشير إلى الاختلافات الاجتماعية المكتسبة بين النساء والرجال وهي قابلة للتغير في الزمن، وتختلف في نفس الوسط الاجتماعي كما تختلف بين مختلف السياقات الثقافية والسياسية والسوسيو-اقتصادية.

مأسسة المساواة بين الجنسين

مفهوم يعني الإدماج المنظم للشروط والأوليات والاحتياجات المتعلقة بالرجال والنساء في إعداد جميع السياسات بهدف تطوير أنشطة مبنية على المساواة بين الجنسين، أو تعبئة مختلف السياسات والإجراءات العامة من أجل تحقيق هذه المساواة.

حاجز زجاجي

هو عبارة عن عائق غير مرئي ناتج عن مجموعة معقدة من البنيات والأنظمة والممارسات في مؤسسات يهيمن عليها الذكور ويقف حاجزا في وجه ولوج النساء إلى وظائف عليا.

العلاقات الاجتماعية بين الجنسين

هي مجموعة من الخصائص المتعلقة بثقافة ما، والتي تحدد السلوك الاجتماعي للنساء والرجال والعلاقات بينهم وكيفية تنظيم هذه العلاقات من طرف المجتمع.

المعاملة العادلة بين الجنسين

هي التعامل بإنصاف اتجاه الرجال والنساء، والذي يمكن ترجمته بمعاملة متساوية أو معاملة مختلفة لكنها معاملة متكافئة في الحقوق والواجبات والفرص.

العنف المرتبط بالنوع

هو كل أشكال العنف، سواء بالتهديد أو باستعمال القوة المادية أو المعنوية بما في ذلك الاغتصاب والعنف داخل أو خارج العلاقة الزوجية والتحرش الجنسي وزنا المحارم واغتصاب الأطفال.

المرجع :

– المساواة بين الجنسين في الممارسة، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، 2000.

– 100 مصطلح حول المساواة، الاتحاد الأوروبي، 2002.

ملحق 2 : إطار التحليل المنطقي للمخطط الاستراتيجي لمأسسة المساواة

الدولة/الجهة المسؤولة	المغرب/كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي
إسم المشروع	مخطط العمل الاستراتيجي متوسط المدى لماسسة المساواة بين الجنسين بقطاع التعليم المدرسي 2009-2012
الشركاء	الشركاء الوطنيين والدوليين

الأهداف	النتائج المتوقعة
هدف مخطط العمل الإستراتيجي متوسط المدى لماسسة المساواة بين الجنسين بقطاع التعليم المدرسي (على المدى البعيد)	التأثير (نتائج على المدى البعيد)
المساهمة في تسريع وتيرة إصلاح المنظومة التربوية بتوفير بيئة إدارية وتربوية ملائمة تمكن من القضاء على التمييز والفوارق بين الجنسين.	**1.** النظام التربوي حصل على مردودية هامة بالقضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي فيما يتعلق بالولوج والاحتفاظ وتنوع الاختيارات المدرسية ونجاح الذكور والإناث.
	2. البيئة المدرسية تشجع على تغيير الأدوار الاجتماعية بالقضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس وبنشر قيم المساواة.
	3. كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي أصبحت نموذجا في مجال تعادل نسب تمدرس الذكور والإناث وفي تمثيلية النساء والرجال في الوظائف ومناصب المسؤولية.

بين الجنسين بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

التاريخ	28 غشت 2008
ميزانية المخطط	18 150 000 درهم مغربي
تدبير المخطط	كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، الكتابة العامة، مديرية الإستراتيجية والإحصاءات والتخطيط

قياس المردودية	الفرضيات/مؤشرات المخاطر
مؤشرات المردودية	الفرضيات/مؤشرات المخاطر
1.1. تطور مؤشر التعادل بين الجنسين ومؤشرات المساواة بين الجنسين تماشيا مع ما جاء في البرنامج الاستعجالي لتسريع وتيرة إصلاح التربية والتكوين بالمغرب 2008-2011، وفي المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية.	الالتزام السياسي الثابت لمسؤولي المنظومة التربوية فيما يخص ترسيخ المساواة بين الجنسين وترجمته إلى أفعال ملموسة.
2.1. درجة بلوغ أهداف الألفية في مجال التمدرس في أفق 2015.	الانخراط الواسع لجميع المسؤولين والفاعلين التربويين في تنفيذ البرنامج الاستعجالي ؛
3.1. ترتيب المغرب مقارنة مع دول أخرى مشابهة في سنة 2015، بخصوص مؤشر التنمية البشرية.	
1.2. الانتقال من ثقافة تنظيمية مبنية على الاحتفاظ على قيم تمييزية إلى ثقافة الإنصاف والمساواة بين الجنسين التي تجمع بين الحقوق الكونية وقيم الدين الإسلامي المتسامح والمنفتح على العالم.	توفير وتعبئة الاعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مشروع النوع الوارد في البرنامج الاستعجالي؛
2.2. عدد الإجراءات التشريعية والمؤسساتية المتخذة وأهميتها ومدى قدرتها على القضاء التمييز المبني على الجنس وفوارق الولوج إلى التعليم.	وعي المدبرين والفاعلين التربويين بوجود تمييز وفوارق بين الجنسين وضرورة اتخاذ اجراءات لمواجهتها وتصحيحها.
1.3. نسبة الفتيات والفتيان الذين التحقوا بمستوى الثانوي التأهيلي.	الدعم التقني و المالي للشركاء الوطنين والدوليين لتنفيذ المخطط الاستراتيجي لمأسسة المساواة بين الجنسين وتنسيق الجهود في هذا المجال من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.
2.3. نسبة وتوزيع ومستوى تمثيلية النساء في الوظائف ومناصب اتخاذ القرار بالمنظومة التعليمية.	

الأهداف	النتائج المتوقعة
هدف مخطط العمل الإستراتيجي متوسط المدى لماسسة المساواة بين الجنسين بقطاع التعليم المدرسي (على المدى المتوسط)	المفعول (نتائج على المدى المتوسط)
دعم كتابة الدولة في عزمها على اكتساب قدرات مؤسساتية دائمة حتى تصبح المساواة بين الجنسين مبدأ حكامة المنظومة التربوية في التصور ووضع الميزانيات وتقديم وتتبع وتقييم الخدمات التربوية .	**1.** في إطار تسريع وتيرة الإصلاح، وضعت كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي رؤية استراتيجية خاصة بالمساواة بين الجنسين على المدى المتوسط حتى يتم توثيق الحاجيات والاهتمامات المختلفة للرجال والنساء، وإدراجها في سياساتها وهياكلها المؤسساتية ومهامها وبرامجها ومشاريعها ومخططاتها الاستراتيجية وميزانيتها، وذلك بالمستويات الأربعة لمنظومة التربية الوطنية .
	2. كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي طورت فعاليتها بفضل إصلاح تدبير الموارد البشرية والميزانية .
	3. كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تبنت إجراءات تصحيحية من أجل تشجيع ولوج الإناث والذكور وتحسين جودة التربية من مستوى التعليم الأولي إلى مستوى التعليم الثانوي التأهيلي، ومن أجل تشجيع تعلم قيم وسلوكات المساواة بالوسط المدرسي .

قياس المردودية	الفرضيات/مؤشرات المخاطر
مؤشرات المردودية	الفرضيات/مؤشرات المخاطر
1.1. درجة اعتبار المساواة بين الجنسين في تصور وتنفيذ المشاريع الواردة في المخطط الاستعجالي وفي تصور وتدبير ووضع الميزانيات وتقييم مردودية البرامج والخدمات التربوية.	انخراط جميع الفاعلين بمختلف مستويات كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، على المستوى المركزي واللامركزي، في سيرورة مأسسة المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ البرنامج الاستعجالي والمخطط الاستراتيجي لمأسسة المساواة بين الجنسين.
2.1. وجود آليات تنظيمية مكلفة بالمساواة بين الجنسين في الهيكلة التنظيمية للمستويات الأربعة للمنظومة التربية الوطنية.	التزام كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي بوضع بنيات وآليات دائمة لضمان مأسسة المساواة بين الجنسين مع توفير الموارد البشرية والمالية الضرورية لذلك.
3.1. درجة تطبيق 'سلسلة تحمل' المسؤولية وإلزامية النتائج في مجال المساواة بين الجنسين المحددة في مهام ومسؤوليات المدبرين.	
1.2. وجود إجراءات تهم ولوج النساء إلى الوظائف ومناصب المسؤولية.	وعي الأطر بأهمية اتخاذ إجراءات مؤقتة تصحيحية كوسيلة لرفع تمثيلية النساء في الوظائف ومناصب القرار.
2.2. درجة اعتبار المساواة بين الجنسين في التوظيفات الجديدة المنتظرة في إطار البرنامج الاستعجالي.	وضع مقاربات ومنهجيات للميزانيات المبنية على النوع تكون عملية و ملائمة لسياق كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.
3.2. درجة الملاءمة بين النتائج المتوقعة في مجال الحد من التمييز والفوارق بين الجنسين والاعتمادات المالية الضرورية لتحقيق ذلك.	اتخاذ قرارات تهم تصور وتوفير البنيات التحتية المدرسية، وإجراءات الدعم لتشجيع ولوج الفتيات للمدرسة والاحتفاظ بهن.
1.3. عدد الإجراءات المتخذة وأهميتها لتوسيع ولوج الإناث والذكور وضمان الاحتفاظ بهم من التعليم الأولي حتى مستوى التعليم الثانوي التأهيلي.	
2.3. وجود جهاز تنظيمي لرصد الصور النمطية المبنية على الجنس في المناهج والكتب المدرسية وكذا إجراءات المراقبة في دفاتر التحملات.	إقرار كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسيبضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل القضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس في المناهج والكتب المدرسية.
3.3. عدد الموارد البشرية المستفيدة من التكوين في مجال المساواة بين الجنسين والتغيرات الملاحظة في ممارساتهم العملية.	

الأهداف	النتائج المتوقعة
الموارد	مخرجات (نتائج على المدى القصير)

تدبير مخطط العمل الإستراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين بقطاع التعليم المدرسي :

أجراة مخطط العمل الاستراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين بقطاع التعليم المدرسي من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي عبر مشروع النوع المبرمج ضمن البرنامج الاستعجالي من اجل تسريع وتيرة الإصلاح بالتربية والتكوين.

وضع فريق لمشروع النوع مدعوما من طرف لجنة لقيادة المساواة بين الجنسين وأجهزة أخرى سيتم وضعها بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية.

تكليف مديرية الإستراتيجية والإحصاءات والتخطيط بمشروع النوع.

يتكون مخطط العمل الاستراتيجي متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين بقطاع التعليم المدرسي من 13 مشروعا موزعة على ثلاثة محاور.

الميزانية حسب المحور بالمليون الدرهم :

المحورالأول : 8 725 000

المحور الثاني : 4 200 000

المحور الثالث : 5 225 000

مجموع الميزانية : 18 150 000

المحور 1. تطوير قدرات مؤسساتية دائمة من أجل ضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية

1. تم إدماج ووضع آليات مؤسساتية تمثيلية وتقريرية في هيكلة المنظومة، كما تم تكوين موظفين وتزويدهم بالأدوات الضرورية من أجل ضمان التكلف وتنسيق العمليات والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين المبرمجة في البرنامج الاستعجالي ومخطط العمل الاستراتيجي متوسط المدى لماسسة المساواة بين الجنسين، ومن أجل تقييم النتائج المحققة في المستويات الأربعة لمنظومة التربية والتكوين.

2. تم إدماج تحليل الحاجيات المتميزة حسب الجنس في المخططات الإستراتيجية والعملية لمختلف مستويات المنظومة، كما تم إدماج النتائج المتعلقة بالإجراءات التي سيتم اعتمادها من أجل تسريع الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين، إضافة إلى مقاربة الميزانية حسب النوع.

3. مكن إصلاح تدبير الموارد البشرية من الرفع من تمثيلية النساء في الوظائف ومناصب المسؤولية.

المحور 2 : ولوج عادل للفتيات والفتيان إلى نظام تربوي ذي جودة ومؤهل

4. تم توسيع العرض بالتعليم الأولي، خاصة بالوسط القروي نظرا لتأثيره الفعال في الحد من الانقطاع الدراسي المبكر.

5. تم وضع مجموعة من إجراءات التشجيع والدعم وبنيات تحتية بهدف محاربة الانقطاع الدراسي والتكرار بمستويات التعليم الابتدائي والإعدادي والتأهيلي.

المحور 3. تطوير الفضاءالمدرسي ليصبح فضاء آمنا لتعلم قيم وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين

6. تمت ترجمة التجديد التربوي بالقضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس في المناهج والكتب المدرسية ومحاربة العنف والرفع من تمثيلية الفتيات والنساء في الحياة المدرسية.

7. تم تكوين الفاعلين التربويين والإداريين وتزويدهم بالأدوات الضرورية للإرتقاء وتجسيد المساواة بين الجنسين في البيئة المدرسية وفي تدبير المنظومة التربوية.

قياس المردودية	الفرضيات/مؤشرات المخاطر
مؤشرات المردودية	الفرضيات/مؤشرات المخاطر
1.1. وضوح في تحديد المهام ومجالات المسؤولية والسلطة وتفويض السلطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك بمختلف االهياكل التنظيمية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.	توفر هياكل وآليات مأسسة المساواة بين الجنسين على الموارد والأدوات الضرورية لاشتغالها.
2.1. مستوى تفعيل وفعالية الهياكل والآليات المرساة لضمان أجرأة مشروع النوع المبرمج في المخطط الاستراتيجي ومخطط العمل الاستراتيجي متوسط المدى لماسسة المساواة بين الجنسين.	
3.1. التوفر على فريق خبراء بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، ودرجة التمكن من المنهجيات التي تم تطويرها لإدماج المساواة بين الجنسين.	ضمان كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي توفير الموارد البشرية لعمليات مأسسة المساواة بين الجنسين.
1.2. مدى استجابة نظام الإعلام والمعطيات حسب الجنس الذي تم وضعه للتخطيط ووضع الميزانية حسب النوع.	استجابة الإجراءات المتخذة للحاجيات الحقيقية للأسر والفتيات المستهدفة من الدعم المدرسي.
2.2. درجة وجودة إدماج المساواة بين الجنسين في المخططات والميزانيات.	
1.3. إجراءات إصلاح ودعم الوظائف الكبرى في تدبير الموارد البشرية: مرجع الوظائف والكفايات، التوظيف، الترقية، التكوين، تقييم المردودية، مضمون وأهمية هذه الإجراءات ونسبة النساء اللواتي استفدن من الدعم بهدف تطوير قدراتهم في القيادية والتدبير.	إقرار كتابة الدولة بمزايا الوقاية ومحاربة العنف المبني على النوع بالوسط المدرسي.
1.4. نسبة التغطية بخدمات التعليم الأولي، ونسبة الاحتفاظ بالفتيات والفتيان.	ضمان كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي التكفل بتكوين الموارد.
2.4. عدد الفتيات للأسرة الواحدة اللواتي استفدن من الدعم.	
3.4. نسبة الاستفادة وجودة خدمات الدعم التربوي الضروري من أجل القضاء على الانقطاع الدراسي والتكرار.	
1.5. نسبة زيادة الفتيات اللواتي يواصلن دارستهن حتى مستوى التعليم الثانوي التأهيلي.	
2.5. نسبة الاحتفاظ وكذا نسبة نجاح التلاميذ والتلميذات بالتعليم الابتدائي والإعدادي والتأهيلي.	
1.6. درجة استيعاب مفهوم الصور النمطية المبنية على الجنس في المناهج والكتب وترجمته في الإجراءات التصحيحية المتخذة.	
2.6. عدد وطبيعة الكتب الخالية من الصورة النمطية المبنية على الجنس.	
3.6. تم إصدار توجيهات ووضع آلية لليقظة من أجل الكشف والوقاية ومحاربة العنف المبني على النوع.	
1.7. عدد الأساتذة والموجهين والمفتشين المستفيدين من التكوين في مجال تطبيق قيم المساواة بين الجنسين في العمل التربوي والتوجيه والحياة المدرسية.	
2.7. التغيرات في مواقف وسلوك أصحاب القرار والأطر بخصوص أهمية المساواة بين الجنسين.	

ملحق 3. بطاقات المشاريع

المحور 1

تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية.

عناصر التشخيص

المكتسبات

- الإرادة السياسية للمغرب لمأسسة المساواة بين الجنسين والمتجسدة في مجموعة من الإصلاحات الهامة، لإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية؛
- وضع إطار تشريعي ملائم (قانون الأسرة وقانون الشغل)، ووضع إستراتيجية الإنصاف والمساواة بين الجنسين (مايو 2006) وإستراتيجية القضاء على العنف ضد النساء (2002)؛
- الإرادة السياسية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، والمتمثلة في الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين في إطار البرنامج الإستعجالي الذي يتضمن مشروعا لتطوير مقاربة النوع بمنظومة التربية والتكوين؛
- مطابقة مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين مع عمليات وتوجهات وأهداف البرنامج الإستعجالي؛
- مبادرات عديدة في مجال المساواة بين الجنسين، ووجود آليات مكلفة بالمساواة بين الجنسين لكنها تحتاج إلى المأسسة؛
- التوفر على حوض من الموارد البشرية مكونة في مجال المساواة بين الجنسين وتدبير الموارد البشرية والميزانية حسب النوع؛
- تجربة في إدماج المساواة بين الجنسين في التخطيط الإستراتيجي على المستوى المركزي والجهوي.

التحديات

- ضمان رسمي لإرساء آليات المساواة بين الجنسين على المستويات الأربع لمنظومة التربية والتكوين؛
- تعبئة موارد مالية إضافية من أجل ضمان تعزيز قدرات الآليات المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- ضمان التزام أعضاء لجنة قيادة المساواة بين الجنسين بالأدوار والمهام المسندة لهم؛
- تطوير خبرة مهنية دائمة في المساواة بين الجنسين بالمنظومة التربوية؛
- تعزيز التكوين في المساواة بين الجنسين لأعضاء لجنة القيادة؛

- تشجيع مشاركة النساء في وظائف القطاع ومناصب المسؤولية وفي هيئات القرار، وذلك للحد من الفوارق بين الجنسين؛
- الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المميزة حسب الجنس في عمليات التخطيط والميزانية والتقييم والتتبع؛
- الإخبار بالتغييرات المرجوة والأخذ بعين الاعتبار انشغالات الأطر التربوية والشركاء والمجتمع المدني المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في ميدان التربية.

بطاقة المشروع 1.1

دعم وضع الآليات التنظيمية المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى المركزي وتعزيز قدراتها (فريق مشروع النوع، لجنة قيادة المساواة بين الجنسين، اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة) .

المحور الاستراتيجي

تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية .

هدف المشروع

وضع ودعم وتطوير قدرات تنظيمية وتقنية للآليات المكلفة بالتنسيق والتنفيذ والتتبع، وقياس نتائج مشاريع مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين بتطابق مع الأهداف والإجراءات المحددة في البرنامج الإستعجالي .

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

الآليات المكلفة بعملية مأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى المركزي، مهيكلة ومعززة بأدوات العمل لضمان تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين .

الآجال : 2009-2012

الميزانية : 1.5 مليون درهم

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي .

الشركاء : عملية داخلية

الموارد الخارجية

الخبرة التقنية الدولية، في مجال التنمية التنظيمية وتعزيز القدرات المتعلقة بمأسسة المساواة بين الجنسين، والتحليل والميزانية حسب النوع، والولوج المتكافئ للوظيفة، وكشف الانحرافات، والتدبير المتمحور حول النتائج، والتوأمة مع الخبرة المحلية .

الأنشطة

- تنظيم وتحديد مهام وواجبات فريق مشروع النوع ولجنة القيادة المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين؛

- تنظيم ورشة عمل تشاركيه لأجل دراسة مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين ومشروع النوع، وذلك بهدف تسهيل تعاون جميع مستويات كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي؛
- طبع مخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين وترجمته إلى اللغة العربية من أجل توسيع توزيعه ؛
- تطوير إستراتيجية للتواصل لمختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين بهدف كسب انخراطهم ودعمهم لمخطط العمل الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛
- مصاحبة الفريق المكلف بمشروع النوع لتطوير أنظمة وأدوات للتدبير (لوحة قيادة سنوية، منهجية العمل، أدوات التتبع وإعداد التقارير، استراتيجيات التطوير)؛
- تعزيز قدرات أعضاء الفريق المكلف بالنوع في مجال إدماج التحليل الفارقي حسب الجنس في عمليات التصور والتخطيط والتنفيذ والتتبع وتقييم المشاريع المتمحوة حول النتائج؛
- تطوير كفاءات ملائمة في مجال الميزانية حسب النوع؛
- تأهيل فريق النوع في تقنيات الكشف وتحليل الانحرافات المبنية على الجنس والتمييزات المبنية على النوع، وفي تطوير إجراءات تصحيحية في المجال التربوي (المناهج والكتب المدرسية) وفي الوسط المدرسي؛
- تكوين الفريق المكلف بالنوع حول إجراءات الولوج العادل إلى الوظائف بالقطاع العمومي وتحسين تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية؛
- دعم وتطوير نظام إعلامي إحصائي ومؤشرات حسب الجنس؛
- دعم وتطوير قدرات وأدوات لجنة قيادة مأسسة المساواة بين الجنسين من أجل تفعيلها وأداء مهامها؛
- دعم اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة لأجل تطوير قدراتها في مجال عملها المتعلق باليقظة والتتبع والتذكير بالمساواة بين الجنسين، ومحاربة العنف في النظام التربوي.

بطاقة المشروع 2.1.

دعم إدماج المساواة بين الجنسين في الهياكل التنظيمية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي (المهام والآليات التنظيمية) بمختلف مستويات النظام التربوي.

المحور الاستراتيجي

تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية

هدف المشروع

تقوية قدرات فريق العمل على تصميم الهيكلة التنظيمية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، لأجل تحديد الآليات التي ستتكفل بمأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات والنيابات والمؤسسات المدرسية، ودمجها في الهيكلة التنظيمية الجديدة لإدارة القطاع المدرسي المزمع وضعه في إطارتعزيز ترسيخ اللامركزية واللاتمركز.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تتوفر على هيكلة تنظيمية تشمل المهام والآليات المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين بالمستويات الأربع للنظام التربوي.

الآجال : 2009

الميزانية: 525 000 درهم

المسؤول : كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء : الأكاديميات، النيابات، المؤسسات التعليمية، فريق العمل على تصميم الهيكل التنظيمي، شركاء خارجيون لتقديم الدعم التقني.

الموارد الخارجية

الخبرة الدولية في مجال التنمية التنظيمية المتعلقة بمأسسة المساواة بين الجنسين.

الأنشطة

- إجراء بحوث بهدف تزويد فريق العمل على التصميم التنظيمي لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، واقتراح نماذج مختلفة من الآليات لمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي (أكاديميات، نيابات، مؤسسات) مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير : الأهمية، القابلية للتطبيق، رسملة المكتسبات... وتحليل التجارب الناجحة في هذا المجال على المستوى الدولي؛

- إدماج مأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى المركزي والجهوي، في الهيكلة التنظيمية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي؛
- تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية لتطوير القدرات والأدوات لإرساء النموذج التنظيمي اللامركزي/اللامتمركز الذي سيتم اعتماده لمأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات والنيابات والمؤسسات المدرسية.

بطاقة المشروع 3.1.

مصاحبة ودعم آليات تنسيق مأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية.

المحور الاستراتيجي

تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية.

هدف المشروع

تطوير قدرات آليات تنسيق مأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات لجعلها قادرة على دعم إدماج مأسسة المساواة بين الجنسين في وحدات المساواة بين الجنسين التي سيتم وضعها بالنيابات الإقليمية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

الأكاديميات والنيابات طورت قدرة تنظيمية وتقنية تسمح لها بتحقيق تقدم في المساواة بين الجنسين في تدبير المنظومة، وفي المحيط المدرسي والخدمات التربوية بالمؤسسات التعليمية.

الآجال: 2001-2009

الميزانية: 2.8 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وفريق مشروع النوع.

الشركاء: الأكاديميات والنيابات.

الموارد الخارجية: خبرة فريق مشروع النوع

الأنشطة

- المصاحبة من أجل وضع 16 آلية لمأسسة المساواة بين الجنسين بالأكاديميات بواسطة تكوينات ودعم تنظيمي لتفعيلها؛
- المصاحبة لأجل إعداد مخطط عمل وبرنامج لدعم القدرات؛
- توفير التكوين الضروري لتمكين المعنيين بمأسسة المساواة بين الجنسين من أداء مهامهم، ودعم الآليات المكلفة بالمأسسة بالنيابات الإقليمية؛

- وضع شبكة تواصلية للآليات 16 المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين في الأكاديميات؛
- تطوير منهجيات وأدوات لتمكين آليات مأسسة المساواة بين الجنسين في الأكاديميات من القيادة والتنسيق بين الوحدات المكلفة بمأسسة المساواة بين الجنسين في النيابات.

بطاقة المشروع 4.1.

تطوير أنظمة وكفاءات التخطيط ووضع الميزانية المتمحورة على النتائج والنوع.

المحور الاستراتيجي

تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية.

الأهداف

- دعم قدرات مديرية الميزانية والمسؤولين في هذا المجال على المستوى الجهوي، لجعلهم قادرين على وضع ميزانيات حسب النوع؛
- إدماج بعد النوع في ميزانية القطاع وفي برامج–تعاقد الأكاديميات والنيابات؛
- إدماج المساواة بين الجنسين في عملية التخطيط الإستراتيجي بالأكاديميات، وفي مخططات عمل النيابات والبرامج التعاقدية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

- مديرية الميزانية والمسؤولين الجهويين قادرون على تطوير تجربة عملية لوضع ميزانية حسب النوع وملائمة للنظام التربوي؛
- التوجهات والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في البرنامج الاستعجالي مترجمة في المخططات الجهوية للأكاديميات، والانسجام حاصل بين الإشكاليات التي يجب حلها لمحاربة الفوارق بين الجنسين، والميزانيات المخصصة لذلك؛
- برامج–عقود الأكاديميات والنيابات أدمجت نتائج ومؤشرات الأداء المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

الآجال

الميزانية: 1.5 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: الأكاديميات والنيابات

الموارد الخارجية: الخبرة المغربية في الميزانية حسب النوع، والخبرة الدولية في التحليل الفارقي حسب الجنس المطبق في سيرورة التخطيط

الأنشطة

- مصاحبة مديرية الميزانية والمسؤولين الجهويين من أجل تطوير أدوات عملية لمنهجية وضع الميزانية حسب النوع؛

- تكوين أطر الإدارة المركزية والأكاديميات في التحليل الفارقي حسب الجنس قابل للتطبيق في القطاع التربوي؛
- إعداد دليل للتخطيط والميزانية حسب النوع في إطار اللامركزية واللاتمركز يلائم النظام التربوي؛
- التكوين والمصاحبة في التدبير المتمحور حول النتائج، والتحليل الفارقي حسب الجنس، والميزانية حسب النوع لفائدة أعضاء فرق التخطيط الاستراتيجي والمسؤولين عن المساواة بين الجنسين بالأكاديميات والنيابات؛
- إدماج المحتويات المرتبطة بالميزانية حسب النوع في مجزوءات التكوين حول التدبير المتمحور حول النتائج في الأكاديميات؛
- مراجعة دفاتر التحملات المنظمة لبرامج-عقود، وذلك لإدماج توجيهات متعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- تأهيل أعضاء لجان المجالس الإدارية للأكاديميات لجعلهم قادرين على اتخاذ قرارات وجيهة بشأن المساواة بين الجنسين في عملية التخطيط بالأكاديميات وفي البرامج التعاقدية.

بطاقة المشروع 5.1.

تحديث تدبير الموارد البشرية بتطوير إجراءات مؤسساتية هادفة إلى تسريع ولوج النساء إلى مناصب القرار والوظائف في القطاع التربوي

المحور الإستراتيجي

تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية.

هدف المشروع

تحقيق الولوج العادل للنساء والرجال إلى الوظائف فيالنظام التربوي، والرفع من تمثيلية النساء في مناصب اتخاذ القرار بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

مجموعة من الإجراءات المؤسساتية، تم وضعها لتشجيع الولوج العادل للوظائف وتسريع ولوج النساء إلى مناصب القرار وتطوير قدراتهن في القيادة والتدبير.

الآجال

الميزانية: 1.4 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: – وزارة تحديث القطاعات العمومية، منسقة عملية إصلاح تدبير الموارد البشرية، وقائدة لبرنامج يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الولوج للوظائف ومناصب المسؤولية وذلك في إطار مخططها الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين؛

– النقابات والجمعيات المهنية.

الموارد الخارجية: الخبرة الدولية في مجال تطوير برامج ووضع إجراءات تهدف إلى تسهيل الولوج العادل للوظائف ولمناصب المسؤولية، والمدرسة الوطنية للإدارة بالمغرب.

الأنشطة

- إعداد ونشر مجموع الإجراءات المؤسساتية المعتمدة لتشجيع ولوج النساء لمناصب المسؤولية، وتفادي الاعتبارات المبنية على الجنس عند التوظيف والتقييم، ولتشجيع التوفيق بين العمل والأسرة؛
- تكوين وتطوير الأطر، من أجل تأهيلهم لدعم النساء الموظفات اللواتي تتوفرن على قدرة للقيادة وتقديم المشورة لهن؛

- تنظيم حملات تحسيسية وإخبارية لفائدة الموظفات بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي لتشجيعهن على ولوج مناصب المسؤولية؛
- إعداد وتنفيذ برامج تأهيلية لولوج مناصب القرار لفائدة الموظفات المتوفرات على مؤهلات لولوج هذه المناصب؛
- تكوين في القيادة النسوية بالوسط المدرسي مع تداريب في الميدان إلى جوار مسؤولين رسميين؛
- تنظيم الموظفات القادرات على شغل مناصب القرار في إطار شبكة بهدف تبادل تجاربهن المهنية وتطوير كفاءتهن؛
- وضع نظام إعلام شفاف وسهل الولوج للنساء ليطلعن على فرص العمل ومناصب المسؤولية وبالتكوينات الممنوحة لموظفي كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي على المستوى الوطني والدولي؛
- تطوير برنامج لتأهيل الشركاء من أجل إدماج بعد النوع في استراتيجياتهم وحوارهم الاجتماعي (نقابات، جمعيات مهنية..).

بطاقة المشروع 6.1.

استراتيجية للتواصل الداخلي والخارجي لقطاع التربية الوطنية تخدم قيم المساواة وترمي إلى تغيير العقليات والسلوكات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في النظام التربوي والمجتمع المغربي.

المحور الاستراتيجي

تطوير قدرة مؤسساتية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية.

هدف المشروع

مراجعة سياسات واستراتيجيات وأدوات التواصل الداخلية والخارجية لكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، بهدف إدراج خطوط توجيهية ومعايير للقضاء على التمثلات الخاطئة والصور النمطية المبنية على الجنس، والارتقاء بقيم ونماذج المساواة الإيجابية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

الدعامات والأدوات التواصلية المستعملة في المستويات الأربع للنظام التربوي، تثمن المساواة بين الجنسين وتشجع تمدرس البنات والأولاد والاحتفاظ بهم.

الآجال:

الميزانية: 1 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الشركاء: المسؤولون عن التواصل بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الموارد الخارجية: الخبرة المغربية في مجال الإستراتيجية ومضامين التواصل للارتقاء بالمساواة بين الجنسين.

الأنشطة

- تشخيص الانحرافات المبنية على الجنس (biais sexistes) في حصيلة التواصل في النظام التربوي، وتحليل تأثيراتها واقتراح إجراءات لتصحيحها؛
- تنفيذ الإجراءات التصحيحية المعتمدة في إطار السياسة التواصلية للقطاع، وتطوير منتجات وأدوات للتواصل تحتوي على قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين وفقا لمبادئ وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الإستعجالي ؛

- إحداث بوابة على الشبكة العنكبوتية متخصصة في المساواة بين الجنسين بالموقع الرسمي للوزارة، وذلك لنشر المنهجيات والدلائل والأدوات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، ولنشر الممارسات والتجارب والنماذج الناجحة والفرص المهنية للنساء، ولدعم الشبكة التواصلية للموظفات في قطاع التعليم المدرسي. كما يمكن لهذه البوابة أن تحتوي على منتدى للتفكير والنقاش خاص بالمساواة بين الجنسين؛
- دعم مبادرات المؤسسات التعليمية في نشر قيم المساواة عن طريق بطائق ومطويات تقديم المؤسسات والمنشورات الدورية، والتحقيقات والجرائد والراديو.

المحور 2

ولوج عادل للإناث والذكور لنظام تربوي ذي جودة ومؤهل.

عناصر التشخيص

المكتسبات

- تقدم ملحوظ في تعميم تمدرس وتعليم الفتيات بالوسط القروي.
- اعتماد إجراءات في إطار البرنامج الإستعجالي لضمان ولوج الفتيات إلى التعليم الإجباري حتى السن 15 سنة.
- اعتماد عمليات هادفة بالبرنامج الإستعجالي لرفع العوائق التي تحول دون ولوج الفتيات للتعليم الثانوي التأهيلي، ولتأهيل المؤسسات المدرسية لتوفير شروط ملائمة لتعلم الإناث والذكور.
- إرادة كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي المتمثلة في إعداد مشروع تكافؤ فرص ولوج التعليم بالبرنامج الإستعجالي لمحاربة الهدر المدرسي (الانقطاع والتكرار).

التحديات

- تطوير عرض التعليم الأولي والثانوي التأهيلي على مستوى الجماعات؛
- تطوير إجراءات تهم تكافؤ الفرص على أساس التشخيص العميق لمختلف الأوساط ولمختلف العوائق التي تحد من تمدرس الإناث؛
- ضمان وضع بنيات تحتية ملائمة، ومنح الدعم الضروري للتلاميذ والتلميذات المنتمين إلى أسر فقيرة أو محدودة الدخل؛
- تحسين جودة التعليم العمومي حتى يؤدي الأدوار المرسومة له لخدمة المجتمع.

بطاقة المشروع 1.2.

دعم كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي في توطيد إجراءات دعم تعميم ولوج الفتيات للتعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي.

المحور الإستراتيجي

ولوج عادل للإناث والذكور لنظام تربوي ذي جودة ومؤهل.

هدف المشروع

تحسين الشروط الضرورية المتعلقة بتعميم تمدرس الفتيات، وذلك بتحليل تجارب الميدان والتعرف على التجارب الناجحة من أجل الاستفادة منها لإصلاح وتحسين عمليات دعم تمدرس الفتيات.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور لولوج التعليم الإلزامي تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور لولوج التعليم الإلزامي مضمون من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

الآجال:

ميزانية تكميلية لميزانية الاستثمار الواردة في البرنامج الإستعجالي: 1.5 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: الجماعات المحلية والشركاء الاجتماعيون

الموارد الخارجية: الخبرة المغربية لدعم فريق مشروع النوع في قيادة التحليلات والبحوث التدخلية

الأنشطة

- إنجاز بحث ميداني على أسر قروية وشبه حضرية لتحديد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون ولوج الفتيات للمدرسة وإيجاد الحلول المناسبة لذلك؛
- اتخاذ مبادرات نموذجية تهم ولوج الإناث للتعليم الأولي خاصة بالوسط القروي والشبه حضري؛
- القيام بدراسة فارقية حسب الجنس لتحديد آثار ولوج التعليم الأولي على مسار تمدرس الإناث؛
- دمج أقسام التعليم الأولي بالمؤسسات التعليمية، خاصة بالوسط القروي والشبه حضري؛
- تطوير وتوسيع أسطول النقل المدرسي، وبنيات الإيواء والإطعام (داخليات، مرافق صحية...) وجعلها مناسبة للاحتياجات المختلفة للذكور والإناث، ودعم التلاميذ بمنحهم مساعدات مادية من أجل التمدرس.

بطاقة المشروع 2.2.

دعم تطوير إجراءات تشجيعية لمحاربة الانقطاع عن الدراسة بالسلكين الإبتدائي والثانوي الإعدادي.

المحور الإستراتيجي

ولوج عادل للإناث والذكور لنظام تربوي ذي جودة ومؤهل.

الهدف

دعم كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي لتطوير إجراءات دعم تعميم تمدرس الإناث والاحتفاظ بهن.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي وضعت إجراءات محفزة لمحاربة الانقطاع الدراسي الذي يمس الإناث بشكل أكثر.

الآجال:

الميزانية : 1.5 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: المؤسسات المدرسية، الجماعات المحلية والشركاء الاجتماعيون

الموارد الخارجية: الخبرة المغربية لدعم فريق مشروع النوع، في قيادة التحليلات والبحوث التدخلية

الأنشطة

- تفعيل خلايا اليقظة بالمؤسسات وتزويدها بالوسائل الضرورية لمحاربة الانقطاع عن الدراسة؛
- إعداد برنامج للتحسيس والتكوين لتأهيل الفاعلين في المجال التربوي، وذلك لتمكينهم من الكشف والوقاية من الانقطاع عن الدراسة واقتراح الحلول المناسبة لذلك (التتبع الشخصي للتلاميذ وتقديم الدعم للتلاميذ في وضعية صعبة)؛
- إنجاز بحث ميداني، من أجل تطوير مبادرات وإجراءات قادرة على الرفع من نسبة تمدرس الفتيات بسلك التعليم الثانوي الإعدادي والحد من ظاهرة الانقطاع عن الدراسة.

بطاقة المشروع 3.2.

تنظيم جائزة استحقاق سنوية على المستوى الجهوي والإقليمي لتشجيع المبادرات المبدعة في مجال الإرتقاء بالمساواة بين الجنسين.

المحور الإستراتيجي

ولوج عادل للإناث والذكور لنظام تربوي ذي جودة ومؤهل.

هدف المشروع

تقنين قدرات التلاميذ الخلاقة وتشجيع المواهب الشابة، وتثمين المبادرات الخلاقة في مجال الارتقاء بالمساواة بين الجنسين بالمؤسسات المدرسية عبر تنظيم جائزة استحقاق سنوية على مستوى الأكاديميات والنيابات.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

جائزة الاستحقاق السنوية أصبحت أداة للتوعية والتعبئة لجعل المدرسة وسطا للمساواة.

الآجال:

الميزانية: 1.2 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: القطاع الخاص ومؤسسات وجمعيات مختلفة

الموارد الخارجية: ليست مطلوبة

الأنشطة

- وضع لجنة متساوية الأعضاء (ذكور/إناث)، لتنسيق منح جائزة الاستحقاق السنوية، بمعية شخصيات معروفة تحظى بتقدير الشباب، وفاعلين من أوساط مختلفة (جمعوية وخاصة وفنية وشركاء تقنيين وماليين...)؛
- تحديد معالم جائزة الاستحقاق: التصور، الفئة المستهدفة، كيفية التنفيذ، معايير تقييم المبادرات؛ معايير اختيار وتحديد أعضاء لجنة التحكيم، الدعوة إلى الترشيح، جدولة تنظيم وانطلاق تظاهرة توزيع الجائزة...؛
- مأسسة الجائزة، بإدراجها في الدليل المرجعي للحياة المدرسية (في طور الإنهاء)؛
- إدماج مضامين ومعايير متعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع الجوائز المنظمة من طرف القطاع؛
- تعبئة موارد مالية والبحث عن مصادر تمويل جائزة الاستحقاق؛
- تغطية إعلامية واسعة للعملية.

المحور 3

تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء للتنشئة وتعلم قيم وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

عناصر التشخيص

المكتسبات

- إعتماد إجراءات بالبرنامج الإستعجالي للقضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس، وتكوين المدرسين والموظفين في مجال المساواة بين الجنسين، وتشجيع تمثيلية النساء بقطاع التربية الوطنية ومحاربة العنف المبني على النوع؛
- وجود بنود في دفاتر التحملات المتعلقة بتصور الكتب المدرسية تخص المساواة بين الجنسين؛
- مبادرات من طرف مراكز تكوين المعلمين وجمعيات ببعض الأكاديميات لتكوين المدرسين في مجال المساواة بين الجنسين؛
- مبادرات للتحسيس ضد العنف ببعض المؤسسات التعليمية.

التحديات

- تفعيل تطبيق بنود دفاتر التحملات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بتكوين أعضاء لجنة التقييم والمصادقة على الكتب المدرسية وتكوين موظفي مديرية المناهج؛
- تكوين المدرسين ومختلف الفاعلين التربويين في طرق تطبيق المساواة بين الجنسين في ممارساتهم وفي وسط عملهم؛
- تطوير إجراءات تشجع على الإنصاف بين الجنسين بمختلف هيئات القرار المدرسية، لتمكين النساء والفتيات من فرض قضاياهم و تطوير قدراتهم القيادية؛
- وضع برنامج وأجهزة للوقاية والكشف والقضاء على العنف القائم على النوع بالمؤسسات التعليمية وأماكن العمل.

بطاقة المشروع 1.3.

القضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس المسيئة للنساء والفتيات في المناهج والكتب المدرسية وفي الممارسة التربوية وفي تنظيم الحياة المدرسية.

المحور الاستراتيجي

تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء للتنشئة وتعلم قيم وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

هدف المشروع

تقوية قدرات مديرية المناهج وباقي الهيئات المعنية من أجل تحديد والقضاء على اللغة والصور النمطية المبنية على الجنس في الكتب المدرسية والمناهج التعليمية.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تبنت إجراءات تصحيحية للقضاء على التمثلات والتمييزات المبنية على الجنس في المناهج والكتب المدرسية والدلائل والأدوات البيداغوجية.

الآجال

الميزانية: 1.2 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: اللجنة الدائمة لتقييم والمصادقة على الكتب المدرسية

الموارد الخارجية: الخبرة الدولية في مجال رصد وتحليل الصور النمطية والانحرافات المبنية على الجنس بقطاع التربية وفي تطوير إجراءات تصحيحية.

الأنشطة

- مصاحبة مديرية المناهج وباقي الهيئات المعنية للقضاء على الصور النمطية المبنية على الجنس، والارتقاء بقيم المساواة في إطار مراجعة المقررات المدرسية المرتقبة في أفق 2011، و مراجعة دفاتر التحملات على ضوء المعايير الجديدة التي تحدد الكتب والمناهج الدراسية؛
- إعداد ونشر دليل لتسهيل تحديد الصور النمطية المبنية على الجنس في اللغة والكتب والمناهج والقضاء عليها؛
- إعداد شبكة تواصلية لرصد الصور النمطية المبنية على الجنس في الكتب المدرسية ووضعها رهن إشارة المتدخلين في مختلف مراحل التصور والاختيار والمصادقة على الكتب المدرسية؛

- تكوين حول رصد الصور النمطية المبنية على الجنس لفائدة أعضاء لجنة المناهج والبرامج واللجنة الدائمة للتقييم والمصادقة على الكتب المدرسية؛
- الدعم التقني للمتخصصين والمعنيين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي لضمان إدماج أهداف المساواة بين الجنسين أثناء مراجعة وإصلاح البرامج؛
- إدراج خطوط توجيهية تتعلق بالمساواة بين الجنسين في الدليل المرجعي للحياة المدرسية ودليل مشروع المؤسسة؛
- إشراك المعنيين والمهتمين في ندوات وتكوينات حول التمييز المبني على الجنس وحول إعداد وتصور المناهج والكتب المدرسية.

بطاقة المشروع 2.3.

تصور وإعداد وإدماج مجزوءات متعلقة بالمساواة بين الجنسين في التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين التربويين لكي يتمكنوا من اكتساب الكفاءات اللازمة ويصبحوا فاعلين في التغيير المنشود في مجال المساواة بين الجنسين في الفضاء التربوي وأماكن العمل.

المحور الاستراتيجي

تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء للتنشئة وتعلم قيم وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

هدف المشروع

تعزيز قدرات مختلف المتدخلين (مدرسون، مستشارون في التوجيه، مفتشون، مديرو المؤسسات، مسيرون) من أجل تحديد اللغة والصور النمطية المبنية على الجنس الرائجة في الفضاءات المدرسية وأماكن العمل والقضاء عليها.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

- التكوين الأساسي الخاص بالمدرسين والمستشارين في التوجيه والمفتشين يحتوي على مجزوءة عملية خاصة بالمساواة بين الجنسين، قابلة للتطبيق في تسيير الأقسام والبرنامج التربوي؛
- التكوينات المستمرة المنظمة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي تضم مجزوءة خاصة بالمساواة بين الجنسين في الممارسة التربوية؛
- المكونين بمؤسسات تكوين المدرسين والأطر، يتوفرون على الكفاءة اللازمة للتكوين في مجال المساواة بين الجنسين في التكوينات الأساسية والمستمرة.

الآجال

الميزانية: 2.1 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: الجمعيات العاملة في مجال التكوين المتعلق بالمساواة بين الجنسين بالنظام التربوي

الموارد الخارجية: الخبرة الدولية والوطنية في تصور برامج التكوين وتكوين المكونين والمكونات.

الأنشطة

- تحليل حاجيات التكوين حسب الفئة المستهدفة وجرد حصيلة بعض التجارب المتعلقة بالتكوينات الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنجزة في النظام التربوي (مراكز تكوين المعلمين، المراكز التربوية الجهوية وشركاء آخرين)؛
- تحسيس المسؤولين عن مؤسسات التكوين بأهمية التكوينات المذكورة؛
- البحث و إعداد مجزوءات للتكوين في المساواة بين الجنسين حسب الفئات المستهدفة؛
- التجريب وتكوين المكونين والمكونات؛
- إدماج هذه المجزوءات في برامج التكوين.

بطاقة المشروع 3.3.

تقوية تمثيلية وقيادة النساء والفتيات في الوسط التربوي بإجراءات تشجع انخراطهم ومشاركتهم في المنظمات المهنية والنقابية وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ ولجان التلاميذ، إلخ..

المحور الاستراتيجي

تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء للتنشئة وتعلم قيم وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

هدف المشروع

تقوية قدرات القيادة لدى النساء والفتيات اللواتي لهن القدرة على شغل مناصب المسؤولية في المنظمات المدرسية الموازية (مجالس الأقسام، نقابات...).

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

البيئة المدرسية والبيئة المدرسية الموازية تشجع على تطوير القدرات القيادية لدى النساء والفتيات ومشاركتهم المتزايدة في هيئات القرار.

الآجال

الميزانية: 725 000 درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: مجالس المؤسسات ولجان التلاميذ وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ والمنظمات المهنية والنقابية

الموارد الخارجية: ليست مطلوبة

الأنشطة

- تطوير ووضع إجراءات تشجيعية لزيادة تمثيلية النساء أو الفتيات بمجالس المؤسسات ولجان التلاميذ وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ والمنظمات المهنية والنقابية؛
- تطوير وإعداد برنامج للتكوين حول القيادة النسوية في الوسط المدرسي والهيئات الموازية؛
- تنظيم تظاهرات مهنية لفائدة التلميذات؛
- وضع آلية لضمان مشاركة فعالة للنساء والفتيات في الأنشطة الثقافية المدرسية.

بطاقة المشروع 4.3.

القضاء على العنف المبني على النوع في الوسط المدرسي والنظام التربوي بواسطة برامج للوقاية والكشف وآليات اليقظة والمساعدة

المحور الاستراتيجي

تطوير الفضاء المدرسي ليصبح فضاء للتنشئة وتعلم قيم وسلوكات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

هدف المشروع

وضع برنامج للوقاية والكشف عن العنف المبني على النوع ووضع آلية لليقظة والمساعدة لفائدة ضحاياه بالوسط المدرسي والمهني.

النتائج المنتظرة عند نهاية المشروع

مواجهة العنف والتحرش في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل صار موضوع إجراءات وبرامج ممأسسة للوقاية والكشف والمساعدة.

الآجال

الميزانية: 1.2 مليون درهم

المسؤول: كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الشركاء: وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والجماعات المحلية وإدارة التراب الوطني والأمن الوطني والدرك الملكي والعدل والجمعيات

الموارد الخارجية: الخبرة الوطنية في هذا المجال

الأنشطة

- مصاحبة مديرية الشؤون القانونية والمنازعات واللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، من أجل تطوير إجراءات (مذكرات ودوريات) لمحاربة العنف المبني على النوع ووضع آليات للمساعدة بالنظام التربوي؛
- إعداد برنامج للتحسيس والتكوين لتأهيل الفاعلين في الوسط التربوي من أجل الوقاية والكشف عن العنف والتحرش الجنسي والمعنوي ومعالجة ذلك؛
- إدماج خطوط توجيهية تتعلق بالمساواة بين الجنسين ومحاربة العنف المبني على النوع في ميثاق الحقوق والواجبات بالمؤسسات؛
- تأهيل خلايا اليقظة بالمؤسسات ومنحها الأدوات اللازمة لجعلها قادرة على الوقاية والكشف ومحاربة العنف المبني على النوع؛
- عقد شراكات تفاهم مع المؤسسات المعنية (الجماعات المحلية، إدارة التراب الوطني، الأمن الوطني، الدرك الملكي، العدل والجمعيات) من أجل التحسيس والتواصل والقيام بحملات لمحاربة العنف؛
- اتخاذ مبادرات للقيام بحملات سنوية لمحاربة العنف المبني على النوع، وتنسيق الجهود مع آليات التنسيق الجهوية التي في طور الإرساء وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.

ملحق 4 : الهيكلة الوظيفية لآليات مأسسة

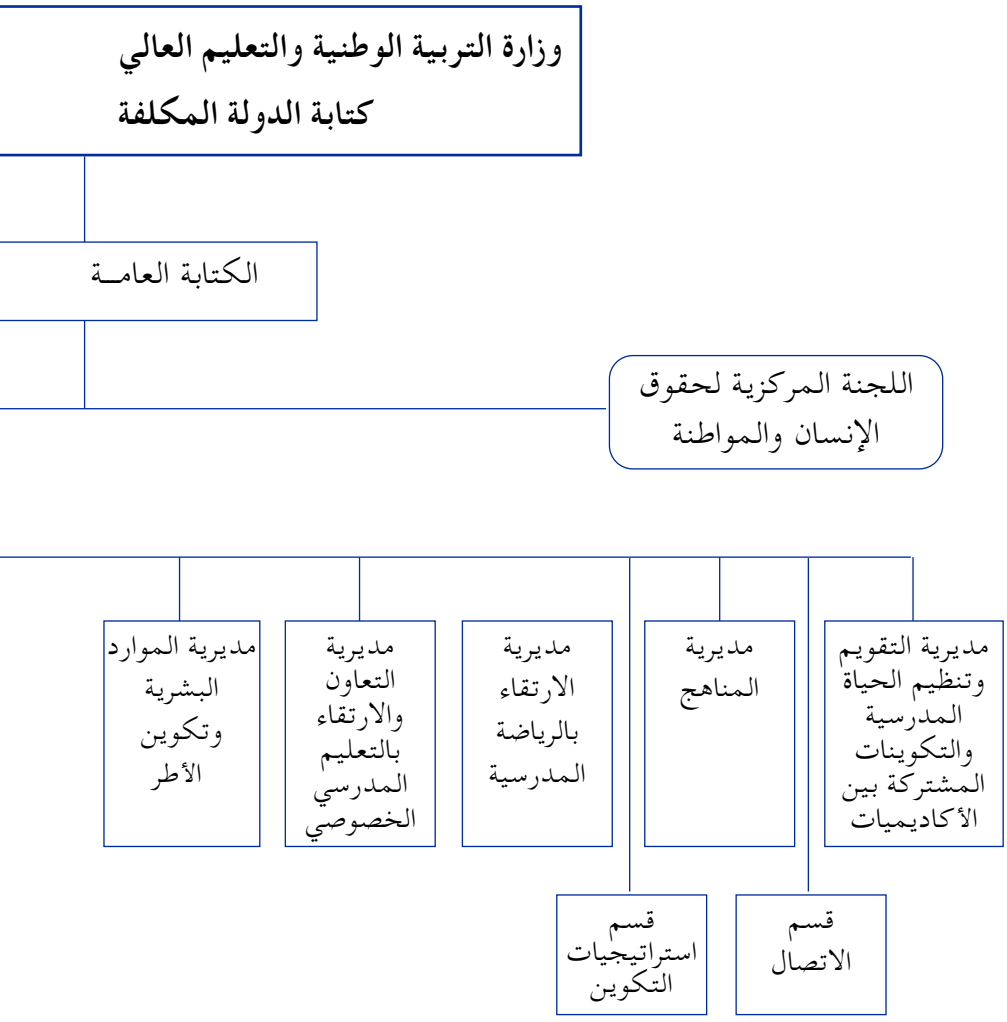

المســاواة بيـن الجنسين في النظـام التربوي